تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب

لجمال الدين القاسم بن علي الحريري

(المتوفى سنة ٥١٦ هـ)

تصنيف

أبي المحاسن محمد بن عمر بحرق الحضرمي

(المتوفى سنة ٩٣٠ هـ)

تحقيق وتعليق

أبي سعيد مختار بن سعيد الحضرمي

في دار الحديث السلفية بالحامي

مكتبة دار الحديث بالحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الأولى
سنة: ١٤٤٤

تحفة الأحباب
وطرفة الأصحاب
في شرح
ملحة الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

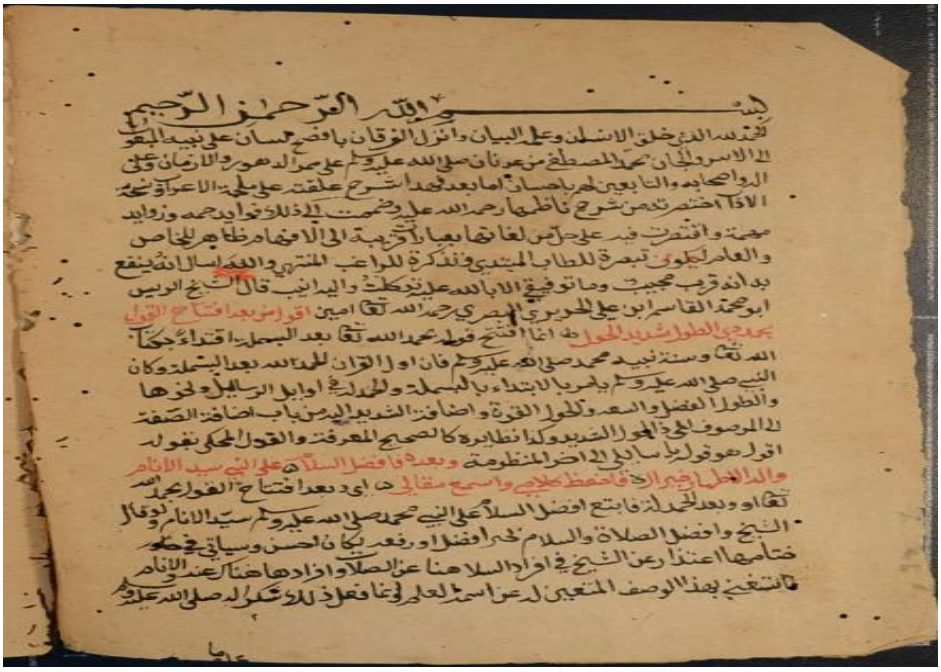

صورة من الصفحة الأولى والأخيرة من مخطوطة الشيخ علي بن عبد الرحمن السقاف سنة (١١٠٩هـ)

مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقد جاء في " الصحيحين " من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**»... الحديث.

فدل هذا على أنه ينبغي على الطالب أن تكون نيته في الطلب لله عَزَّوَجَلَّ حتى يسهل الله له طلب العلم ويعينه عليه؛ إذ لا يبقى إلا ما كان لله.

وإياك أن تضجر من الطلب، **وقد أحسن مَن قال:**

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَنَّ مِنْ مَطْلَبٍ ... فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا

أَمَا تَرَى الحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ ... فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

واعلم - وَفَّقني الله وإياك - أنَّ الحُرَّ ملازم التعب في حياته حسًّا ومعنًى؛ ليعمَّ نفعه، بخلاف غيره، فيكفيه ملْءُ بطنه وقضاء وطره إلا ما رحم ربِّي؛ ولهذا **قال الأبيوردي** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَالْعَبْدُ رَيَّانُ مِنْ نُعْمَى يَجُودُ بِهَا ... وَالْحُرُّ مُلْتَهِبُ الأَحْشَاءِ مِنْ ظَمَأِ

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إنَّ أبا بكر أحمد بن محمد الدينوري الحنبلي تلميذ أبي الخطاب المتوفى سنة (اثنتين وثلاثين وخمسمائة) أنشدني:

أَخِـي لَـنْ تَنَـالَ الْعِلْـمَ إِلَّا بِسِـتَّةٍ سَـأُنْبِيكَ عَـنْ مَكْنُونِهَـا بِبَيَـانِ
ذَكَـاءٍ وَحِـرْصٍ وَاجْتِهَـادٍ وَبُلْغَـةٍ وَإِرْشَـادِ أُسْـتَاذٍ وَطُـوْلِ زَمَـانِ

وهذا الكتاب الذي بين يديك من أنفع الكتب النحوية، ولا سيما للبادئ؛ لسلاسته، ولوضوح معانيه.

ونصيحتنا للطالب أن يعتني بحفظ أبياته وفهم معانيها؛ ليكون ذلك عونا له في صون لسانه، ولا سيما مَن أراد القيام بالدعوة إلى الله ﷻ ونفع المسلمين.

ومنهجي في تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه: هو تقريب المادة للطالب بشكل مختصر مفيد، والتوسع في طرح الفوائد والأعاريب حسب الحاجة من غير إفراط ولا تفريط.

وقد يسر الله ﷻ عدة مخطوطات، أصحها وأوضحها مخطوطة الشيخ علي بن عبد الرحمن بن علي السقاف باعلوي الحضرمي على ما فيها من سقط خفيف لا أشك أنه من الطباعة، فطابقت كتابي بها، وجعلتها هي المعتمدة فيه، كما أنني طابقته بنسخ مطبوعة، كنسخة أخينا الشيخ الفاضل أبي عمرو عبد الكريم بن أحمد العمري الحجوري حفظه الله تعالى وبارك في جهوده الجبارة ط: (دار الآثار)، ورمزت لها بـ(أ)، وهي من أفضل النسخ المطبوعة اليوم، وهكذا نسخة بشير عبد الله المساري ط: (دار ابن حزم)، ورمزت لها بـ(ب)، وقد استفدت منها كثيرًا - ولاسيما الحواشي - إلا أنها مع ذلك لا تخلو

من أخطاء وسقط، كما هو حال كثير من المؤلَّفات، وهذا مصداق قوله تبارك وتعالى واصفًا كتابه الكريم: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

وهذا مما أتزلف به إلى الله ﷻ، لعل الله أن يغفر بذلك ذنبًا، أو يستر به عيبًا، أو يكشف به كربةً من كُرَب يوم القيامة.

وفي الختام لا أنسى شكري لشيخي ومعلمي ومربيي أبي بلال خالد بن عبود باعامر الحضرمي حفظه الله تعالى، ولاسيما أن غالب ما جاء في تحقيقنا مستفاد من دروسه، كما أشكر أخي الشيخ الفاضل أبا مصعب سامي حَقَصْ الحضرمي حفظه الله تعالى.

فالله أسأل أن يُديم لنا هذا الخير؛ إنه جواد كريم، وبالإجابة جدير، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

الفقير إلى عفو ربِّه

أبو سعيد مختار بن سعيد الحضرمي

دار الحديث السلفية بالحامي

في ١٧/ من ربيع الأول ١٤٤٤هـ

أَوَّلا : المُلْحَةُ وَنَاظِمُهَا (الْحَرِيرِيُّ)

اسْمُ النَّاظِمِ وَنَسَبُهُ:

هو القاسم بن علي أبو محمد الحريري البصري، الأديب الكبير، صاحب " المقامات الحريرية "، من أهل بلد قريب من البصرة يسمى (المشان)، مولده ومنشؤه به.

ثم انتقل رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إلى البصرة، وفيها أخذ أنواع العلوم من كبار مشايخها، ثم انتقل إلى بغداد فتفقه على ابن الصباغ، والشيرازي، وأبي حكيم الخبري.

ألف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مصنفات كثيرة، **منها:** ما نحن بصدده، و" درة الغواص في أوهام الخواص "، و" المقامات "، و" رسائل الحريري "، وهي عبارة عن خمس رسائل مهمة في اللغة.

وتوفي الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عن سبعين سنة؛ إذ عاش من (٤٤٦هـ، حتى ٥١٦هـ).

ثَانِيًا: التَّعْرِيفُ بِالشَّارِحِ جَمَال الدِّينِ بَحْرَق:

حَيَاتِهِ وَآثَارِهِ

هو جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن عبدالله بحرق، النهدي الحضرمي، الحميري الشافعي، ولد بمدينة الشحر (حضرموت) سنة (تسع وستين وثمانمائة ٨٦٩ هـ).

حفظ القرآن ومعظم " الحاوي "، و" منظومة البرماوي " في الأصول والفقه.

وقد درس في (سيئون)، وفي غيرها من مدن حضرموت، وأخذ عن العلامة الفقيه محمد بن أحمد باجرفيل، أحد البارزين من علماء غيل باوزير بـ(حضرموت).

ثُمَّ ارتحل إلى (عدن)، ولزم العلامة عبد الله بن أحمد بامخرمة، وأخذ عنه الفقه، والأصول، وعلوم العربية، والتأريخ، وسمع عليه عدة علوم أخرى، كما أخذ أيضًا عن العلامة الفقيه محمد بن أحمد بافضل.

ثُمَّ ارتحل إلى (زبيد)، فأخذ الحديث والتفسير عن العلامة جمال الدين الصائغ.

ثمَّ غادر (اليمن) إلى (الحجاز)، حيث أدى فريضة الحج وسمع من كبار علمائها، منهم: الحافظ السخاوي، وسمع منه بعض أشعاره، وقد أثبت

مقطوعات منها.

ثمَّ انتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إلى (مكة) و(المدينة)، وأخذ من علمائها الكثير من العلوم، حتى وصل به الطلب والإيواء إلى (الهند).

ولقد حظي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بمكانته العلمية، وقد ألف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أكثر من أربعين مؤلَّفًا ما بين كتب نفيسة، وما بين رسائل قصيرة، وليس هذا في فن النحو فقط، بل في أغلب الفنون.

مات - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وتجاوز عنه عثراته وزلَّاته - سنة (٩٣٠ هـ)، وقيل: سنة (٩٢٠هـ) في (أحمد آباد).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلَّمه البيان، وأنزل القرآن بأفصح لسان، على نبيِّه المبعوث إلى الإنس والجان، محمد المصطفى من عدنان، صلى الله عليه وآله وسلَّم على ممرِّ الدهور والأزمان، وآله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

أمَّا بعد:

فهذا شرح لطيف علَّقته على " مُلحة الإعراب وسنخة الآداب "، اختصرته من شرح ناظمها رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وضممت إلى ذلك فوائدَ جمة، وزوائد مهمة، واقتصرت فيه على حلِّ عباراتها، وإيراد أمثلتها وإشاراتها، وتفسير الغريب من لغاتها، والمشكل من إعرابها، بعبارة قريبة إلى الأفهام، ظاهرة للخاص والعام؛ ليكون تبصرةً للطالب المبتدي، وتذكرة للراغب المهتدي.

واللهَ أسألُ أن ينفع به؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيّ الْحَرِيرِيّ الْبَصْرِيّ:

أَقُــولُ مِــنْ بَعْــدِ افْتِتَــاحِ الْقَــوْلِ بِحَمْـدِ[1] ذِي الطَّـوْلِ شَـدِيدِ الْحَـوْلِ

وإنما افتتح بحمد الله تعالى بعد البسملة اقتداء بكتاب الله العزيز، وسنة نبيه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإنَّ أوَّلَ القرآن الكريم العظيم: (الحمدُ لله) بعد البسملة، وكان ﷺ يأمر بالابتداء بالبسملة والحمدلة في أوائل الرسائل ونحوها.

و(**الطَّول**): الفضل والسعة، و(**الحول**): القوة. وإضافة (**الشديد**) إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: ذي الحَول الشديد، وكذا نظائره، كـ(الصحيح المعرفة)، وهو مذهب الكوفيين.

والمَقُول المحكيُّ بقوله: (**أقول**): هو (يا سائلي...) إلى آخر المنظومة.

وَبَعْــــدَهُ فَأَفْضَــــلُ السَّــــلَامِ عَلَــــى النَّبِــــيِّ سَــــيِّدِ الْأَنَــــامِ
وَآلِــــهِ الْأَطْهَــــارِ خَيْــــرِ آلِ فَاحْفَــظْ كَلَامِــي وَاسْــتَمِعْ مَقَــالَي

أي: بعد افتتاح القول بحمد الله تعالى وبعد الحمد، فأقول: أفضل السلام على النبي محمد سيد الأنام ﷺ.

---

(١) **الحمد لغة**: هو الثناء. و**اصطلاحًا**: هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله، كما قرر ذلك العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في غير ما كتاب من كتبه، وأخذ ذلك عنه أهل العلم من بعده، كما هو مبسوط في كتب العقيدة.

ولو قال الشيخ: و(أفضل الصلاة والسلام) - بجر (أفضل) أو رفعه - لكان أحسنَ.

وسيأتي في ختمها الاعتذار عن الشيخ في إفراد السلام هنا عن الصلاة، وإفرادِها عنه هناك.

(**الأنام**): الخَلق، وهو ﷺ سيِّد الخلق، فاستغنى بهذا الوصف المتعين له عن اسمه العلم، وإنما فعل ذلك شكرًا له ﷺ على ما منَّ الله به على عباده من هدايتهم على يديه.

و(**آله**): هم أهل بيته(١)، و(**الأطهار**): جمع (طاهر)، كـ(الأصحاب): جمع (صاحب)، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

ثمَّ أمر الطالب بحفظ كلامه بقلبه والاستماع إليه.

و(**الكلام**)، و(**المقال**): متقاربا المعنى.

---

(١) أي: المؤمن من آله وكان من أتباعه، أما المبتدعة منهم - وخصوصا الذين بدعتهم مكفِّرة - فلا يدخلون في ذلك. وليس في الأنساب نسب أشرف من نسبه عليه الصلاة والسلام. وأقاربه بعد أزواجه: هم بنو هاشم، وبنو المطلب.

ثمَّ قال:

يَـا سَـائِلِي عَـنِ الْكَـلَامِ[١] الْمُنْـتَظِمْ حَـدًّا وَنَوْعًـا[٢] وَإِلَـى كَـمْ يَنْقَسِـمْ

أي: أقول: (يا سائلي).

وانتصاب (حدًّا) و(نوعًا): على التمييز.

و(المنتظم): المركب؛ لما سيأتي إن شاء الله.

اسْـمَعْ هُـدِيتَ الرُّشْـدَ مَـا أَقُـولُ وَافْهَمْـهُ فَهْـمَ مَـنْ لَـهُ مَعْقُـولُ

أي: عقلٌ.[٣]

ثم بيَّن حد الكلام بقوله:

بَابُ حَدِّ الْكَلَامِ

حَـدُّ الْكَـلَامِ مَـا أَفَـادَ الْمُسْـتَمِعْ نَحْوُ (سَعى زيدٌ[٤]، وَعَمْرٌو مُتَّبِعْ)[٥]

---

(١) أي: النحوي، وهو: النطق المفهم، ويطلق على الجمل المركبة المفيدة.

(٢) نُصِبا على التمييز المحول، أي: أنَّ أصله (يا سائلي عن هذا الكلام)، ثم حذف المضاف وقدم المضاف إليه.

(٣) يريد (معقول): أي: عقل، وفي شرح الناظم (المعقول: مصدر (عقل)، يقال: (عقلت الشيء)، أي: فهمته، ومثله في المصادر التي جاءت على وزن مفعول: (ميسور، ومعسور، ومخلوف) " شرح ملحة الإعراب " ص(٦٢) تحقيق: بركات يوسف هبود.

(٤) جملة فعلية.

(٥) جملة اسمية، وهذا أقل ما يكون منه الكلام.

أي: يا سائلي عن حدِّ الكلام في اصطلاح أهل النحو وعن أنواعه: كم هي؟ وعن أقسام كل نوع.

اعلم أنَّ حدَّ الكلام: ما أفاد المستمع فائدةً يَحسُنُ السكوت عليها، وذلك هو اللفظ المركب تركيب إسناد[١]، وهو المراد بقوله: (المنتظم)؛ لأن النظم تركيب مخصوص، ولا يكون إلا من جملة فعلية، نحو: (سَعى زيدٌ)، أو اسمية، نحو: (عمرو مُتَّبع).

فكل جملة من هاتين الجملتين تسمى: (كلامًا)؛ لأنه مفيد فائدةً يحسن السكوت عليها، ومركب - أيضًا - من كلمتين، بخلاف قولك: (سعى) فقط، أو (زيدٌ) فقط، فإنَّ كلًّا منهما على انفراده يسمى: (كلمة)، لا كلام، بخلاف قولك أيضًا: (إنَّ زيدًا)، فإنَّه غير كلام، حتى تقول - مثلًا -: (قائمٌ)، وكذلك قولك: (إن قام عمرٌو)، حتى تقول - مثلًا -: (أكرمتُهُ)، فهذا حد الكلام .

وأما أنواعه فهي التي في قوله:

---

(١) الكلام المفيد لا يخلو من أن يكون مركبًا من ركنين أساسيين، وهما أساس تركيب الجملة، ويسمى الركن الأول: مسندًا، والثاني: مسندًا إليه.

والمسند في الجملة الاسمية هو الخبر، وفي الجملة الفعلية الفعل، والمسند إليه في الجملة الاسمية هو المبتدأ، وفي الجملة الفعلية الفاعل أو نائبه، وما عداهما في الجملة يسمى فضلة، وهذان الركنان هما مراد قول الشارح: (مركب من كلمتين).

وَنَوْعُــهُ الَّــذِي عَلَيْــهِ يُبْنَــى اسْـمٌ(١) وَفِعْـلٌ ثُـمَّ حَـرْفٌ(٢) مَعْنَـى

أي: وأمَّا أنواع الكلام الذي يتركب منها - وهو معنى قوله: (الذي عليه يبنى) - فالضمير البارز في: (عليه) للنوع، والمستتر الذي في: (يبنى) للكلام.

فهذه الثلاثة لا يوجد كلام قطُّ إلا مركبًا منها، ولا توجد كلمة مفردة إلا وهي واحدة من هذه الأنواع.

ويسمى كل واحد من هذه الأنواع (كلمة)، وجمعها: (كلم).

تنبيهٌ

احتَرزَ بـ(نوعه الذي يبنى منه) عن نوعه الذي ينقسم إليه، كالجملة الاسمية، والفعلية.

ووَصَفَ الحرف بأنه (حرف معنى)؛ ليُخرِج حرف الهجاء؛ لأن حرف المعنى كلمة مستقلة تدل على معنًى، كالكاف في قولك: (زيدٌ كالأسدِ)، فإنَّه يدل على التشبيه، وكاللام في قولك: (الفرسُ لعمرٍو)، فإنَّه يدل على المِلكِ،

---

(١) **الاسم لغة**: السمو، أي: العلو، و**اصطلاحًا**: هو ما دلَّ على مسمى.

(٢) **الحرف لغة**: الطَّرَف، و**اصطلاحًا**: هو كلمة دلت على معنى المراد في غيرها، فخرج به حروف الهجاء، ويطلق عليها (حروف المعاني)، وعلى هذا فالحروف على قسمين: حروف مباني وحروف معاني.

بخلاف حرف الهجاء، فإنَّه جزءُ كلمةٍ، كالكاف من (كتاب)، واللام من (لباس).

ثم إنه عرَّف كل نوع بعلامة تخصه؛ لتميزه عن النوع الآخر بقوله:

بَـابُ الاسْـمِ

فَالِاسْمُ[1] مَا يَدْخُلُهُ (مِـنْ)، وَ(إِلَـى) أَوْ كَانَ مَجْـرُورًا بِـ(حَتَّى)، وَ(عَلَـى)

مِثَـالُهُ: (زَيْـدٌ)، وَ(خَيْـلٌ)، وَ(غَنَـمْ) وَ(ذَا، وَتِلْـكَ، وَالَّـذِي، وَمَـنْ، وَكَـمْ)

أي: فالنوع الأول - الذي هو (الاسم) -: هو كلُّ كلمة تصلُحُ أن يدخل عليها حرف من حروف الجر الآتية في بابها.

أو كان مجرورًا بها، كقولك: (مررتُ بخيلٍ)، و(بزيدٍ)، و(بغنمٍ)، و(بذا)، و(بتلك)، وبـ(الذي أكرمَك)، وبـ(من أكرمتُهُ)، وكذا قولك: (بكم اشتريتَ الثوبَ؟)، وقس على ذلك.

تَنْبِيهٌ

إنما غاير بين قوله: (ما يدخله) (أو كان) ليشمل ما إذا كان مجرورًا أو غير مجرور، ولكن يصلح أن يدخله الجر، فقوله: (**أو كان**): معطوف على قوله:

---

(١) أتى بأشهر العلامات - وهي حروف الجر - للاختصار والأهمية، وهي التي تجر معاني الأفعال إلى الاسم، وسواء كان الاسم ظاهرًا أو مضمرًا، وسواء كان معربًا أو مبنيًا.

(ما يدخله)، صلةُ موصولٍ محذوف.

ولعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد الاسم إلى: (معرفة ونكرة، ومعرب ومبني، وظاهر ومضمر، ومبهم).

واقتصر من علامات الاسم على الجر؛ لما سيأتي.

بَـابُ الْفِعْـلِ

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ(١) وَالسِّينُ(٢) عَلَيْهِ مِثْلُ: (بَانَ) أَوْ (يَبِينُ)
أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي (لَيْسَ): (لسْتُ أَنْفُثُ)
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ(٣) نَحْوُ: (قُلْ) وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

أي: والنوع الثاني الذي هو (الفعل): هو كل كلمة يصلح أن تدخل عليها (قد)، نحو: (قد بان)، و(قد دَخل)، و(قد خرجَ)، و(انبسط)، و(استخرج)، و(أكل)، و(شرِب) ونحوها.

---

(١) **المقصود بها هنا**: (قد) الحرفية، وهي مشتركة بين الماضي والمضارع، وإذا دخلت على المضارع أفادت التقليل، أو التكثير، أو التحقيق، وإذا دخلت على الماضي أفادت التحقيق، أو التقريب.

(٢) وهي حرف تنفيس، أي: تأخير.

(٣) فيه دلالة على الأمر مع الاشتقاق، **والمشتق**: هو ما كان أصله مصدرًا، خلافًا لاسم الفعل الأمر، كـ(صهْ) و(مهْ)، وغيرهما، ولو قال: (كلمة دلت على الطلب وقبلت ياء المخاطبة)، كان أسهل على الطالب.

أو يصلح أن تدخل عليها السين التي بمعنى (سوف)، الدالةُ على الاستقبال، نحو: (سَيَبينُ)، و(سيدخلُ)، و(سيخرجُ).

أو لحِقَتْه تاء المتكلم المضمومةُ، وهي مراده بقوله: (تاء من يحدِّث)، نحو: (دخلتُ)، و(خرجتُ)، و(لستُ).

(**أنفُثُ**): بضم الفاء وكسرها، و**النَّفثُ**: نفخ لطيف معه ريق.

ومثلها: تاء المخاطَب المفتوحة للمذكَّر، والمكسورة للمؤنَّث.

أو كانت دالة على الأمر بما اشتُقَّ منه، كقولك: (قُلْ)، فإنَّه يدلُّ على الأمر بالقول، ومثله: (ادخلْ): أمر بالدخول، و(انبسِطْ): أمر بالانبساط، و(اشرَبْ): أمر بالشرب، و(كُلْ): أمر بالأكل، وقس على ذلك موفقًا إن شاء الله.

تنبيهٌ

إنما اقتصر الناظم في الاسم على علامة واحدة - وهي دخول الجر عليه - لأنها أعم علاماته، وتدخل قسمي المعرفة، والنكرة منه، والمعرب، والمبني، وإلا فله علامات أُخَر، كالتنوين، والتعريف بـ(أل).[1]

---

(١) والإسناد إليه، نحو: (قام زيد)، وهذه العلامة من أنفع العلامات للاسم، وبها اسْتُدِلَّ على اسمية الضمائر، كالتاء في نحو: (قمتُ)؛ لأن الضمائر لا تقبل أيَّ علامة من علامات الاسم الأخرى.

وذكر للفعل هذه العلامات كلها؛ لأن الفعل - كما سيأتي - ثلاثة أقسام: (ماضٍ، ومضارع، وأمر)، فذكر علامة تدخل على الماضي والمضارع معًا، وهي (قد)، وعلامة تختص بالمضارع، وهي (السين)، وعلامة تختص بالماضي، وهي (تاء المحدِّث)، أي: المتكلم، وعلامة تختص بالأمر، وهي دلالة الكلمة على الأمر بما اشتُقَّت منه كما سبق.

واحترز بذلك من نحو قولك: (صَهٍ)، بمعنى: اسكُتْ، و(مَهٍ)، بمعنى: اكفِفْ؛ فإنهما - وإن كانا أمرين - فليسا بفعلين؛ لعدم اشتقاقهما مما دلَّا عليه، أي: السكوت، والكف.

بَابُ الْحَرْفِ(١)

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَهْ ... فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَهْ(٢)

مِثَالُهُ : (حَتَّى)، وَ(لَا)، وَ(ثُمَّا) ... وَ(هَلْ، وَبَلْ، وَلَوْ، وَلَمْ، وَلَمَّا)(٣)

أي: وأما النوع الثالث الذي هو الحرف، فتَرْكُ العلامة له علامة.

وذلك أن كل كلمة أَدخلْتَ عليها علامة الاسم فلم تقبلها، ثمَّ علامة الفعل

---

(١) **الحرف لغة**: الطَّرَف والجانب. و**اصطلاحا**: ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل.

(٢) **العلَّامة**: هو البارز في فن من فنون العلم، أو فنين فأكثر.

(٣) عدَّ المصنف الحروف المختصة بالاسم كـ(حتى) الجارة للاسم، وكذلك المختصة بالفعل كـ(لو)، والمشتركة كـ(هل)، و(بل) وغيرهما.

فلم تقبل شيئًا منها، دلَّ ذلك على أنها حرف، مثاله: أنه لا يصلح في (حتى) أن تقول: (مِنْ حتى)، و(إلى حتى)، كما تقول: (خرجتُ من الدار إلى المسجد).

وكذا لا يصلح أن تقول: (قَدْ حتى)، و(سَوْفَ حتى)، كما تقول: (قد خرج زيدٌ)، و(سيخرجُ عمرٌو).

ولا تدل أيضًا على أمر بشيء، فدلَّ ذلك على أنها حرف، وقس على ذلك.

فَائِدَةٌ

الألف في قوله: (وثُمَّا): للإطلاق، وكذا نظائره، كَـ(خَفِ العِقابا)، و(أجد الجوابا).

وقوله: (**تكن علَّامه**): أي: كثير العلم.

تَنْبِيهٌ

لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد معاني الحروف - كما سيأتي - وانقسامه إلى عامل، كـ: (حتى، ولا، ولمَّا، ولَمْ)، وغيرِ عامل، كـ: (ثمَّ، وهَلْ، وبَلْ، وَلَوْ).

تَنْبِيهٌ آخَرُ

قد وفَّى الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بما وعد من بيان حد الكلام وأنواعه، وبقي ذكر أقسام كل نوع، **فأشار إلى أقسام الاسم بقوله:**

بَـابُ المَعْـرِفَةِ وَالنَّكِـرَةِ

وَالِاسْـمُ ضَـرْبَانِ: فَضَـرْبٌ نَكِـرَهْ[١] وَالْآخَـرُ الْمَعْرِفَـةُ الْمُشْـتَهِرَهْ
فَكُـلُّ مَـا (رُبَّ) عَلَيْـهِ تَـدْخُلُ فَإِنَّـهُ مُنَكَّـرٌ يَـا رَجُـلُ
نَحْـوُ: (غُـلَامٍ) وَ(كِتَـابٍ) وَ(طَبَـقْ) كَقَـوْلِهِم: (رُبَّ غُـلَامٍ لِـي أَبَـقْ)

أي: فالاسم ينقسم إلى قسمين: نكرة، ومعرفة. فالنكرة: كل اسم لم يوضع لمعيَّن له، ومن علاماته أن يصلح أن تدخل عليه (رُبَّ)، كقولك: (رُبَّ غلامٍ لي أبق)، و(ربَّ كتابٍ قرأته)، و(ربَّ رجلٍ رأيته)، ونحو ذلك.

وَمَـا عَـدَا ذَلِـكَ فَهْـوَ مَعرِفَـهْ لَا يَمْتَـرِي فِيـهِ الصَّـحِيحُ الْمَعْرِفَـهْ
مِثَالُـهُ: الـدارُ[٢] وَزَيْـدٌ وَأَنَـا وَذَا وَتِلْـكَ وَالَّـذِي وَذُو الْغِنَـى

أي: وما لا يصلح أن تدخل عليه (رُبَّ) فهو معرفة، لا يرتاب فيه ذو المعرفة الصحيحة، كـ(الدار)، فإنك لا تقول: (رُبَّ الدارِ بنيتُها)، كما تقول: (رُبَّ دار بنيتها)، وهكذا سائر ما مَثَّلَ به الناظم.

---

(١) النكرة: هي ما دلت على ما شاع في أفراد جنسه لا يختص به واحدٌ دون آخر، ويقال: النكرة هي ما دلت على غير معين، ويقال: هي كل اسم صلح أن يدخل عليه (أل) فأفادته التعريف، وابتدأ بالنكرة لكونها هي الأصل كما قال بذلك سيبويه، خلافًا للمعرفة فإنها فرع عن النكرة.

(٢) **قال الشاعر:**

الْخَيْـلُ وَاللَّيْـلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

وذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سابعًا منها، وهو المنادى المقصود، كـ(يا رجلُ).

ومعنى: (**لا يمتري فيه**): لا يشك، و**المِرية**: الشك، وكذا قوله: (**بلا امتراء**)، أي: بلا شك.

تَنْبِيهٌ

ما ذكره الناظم من تعريف النكرة والمعرفة فهو على سبيل التقريب للمبتدئ، **قال ابن مالك**[(١)]: ((إنَّ حدَّهما متعَسِّرٌ، والمختار أن تُعَدَّ المعارفُ، ثم يقال: وما عدا ذلك نكرة)).

تَنْبِيهٌ آخَرُ

إنما مثَّل الناظم بهذه الأمثلة إشارة إلى أن المعارف ستة أقسام:

أحدها: المعرف بـ(لام التعريف)، كـ(الدار)، و(الرجل). **وثانيها**: أسماء الأعلام[(٢)]، كـ(زيد)، و(عمرو).

---

(١) هو: محمد بن عبدالله ابن مالك الجياني، أحد الأئمة في العلوم العربية، ولد في الأندلس، وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها، أشهر كتبه " الألفية " في النحو، وله " تسهيل الفوائد " في النحو، و" الكافية الشافية " أرجوزة في النحو ثلاثة ألف بيت، وشرحها، و" لامية الأفعال "، و" شواهد التوضيح "، وغير ذلك. عاش من (٦٠٠هـ) حتى (٦٧٢هـ). " الأعلام " (٧/ ١١١)، وتحقيقنا للألفية صـ(٨).

(٢) مفردة كانت أو غير مفردة، والمفرد في باب العلم: ما عري من إسنادٍ وتركيب ومزج.

وثالثها: أسماء الضمائر، كـ(أنا[١])، و(نحن) للمتكلم، و(أنتَ، وأنتِ وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ) للمخاطب، و(هو، وهي، وهما، وهم، وهنَّ) للغائب. **ورابعها**: أسماء الإشارة، كـ: (ذا[٢])، و(تلك)، و(هذا)، و(هذه)، و(هذين)، و(هاتين)، و(هؤلاء). **وخامسها**: الأسماء الموصولة، كـ(الذي[٣])، و(التي)، و(الَّذَين)، و(اللتَينِ)، و(الذِينَ)، و(اللاتي)، و(اللائي).

---

(١) **(أنا)**: من الضمائر المنفصلة، وهي اثنا عشر، وتقابلها الضمائر المتصلة، وهي اثنا عشر، والمنفصل إما أن يكون ضمير رفع، نحو: (أنا)، (نحن)، أو يكون ضمير نصب، نحو: (إياك)، (إيانا)، والمتصل كذلك، لكن يزيد أنه يكون في محل جر، نحو: (ضربك)، و(ضربه)، و(بك)، وغيره.

مثَال المتصل في محل رفع: (ضربتُ، وضربتِ، وضربتم)، وغير ذلك، **ومثال المتصل في محل نصب**: (ضَرَبَنَا، وضَربني، وضربكم)، وغير ذلك.

فالحاصل: عدد الضمائر المنفصلة والمتصلة - سواء كانت في محل رفع، أو نصب، أو جر - ستون، وهي: ما دل على معين بقرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة.

وتعريف المنفصل: هو ما يفتتح به النطق، ويقع بعد (إلا) في الاختيار، **والمتصل**: هو ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار.

(٢) وهي: ما وضع لمسمى والإشارة إليه.

(٣) وهو اسم موصول، **وتعريفه**: هو ما افتقر إلى صلة وعائد، **وتعريف الصِّلة**: هي التي تُعيِّن مدلول الموصول، وتكون إما جملة، أو جارًّا ومجرورًا، **والعائد**: هو الضمير الذي يعود على الاسم الموصول.

وسميت موصولة؛ لأنه لا يتم معناها إلا بصلة وعائد، ألا ترى أنك تقول: (جاء الرجل)، و(جاء زيد)، فيتم الكلام، وإذا قلت: (جاء الذي) لا يتم الكلام حتى تقول مثلًا: (أكرمك). **وسادسها**: الأسماء المضافة إلى أحد المعارف السابقة، كقولك: (جاء صاحب الدار)، ومثله: (ذو الغنى)، أي: صاحب الغنى، و(صاحب زيد)، و(صاحبي)، و(صاحب هذا)، و(صاحب الذي أكرمك)، وقس على ذلك.

تنبيهٌ آخَرُ

سيأتي أنَّ: (غير)، و(مِثل)، و(سِوى) ملازمةٌ للإضافة، وهي نكراتٌ لا تتعرفُ بالإضافة إلى المعرفة؛ لأنك إذا قلت: (مررتُ بمثلك)، و(غيرِك)، و(سواك) لم يتعين (المثلُ)، و(السوى)، و(الغير).

بَابُ التَّعْرِيفِ

وَآلَـةُ التَّعْـرِيفِ: (أَلْ) فَمَـنْ يُـرِدْ تَعْرِيفَ (كَبْدٍ) مُبْهَمٍ قَالَ: (الْكَبِدْ)

وَقَـالَ قَـوْمٌ: إِنَّهَـا (الـلَّامُ) فَقَـطْ إِذْ أَلِـفُ الْوَصْـلِ مَتَى تُـدْرَجْ سَـقَطْ

آلة الشيء: ما يُتوصل به إلى تحصيل ذلك الشيء، كـ(القلم)؛ فإنَّه آلة الكتابة، و(السلاح)؛ فإنَّه آلة الحرب.

وإذا أردتَ أن تتوصل إلى تعريف اسم نكرةٍ - وهو المراد بقوله: (مبهم)، أي: شائع في جنسه - فأدخل عليه آلة التعريف المذكورة، فتقول في: (رجل، وفرس، وكبد) - مبهمات -: (الرجل)، و(الفرس) ، و(الكبد)، فيزول الإبهام.

واختلف علماء العربية في أنَّ التعريف يحصل باللام وحدها، أم بها مع ألف الوصل.

فذهب الخليل[١]، وسيبويه[٢]، وأتباعهما إلى أنه حصل بهما معًا.

---

(١) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي، النحوي اللُّغوي، أول من استخرج العروض وحصن به أشعار العرب، عاش من (١٠٠هـ) حتى (١٧٠هـ). " معجم المؤلفين" (١١٢/٤).

(٢) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب (سيبويه)، إمام النحويين، أول من بسط علم النحو، لزم الخليل ففاقه، وصنف كتابه المسمى: (كتاب سيبويه) في النحو، عاش من (١٤٨هـ) حتى (١٨٠هـ)، وتوفي بـ(الأهواز). " الأعلام " (٥/ ٢٥٢).

وذهب الأخفش وأتباعه - وعزاه بدر الدين بن مالك[١] إلى سيبويه - إلى أنه باللام فقط، وإنما زيدت عليها ألف الوصل لأنها ساكنةٌ، ولا يمكن افتتاح النطق بساكن، ولهذا تسقط عند دَرْجِ الكلام، أي: وصله.

فَتحصَّل أيضًا: أنَّ فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها حصلت بالألف واللام، والهمزة أصلية.

الثاني: أنها حصلت بالألف واللام، والهمزة غير أصلية.

الثالث: أنها باللام فقط، وهو الأصح.

فَائِدَةٌ

(**الكبد**): بفتح الكاف وكسر الباء، ويجوز تسكينها مع إبقاء فتح الكاف وكسرها أيضًا، فـ(الكبد) المعرَّف في النظم مكسورة الباء على الأصل، و(كبْدٍ) مسكن الباء: يجوز في كافها الوجهان.

و(**فقط**) - بالتخفيف - بمعنى: فَحَسْبُ.

والضمير المستتر في: (تدرج) للكلام وإن لم يتقدم له ذكرٌ؛ للعلم به، ويجوز عَوده لألف الوصل، كالضمير في (سقط).

---

(١) هو: محمد بن محمد ابن مالك أبو عبدالله بدر الدين النحوي، ابن ناظم الألفية، من أهل دمشق مولدًا ووفاةً، له شرح الألفية يعرف بـ" شرح ابن الناظم "، و" شرح لامية الأفعال "، و" المصباح ". " الأعلام " (٧/ ٢٦٠).

وكان اللائق في وضع هذه المنظومة المختصرة أن لا يتعرض الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لاختلاف المذاهب، لاسيما مثل الذي لا يضر الجهل به.

ثم أشار إلى أقسام الفعل بقوله:

بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ(١) لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ
فَهْيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ مَاضٍ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ، وَالْمُضَارِعُ(٢)

أي: وإن أردتَ أن تعرف أقسام الفعل فهي الثلاثة المذكورة في النظم، ولكل قسم منها علامة تميزه.

(**لينجلي عنك**): أي: يزول.

و(**الصدا**): ما يَعلَقُ بالسيف والمِرأة من الكُدُورة.

و(**الإشكال**): ضد الانجلاء، اشتباه الأمر.

ثم بين ذلك بقوله:

---

(١) **الفعل لغة**: الحدث، و**اصطلاحًا**: كلمة دلَّت على معنى في نفسها، واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة.

(٢) كما في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]، وقد جمع فيها الأنواع الثلاثة للفعل.

فَكُـلُّ مَـا يَصـلُحُ فِيـهِ (أَمْـسِ) فَإِنَّـهُ مَـاضٍ بِغَيْـرِ لَبْـسِ (١)

أي: فالقسم الأول من أقسام الفعل - الذي هو الماضي - يُعرف بأن تُلحَق به (أمسِ)، كقولك: (سار زيد أمس)، و(خرج زيد أمس).

فَائِدَةٌ

(**اللبس**) بفتح اللام: الإشكال، يقال: (لَبَسَ عليه الأمرُ يَلبِسُهُ) - كَـ(ضَربَهُ يضربه) - بمعنى: خلَّطَهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سورة ق: ١٥].

تَنْبِيهٌ

قد سبق أن الماضي يُعرف بأن تلحقه تاء المحدِّث، أي: المتكلم، نحو: (خرجتُ)، و(دخلتُ)، و(لستُ أنفثُ)، فلو اقتصر الناظم على تعريفه بها لكان أولى؛ لأنها مطَّردة منعكسة، بمعنى: أنها تصلح في كل ماضٍ، ولا تصلح مع غير الماضي، بخلاف (أمسِ)؛ فإنه علامة لا تطَّرد، ولا تنعكس؛ إذ لا يصح أن تقول

---

(١) هذا في الغالب؛ إذ أنها لا تدخل على بعض الأفعال، كـ(عسى، وليس) وغيرهما، ولو قال: (تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل) لكان أفضل، كقوله تعالى: ﴿ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴾ [الحج:٥]، وكقول الشاعر:

أَلَـمَّـتْ فَحَـيَّـتْ ثُـمَّ قَـامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَـمَّـا تَـوَلَّـتْ كَـادَتِ النَّفْـسُ تَزْهَـقُ

في مثل: (إن خرجَ زيدٌ أكرمته): (إن خرجَ زيدٌ أمسِ)، مع أنه صيغة فعلٍ ماض. وكذلك لا يدخل (أمس) على (ليس، وعسى)، مع أنهما فعلان ماضيان؛ فقد وُجِدَ الماضي ولم يصلح فيه (أمس).

وكذا يصلح أن تقول في مثل: (لمْ يخرجْ زيدٌ): (لمْ يخرجْ زيدٌ أمسِ)، مع أنه صيغة مضارع؛ فقد صلحَ (أمسِ) مع غير الماضي.

والعلة في عدم صلاحية (أمس) في نحو: (إن خرج زيدٌ): أنَّ (إن) الشرطية تقلب معنى الماضي مستقبلًا، وإن كان لفظه ماضيًا، والعلة في صلاحية (أمس) في نحو: (لم يخرجْ زيدٌ أمسِ): أنَّ (لم) النافية تقلب معنى المستقبل ماضيًا، وإن كان لفظه مضارعًا، وسيأتي في آخر المنظومة أنَّ (أمس) مبني على الكسر.

وأشار إلى حكمه بقوله:

وَحُكْمُــهُ: فَتْــحُ الْأَخِيــرِ[1] مِنْــهُ كَـقَــوْلِهِم: (سَــارَ وَبَــانَ عَنْــهُ)[2]

أي: وحكم الفعل الماضي أنه مفتوح الآخر، أي: مبني على الفتح، سواء كان ثلاثيًّا، كـ(سار)، و(بان عنه)، أي: انفصل، أو رباعيًّا، كـ (دَحْرَجَ)، و(أكرم)،

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الماضي مفتوح الآخر أبدًا، خلافًا للبصريين فإنه يتنقل عندهم الماضي عند الاتصال بالضمائر، وتعريفه: هو ما دل على حدث وقع وانقضى.

(٢) وهذا الحكم أغلبي، أما إذا اتصل به واو الجماعة فإنه يبنى على ضم الأخير منه، نحو: (ضربوا)، وإذا اتصل به ضمير رفع متحرك كـ(تاء الفاعل) فإنه يبنى على السكون، نحو: (ضربْتُ)، و(ضربْتَ)، وإذا اتصل به ألف مقصورة فإنه يبنى على فتح مقدر، وهكذا، فقس.

أو خماسيًّا، كـ(انطلق) و(انبسط)، أو سداسيًّا، كـ(استخرج)، و(استجاب)[١].

تنبيهٌ

ما ذكره الناظم من بناء آخر الماضي على الفتح ليس على إطلاقه؛ فإنَّه إذا اتصلت به تاءُ الفاعل أو نونُه، بُني على السكون، كـ(دَخَلْتُ[٢]، و(خَرجْتُ)، و(انْطلَقْتُ)، و(دَخلْنا)، وخَرجْنا)، و(دَخلْن)، و(خَرجْن)، وإذا اتصلت به واو الجمع بُني على الضم، كـ(دخلوا [٣])، و(خرجوا)، و(انطلقوا).

---

(١) وهذا حده، وليس في الأفعال فعل سباعي.

(٢) **الإعراب: دَخلْتُ**: فعل ماض مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و**التاء**: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

(٣) **الإعراب: دَخلوا**: فعل ماض مبني على الضم لا محل له من الإعراب، و**الواو**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، و**الألف**: فارقة.

بَابُ فِعْلِ الأَمْرِ[١]

وَالْأَمْـرُ مَبْنِـيٌّ عَلَـى السُّـكُونِ[٢] مِثَالُـهُ: (احْـذَرْ[٣] صَـفْقَةَ الْمَغْـبُونِ)

أي: والقسم الثاني من أقسام الفعل هو (الأمر).

واستغنى الناظم عن تعريفه بعلامةٍ بما سبق من قوله: (أو كان أمرًا ذا اشتقاق نحو: (قُلْ).

وأحسن علاماته أن يقبل ياء المؤنث، كقولك: (اركَعي[٤]، واسجُدي، واعبُدي)[٥].

---

(١) **وهو**: ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمن التكلم، أو يطلب استمراره، كقولك: (اطلب العلم) لطالب يطلب العلم، أي: استمِر في طلبه، ونحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ١].

(٢) هذه الحالة الأولى لفعل الأمر أنه يبنى على السكون، وذلك فيما إذا كان صحيح الآخر كما يظهر من مثال الناظم: (احذرْ)، وقس على ذلك، ويبقى كذلك مبنيًّا على السكون إذا اتصلت به نون الإناث، نحو: (احذرْنَ)، وقس على ذلك.

(٣) **الإعراب: احذر**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، و**صفقة**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و**المغبون**: مضاف إليه.

(٤) **الإعراب: اركَعي**: فعل أمر مبني على حذف النون، و**الياء**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(٥) ويستفاد من قبوله ياء المؤنثة المخاطبة: أن له حالة ثانية في الإعراب، وهي أنه يبنى على حذف النون، كما مثل الشارح بـ(اركَعِي، واسجُدِي، واعبُدِي)، وهو كذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، =

وهو مبني على السكون، كقولك: (ادخُلْ)، و(أَكرِمْ زيدًا)[(١)]، و(انطلِقْ)، و(استخرِجْ)، و(احذرْ صفقة المغبون)، أي: بيعته؛ لأنهم يصفقون بيد البائع على يد المشتري.

تنبيهٌ

ما ذكره من بناء الأمر على السكون مقيد بما إذا لم يَلِهِ ساكن، كـ(لام التعريف) فإنَّه يكسر، وبما إذا لم يكن آخره حرف علة؛ فإنّه يبنى على حذف آخره.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَإِنْ تَـــــلَاهُ[(٢)] أَلِـــــفٌ وَلَامُ فَاكْسِـرْ وَقُـلْ: (لِـيَقُـمِ الْغُـلَامُ)

أي: وإن تلا فعل الأمر آلة التعريف السابقةُ وجب كسر آخره، فتقول: (قمِ الليل)، و(صمِ النهار)؛ لأن ألف الوصل تسقط في الدرْج، فيلتقي حينئذ ساكنان: لامُ التعريف الساكنة، مع سكون آخر فعل الأمر، فلا يمكن النطق إلا بتحريكه.

نحو: (ارْكَعُوا، وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا)، وكذا إذا اتصلت به ألف الإثنين، نحو: (ارْكَعا، وَاسْجُدا، وَاعْبُدا)، وقس على ذلك.

(١) **الإعراب: أكرِمْ**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **زيدًا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه اسم مفرد.

(٢) أي: جاء بعده ألف ولام، كما هو في المثال.

تنبيهٌ

في تمثيله بقوله: (ليقم الغلام) تسامح؛ لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر، لا فعل أمر؛ لأن المأمور مخاطب - وهو المراد هنا - وهذا لغائب، ويكون بلام الأمر الجازمة، كما سيأتي.

ثم ما ذكره من كسر آخر فعل الأمر إذا (تلاه ألف ولام) لا تختص بفعل الأمر، ولا بـ(لام التعريف)، بل هي قاعدة عند التقاء الساكنين مطلقًا، نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البينة: ١]، و(كمِ المال؟)، و﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وسيأتي قوله في (باب الفاعل): (وتكسر التاء بلا محاله)، وكذا قوله في (الجزم): (فليس غير الكسر والسلام[١]).

---

(١) عجز البيت الأول:

..... فِـي مِثْـلِ: قَـدْ أَقْبَلَـتِ الْغَـزَالَهْ

وصدر الثاني:

وَإِنْ تَـلَاهَـا أَلِـفٌ وَلَامُ .....

تَقُـولُ: لَا تَنْتَهِـرِ الْمِسْكِينَا وَمِـثْـلُـهُ: لَـمْ يَكُـنِ الَّذِيـنَا

ووجه الاستدلال أن الكسر لالتقاء الساكنين ليس خاصًّا بفعل الأمر، ففي هذه الأبيات كسر (تاء) التأنيث في (أقبلت) لالتقاء الساكنين، ومثله (الراء) في الفعل المضارع (تنتهر)، ومثله النون في الفعل الماضي الناقص (يكن).

وربما فتحوا آخر الأول، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، أو ضَمُّوه، نحو: ﴿نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾[(١)] [المزمل: ٣].

وأشار إلى القيد الثاني بقوله:

وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ (سَعَى) وَمِنْ (غَدَا) فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدَا
تَقُولُ: (يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدْ) وَ(اسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ)
وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي (ارْمِ) مِنْ (رَمَى) فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَمَا[(٢)]

أي: وإن أمرت من فعل آخرُ مضارعِهِ ألف، كـ(يسعى)، و(يخشى)، أو واو، كـ(يغدو)، و(يدعو)، أو ياء، كـ(يرمي)، و(يقضي)، فأسقط الحرف الأخير منه - وهو حرف العلة - مع بقاء الفتحة التي قبل (الألف)، والضمة التي قبل (الواو)، والكسرة التي قبل (الياء)، فتقول: (يا زيد اغدُ، وادعُ، واسعَ، واخشَ، وارمِ، واقضِ)، وقس على ذلك[(٣)].

---

(١) في قراءة من رفع، وهي من السبعة، والضمة للإتباع لما بعده، وهو (انْقُصْ).

(٢) كذا في (ب)، وفي المخطوطة و(أ): (استُبهما) بالضم.

(٣) هذه الحالة الثالثة لفعل الأمر، وهي أنه يُبنى على حذف حرف العلة إذا كان مضارعه معتل الآخر، كما يفهم من كلام الناظم وكلام الشارح.

فائدة

قوله: (مِن سعى): أي: من لفظ فعل مثل: (سعى)؛ فحرف الجر داخل على اسم مقدَّر، وكذا (غدا)، و(مِن رمى).

وإنما مثلنا بمضارع هذه الأفعال؛ لأن الأمر مأخوذ منه.

و(الرشد): الهُدى، ويجوز ضم الراء مع سكون الشين كما سبق في قوله: (اسمع هُديت الرُّشد).

وقوله: (فاحذ): بمعنى: فقِس، وأصله: تقدير طبقات الحِذاء على مقدار واحد.

و(استبهم) بفتح التاء والهاء: مبني للفاعل، أي: أشكل.

وَالْأَمْرُ مِنْ (خَافَ)[١] خَفِ الْعِقَابَا وَمِنْ (أَجَادَ): (أَجِدِ)[٢] الْجَوَابَا

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا: (خَافِي)[٣] رِجَالَ الْعَبَثِ

أي: وإذا أمرت من فعلٍ قبل آخِرِ مضارعِهِ حرفُ علة - كـ(يخاف، ويقول، ويبيع) - أسقطت حرف العلة أيضًا، فتقول: (خفْ)، و(قلْ)، و(بعْ)، و(أجدِ الجواب)، وهذا إذا أمرت الواحد المذكر؛ لأنه يلتقي حينئذ ساكنان، وهما آخر

---

(١) أي: من مضارع: (خاف) و(أجاد)، وغيرهما.

(٢) لم يحذف حرف العلة هنا؛ لعدم وجود الثقل.

(٣) حُذفَ حرف العلة لالتقاء الساكنين.

فعل الأمر مع سكون حرف العلة قبله، فتحذف حرف العلة.

فلو أمرت المؤنثة لم تحذف حرف العلة؛ لأن آخر فعل الأمر معها متحركٌ بالكسرة التي قبل ياء المؤنثة، فتقول: (خافِي)، و(قولي)، و(أَجيدِي الجواب).

فَائِدَةٌ

(**العبث**): اللعب، (عَبِثَ يَعبَثُ)، كـ(لَعِبَ يَلعَبُ) وزنًا ومعنى.

تَنبِيهٌ

إذا اتصل بفعل الأمر نون النسوة حذف له - أيضًا - حرفُ العلة الذي قبل الآخر؛ لالتقاء الساكنين، أعني: آخر الفعل مع حرف العلة، فتقول: (خَفْنَ)، و(قُلْنَ)، و(بِعْنَ)، و(أجدْنَ الجواب).

وإذا اتصل به ألف التثنية أو واو الجمع لم يحذف منه حرف العلة الذي قبل آخره؛ لتحرك آخر الفعل فيهما، فتقول: (خافا)، و(قُولا)، و(بيعَا)، و(أَجِيدَا الجواب)، وكذا (خافُوا)، و(قولُوا)، و(بيعُوا)، و(أجيدوا الجواب).

ومحل هذا علم التصريف؛ إذ ليس هذا من علم الإعراب.

بَابُ الْفِعْلِ المُضَارِعِ

وَإِنْ وَجَـــدْتَ هَمْـــزَةً أَوْ تَـــاءَ ... أَوْ نُـــونَ جَمْـــعٍ مُخْبِـــرٍ أَوْ يَـــاءَ
قَـــدْ أُلْحِـــقَتْ[1] أَوَّلَ كُـــلِّ فِعْـــلِ ... فَإِنَّـــهُ الْمُضَـــارِعُ الْمُسْـــتَعْلِي
وَلَـيْسَ فِـي الْأَفْعَـالِ فِعْـلٌ يُعْـرَبُ ... سِـوَاهُ وَالتِّمْثَـالُ فِيـهِ: (يَضْـرِبُ)

أي: والقسم الثالث من أقسام الفعل الذي هو المضارع[2]: هو كل فعل زِيدَ في أوله على حروف ماضيه أحدُ الحروف الأربعة المذكورة، وهي:

---

(١) ولو قال: (علامة المضارع دخول (لم) عليه) كان أولى وأقصر؛ لدخول هذه الأحرف أيضا على الماضي كـ(أكل)، و(أكرم).

(٢) هذا إذا لم يتصل به نون التوكيد فإنه معها يبنى على الفتح، والنون هنا حرف لا محل له من الإعراب، أو نون الإناث، وهي اسم في محل رفع، وسواء كان نون الإناث فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل، والحكم فيه - أي: المضارع - البناء.

و**تعريفه**: هو ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده. وتظهر علاماته الإعرابية ما لم يكن معتل الآخر، أو كان معتلًّا بالواو، أو بالياء في حالة النصب، نحو: (لن يدعوَ)، و(لن يرميَ)؛ لأن الفتحة تظهر لخفتها، وتقدر فيه الضمة فقط إذا كان معتلا بالواو، أو بالياء، نحو: (يدعو، ويرمي)، وتقدر فيه الضمة والفتحة إذا كان معتلا بالألف، نحو: (يخشى، ولن يخشى)، ويجزم بحذف حرف العلة.

أما إذا كان من الأمثلة الخمسة، فإنه يرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذفها.

وتعريفها - أي : الأمثلة الخمسة -: كل فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

١ - **الهمزة**: للمتكلم الواحد، كقولك: (أنا أذهبُ)، و(أنطلق).

٢- **والنون**: للجمع المخبِر، أي: المتكلم، ومثله المثنى[(١)]، نحو: (نحن ندخل)، و(نضرب)، و(نستخرج).

٣- **والتاء المثناة من فوق**: وهي للمخاطب مطلقًا، أي: مفردًا أو مثنى، أو جمعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: (أنتَ تَذهب)، و(أنتِ تذهبين)، و(أنتما تذهبان)، و(أنتم تذهبون)، و(أنتن تذهبْنَ)، وللغائبة أيضًا، والغائبتين، نحو: (هي تَذهبُ)، و(الهندان تَذهبانِ)[(٢)].

٤- **وأما الياء المثناة من تحت**: فتكون للغائب المذكر مفردًا، أو مثنى، أو جمعًا، نحو: (هو يَذهب)، و(هما يَذهبان)، و(هم يَذهبُونَ)، وللغائبات أيضًا، نحو: (هُنَّ يَذهبْنَ)[(٣)].

---

(١) أو الواحد المعظم لنفسه.

(٢) **الإعراب: الهندان**: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، **تَذهبان**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب و الجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون، و**الألف**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) **الإعراب: هُنَّ**: ضمير منفصل مبني على الفتحة في محل رفع مبتدأ، **يَذهبْنَ**: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، **والنون**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله: (وليسَ في الأفعالِ فعلٌ يُعرَبُ سِواهُ...) إلى أنه يدخله الرفع والنصب والجزم؛ فهو مرفوع، ما لم يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه، كما سيأتي - إن شاء الله - في (باب نواصب الفعل)، و(باب الجزم).

وقوله: (**والتمثال فيه**): أي: والمثال للمضارع (يَضرب) بفتح الياء، ويصح أن يقرأ بالتاء للمخاطب، وبالنون للجمع، **وتمثال الشيء**: صورته، كقولك: (فاحذُ على تمثال)، ومثاله: (زيدٌ يضربُ)، و (لن يضربَ)، و(لم يضربْ).

وأما الماضي والأمر فقد سبق أنهما مبنيان لا حظَّ للإعراب فيهما.

تنبيهٌ

قوله: (**أول كل فعل**): منصوب على الظرفية، أي: في أول.

وأشار بقوله:(المستعلي) إلى أن المضارع لمَّا أشبه الاسم بمشاركته له في الإعراب سَمَا على الماضي والأمر، وارتفعت درجته عليهما بذلك؛ لأن المضارَعة: المشابَهة، مأخوذة من اقتسام الرضيعين الضَّرعين، فكأن المضارع أخو الاسم؛ لكونه معربًا مثلهُ، وسيأتي أنه يبنى إذا اتصلت به نون الإناث، نحو: (النوق يسرَحْنَ)، و(لم يسرَحْنَ).

وَالْأَحْـــرُفُ الْأَرْبَعَـــةُ الْمُتَابَعَـــهْ مُسَـــمَّيَاتٌ أَحْـــرُفَ الْمُضَـــارَعَهْ

وَسِـمْطُهَا الْحَـاوِي لَهَـا (نَـأَيْـتُ) فَاسْـمَعْ وَعِ الْقَـوْلَ كَمَـا وَعَيْـتُ

أي: وهذه الأحرف الأربعة المذكورة التي تلحق الفعل في أوله فيصير بها مضارعًا تسمى (أحرف المضارعة)، ويجمعها قولك: (نأيتُ)؛ فإنه (نون، وهمزة، وياء، وتاء .

فَائِدَةٌ

أصل **السمط**: الخيطُ التي تُنظم فيه الخرزات، فشبَّه الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اجتماع الحروف المتفرقة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد.

وقوله: (**وع القول**): أي: احفظه حفظًا كحفظي، فالكاف: نعت مصدر محذوف، و(ما): مصدرية.

تَنْبِيهٌ

يؤخذ من قول الناظم: (أول)، (قد ألحقت أول كل فعل): أنها لا تسمى حروف المضارعة إذا كانت من أصل الفعل، كالهمزة من (أكرم)، والنون من (نصر)، والتاء من (توضأ)، والياء من (يئس)، فإنها أفعال ماضية؛ لأن الحروف المذكورة في أولها من أصل الفعل، لا ملحقة بالفعل.

قوله:

وَضَـــمُّهَا مِـــنْ أَصْـــلِهَا الرُّبَـــاعِي ... مِثْلُ: (يُجِيبُ) مِنْ: (أَجَابَ الدَّاعِي)

وَمَـــا سِـــوَاهُ فَهْـــيَ مِنْـــهُ تُفْتَـــتَحْ ... وَلَا تُبَـــلْ أَخَـــفَّ وَزْنًـــا أَمْ رَجَـــحْ

مِثَـــالُهُ: (يَـــذْهَبُ زَيْـــدٌ وَيَجِـــي) وَ(يَسْـــتَجِيشُ تَـــارَةً وَيَلْتَجِـــي

أي: وضم حروف المضارعة الأربعة السابقة ثابت من أصل الفعل الرباعي، أي: من الفعل المضارع إذا كان أصله - وهو ماضيه - رباعيًّا، كـ(دَحْرَجَ، وأَكرمَ، وأَجابَ)، فتقول: (أنا أُكْرِمُك)، و(نحن نُكرمك)، و(أنتَ تُكرمه)، و(هو يُكرمك)، بضم أولها، وكذا في: (أنا أُجيبُ) من الفعل الذي ماضيه (أَجابَ)، وما أشبه ذلك.

ويفتح ما سوى الرباعي، سواء (خفَّ وزنًا أم رجح)، أي: قلَّت حروفه كالثلاثي، أم كثرت كالخماسي والسداسي، فتقول في المضارع من (ذهَبَ زيد، وجاء، وانطلقَ، والتَجأَ، واستخرَجَ، واستَجاشَ): (أنا أذهب)، و(نحن نَذهبُ)، و(أنتَ تَذهب)، و(هو يَذهب) بفتح أولها، وكذا في البواقي وما أشبهها.

فَائِدَةٌ

قوله: (**وضمها**): مبتدأ محذوف الخبر، أي: (ثابت)، ويجوز أن يكون فعل أمر، والضمير فيه لـ(الحروف)، وفي (أصلها) لـ(الأفعال).

وعبارته توهِم أنها من الماضي، فلو قال: (من فعلها الرباعي)، لكان أولى.

وقوله: (**من أجاب**): أي: من فعل ماضيه (أجاب)، كما سبق في(مِن سعى)، و(مِن غدا).

ويجوز رفع (وزنًا) فاعلًا لـ(خف)، ونصبه تمييزًا، وفاعل (خف) عائد

لـ(ما) الموصولة في قوله: (وما سواه)، أي: وما سوى الرباعي فمفتوح؛ فلا تُبَلْ أخفَّ ما سواه وزنًا أم رجحَ.

ومعنى: (**استجاش**) - بالجيم -: أي: اجتمع في نفسه، ومنه سمي الجيش.

وأصل (**لا تُبَلْ**): (لا تبالي)، فهو معتل الآخر بالياء، فحُذف آخره للجزم بـ(لا) الناهية، فصار (لا تبالِ) بلام في آخره مكسورة، ثم لما كانت هذه الكلمة يكثر استعمالها عُوملت بعد حذف الياء معاملة الصحيح آخره، فسُكِّنت لامها أيضًا، ثم حُذفت الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين؛ لأن أحدهما حرف علة كما في: (لا تخفَ)، وإنما فعلوا ذلك طلبًا للتخفيف، كما قالوا في: (لم يكنْ): (لم يكُ).

تنبيهٌ

لعل الناظم إنما ذكر أقسام الاسم وأقسام الفعل، دون أقسام الحرف، مع أنه ينقسم - أيضًا - إلى حروف مهملة، أي: غير عاملة، كـ:(هَلْ، وبَلْ، وقَدْ)، وحروف عاملة، كحروف (الجر)، (وكَأَنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ)، وكحروف الجزم، نحو: (لمْ، ولَمَّا، ولا)، وحروف النصب، نحو: (أَنْ، ولَنْ، وكَيْ، وإذَنْ)، ونحو ذلك، كما سيذكره الناظم في أبوابه؛ لأن الاسم والفعل يدلان على معانيهما في أنفسهما؛ فهما مستقلان، والحرف لا يدل إلا على معنًى في غيره، فهو تابع، فأخَّره إلى متبوعة في الأبواب الآتية إن شاء الله.

بَابُ الإِعْرَابِ

وَإِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْـرِفَ الْإِعْـرَابَا[١] لِـتَقْتَفِـي فِـي نُطْقِـكَ الصَّـوَابَا
فَـإِنَّـهُ بِالرَّفْـعِ ثُـمَّ الْجَـرِّ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي[٢]

الإعراب في اصطلاح النحويين: تغيير أواخر الكلام؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها، كقولك: (زيدٌ يقومُ)، و(إنَّ زيدًا لنْ يقومَ)، و(لم يقمْ زيدٌ)، و(مررتُ بزيدٍ)، وقد ذكر الناظم أنواعَه، ومحله، وعلاماتِه، فأما أنواعه فهي الأربعة المذكورة.

و(تقتفي): أي: تتبع، وبـ(الرفع) متعلق بـ(بيجري)، **وأما محله فأشار إليه بقوله:**

فَالرَّفْـعُ[٣] وَالنَّصْـبُ بِـلَا مُمَـانِعِ قَـدْ دَخَـلَا فِـي الِاسْـمِ وَالْمُضَـارِعِ
وَالْجَـرُّ يَسْـتَأْثِرُ بِـالْأَسْـمَاءِ وَالْجَـزْمُ فِـي الْفِعْـلِ بِـلَا امْتِـرَاءِ

أي: فالرفع والنصب محلُّهما الاسم الظاهر والفعل المضارع، كقولك:

---

(١) يأتي الإعراب بمعنى (الإبانة والإظهار)، ويأتي بمعنى (تحسين الصوت)، ويأتي بمعنى (الانتقال والتغير)، ولا يكون إلا في الاسم المتمكن، أي: الذي لم يشابه الحرف ولا الفعل، والمضارعِ الخالي عن نوني التوكيد والإناث. **والإعراب**: هو تغيير شكل آخر الكلمة، نتيجة للعوامل الداخلة عليها.

(٢) أي: يقع.

(٣) **الرفع**: هو تغير مخصوص علامته الضمة أو ما ناب عنها.

(زيدٌ يقومُ)[١]، و(إنَّ زيدًا لن يقومَ)[٢].

و(**الجرُّ يستأثر**): أي: يختص بالأسماء، ولا يدخلُ في الأفعال، كـ(مررتُ بزيدٍ)[٣].

والجزمُ يختص بالفعل المضارع، ولا يدخل الأسماءَ، نحو: (لم يقُمْ)، وإنما قيدنا الاسمَ بـ(الظاهر)، والفعلَ بـ(المضارع)؛ لأن الأسماء المضمرة والأسماء المبهمة[٤] مبنية، والفعلُ الماضي والأمر مبنيان أيضًا كما سبق.

ثم أشار إلى علامات الإعراب بقوله:

فَالرَّفْعُ ضَمٌّ آخِرِ الْحُرُوفِ ... وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلَا وُقُوفِ

وَالْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ لِلتَّبْيِينِ ... وَالْجَزْمُ فِي السَّالَمِ بِالتَّسْكِينِ

---

(١) **الإعراب: زيدٌ**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **يقوم**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرُّده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الإعراب: إنَّ**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، **زيدًا**: اسم (إنَّ) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **لن**: حرف نفي ونصب واستقبال، **يقوم**: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر (إنَّ).

(٣) **الإعراب: مررتُ**: فعل ماض مبني على السكون، **والتاء**: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، **الباء**: حرف جر، و**زيد**: اسم مجرور بـ(الباء)، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(٤) كالموصول، وأسماء الإشارة، ونحوهما.

وذلك ظاهر مما سبق، وفُهم من قوله: (آخر الحروف): أن محل الإعراب آخرُ المعرب.

وقوله: (**بلا وقوف**): إشارةٌ إلى أن الحركات المذكورة إنما تظهر في الدرجِ، فإذا وُقِف على الاسم أو الفعل حذفت حركتُهُ، وسُكِّن.

وقوله: (**والجر بالكسرة للتبيين**): أي: لإيضاح معنى الاسمية في المجرور، وبيان تمكينه فيها [(١)].

وقيَّد الجزم بالفعل السالم؛ ليُخرج المعتل، فإن جزمه بحذف آخره، نحو: (لم يخشَ)، و(لم يدعُ)، و(لم يرمِ)[(٢)]، وقد ذكر الناظم ذلك في (باب الجزم) بقوله: (وإن تر المعتل فيها رِدفا...) إلى آخره.

وقوله: (**والجزم**): مبتدأ، خبره (بالتسكين)، مثل قوله: (والنصب بالفتح)، (والجر بالكسرة)، أي: حاصل.

ثم ذكر حكم التنوين بقوله:

---

(١) هذا ما لم يشبه الحرف، وإلا بُنِيَ ولم يعرب، ويخرج عن كونه متمكنًا، أي: معربًا.

(٢) **الإعراب: لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يرمِ**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلَّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

بَابُ تَنْوِينِ الاسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ

وَنَوِّنِ الِاسْمَ الْفَرِيدَ[١] الْمُنْصَرِفْ[٢] إِذَا انْدَرَجْتَ[٣] قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ
وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفْ[٤] كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفْ
تَقُولُ: (عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا) وَ(خَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيْدَا[٥])
وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ[٦] أَوْ إِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ
مِثَالُهُ: (جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي) وَ(أَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَزَالِ)

أي: أن الإعراب يكون بما سبق من الحركات، ويُزاد للاسم في الدرج نونٌ ساكنة تظهر في اللفظ ولا يُثبت في الخط، يسمى: (نون التنوين)، ويكون دالًّا على تمكُّن الاسم المنون في الاسمية، أي: أنه لم يشبه الحرف فيُبنى، ولا الفعلَ

---

(١) أي: المفرد.

(٢) أي: المنون، والمجرور بالكسر.

(٣) أي : وصلت الكلام.

(٤) كقولك: (جاء زيدٌ راكبا) بتسكين الألف.

(٥) **الإعراب: خالدٌ**: مبتدأ، **صاد**: فعل ماض، **الغداة**: ظرف زمان منصوب على الظرفية، **صيدًا**: مفعول به منصوب، وجملة (صاد الغداة صيدًا) خبر للمبتدأ، والرابط ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

(٦) ويحذف التنوين عند الوقف على الاسم المفرد المنصرف، وعند الإضافة، وعند الاقتران بـ(أل)، وفي العَلَم إذا وصف بـ(ابن) بعده، وهكذا في الاسم الممنوع من الصرف.

فيمنع من الصرف، وذكر الناظم لذلك شروطًا، **منها**: أن يكون اسمًا؛ فالأفعال لا يدخلها التنوين، و**منها**: أن يكون ذلك الاسم مفردًا؛ فالتثنية وجمع المذكر السالم لا يدخلهما التنوين، بل تكون نون التثنية ونون الجمع فيهما بدلًا عن التنوين في المفرد، ولا ترد عليه الجمع المكسَّر والمؤنث؛ لتصريحه فيهما بأنهما كالمفرد، و**منها**: أن يكون منصرفًا، فغير المنصرف كـ(إبراهيم)، و(فاطمة)، لا ينونان؛ لأنه إنما منع الصرف إلحاقًا له بالفعل، والفعل لا ينون، و**منها**: أن يكون عاريًا عن الإضافة وعن التعريف باللام، وهو معنى قوله: (وتسقط التنوين إن أضفته...) إلى آخره؛ لاستثقال الجمع بين التنوين واللام، أو التنوين والإضافة؛ لأنها زيادة في أوله، والتنوين زيادة - أيضًا - في آخره، ولا يجمع بين زيادتين، ولأن التنوين علامة لانتهاء الاسم، والاسم المضارع يصير مع المضاف إليه كالاسم الواحد، فيلحَقُ التنوين الاسمَ الثاني، وهو المضاف إليه، إن لم يعرَّف باللام أيضًا. ثم محل إلحاق التنوين[(١)] بالاسم أيضًا إنما هو عند الدرج.

فأما إذا وُقِفَ عليه فإنه يُسكَّن آخره إن كان مرفوعًا أو مجرورًا، ويُبدَلُ من نون تنوينه ألف إن كان منصوبًا، كما يُثبت خطًّا، وأمثلة ذلك كله ظاهرة من النظم.

---

(١) **التنوين في اللغة**: التصويت. و**اصطلاحًا**: نون ساكنة تلحق آخر الاسم المنصرف لفظًا لا خطًّا، ويعوض عنها بتضعيف الحركة.

والضمير في قوله: (وقِف على المنصوب منه) لـ(الاسم الفريد المنصرف)، فيُرَدُّ عليه النكرةُ المؤنثة، كـ(رأيتُ جاريةً)؛ فإنه يوقف عليها بالسكون.

بَابُ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ(١)

وَسِـــتَّةٌ تَرْفَعُهَـــا بِالْـــوَاوِ ... فِـــي قَـــوْلِ كُـــلِّ عَـــالِمٍ وَرَاوِي
وَالنَّصْبُ فِيهَـا يَـا أُخَـيَّ بِـالأَلِـفْ ... وَجَرُّهَـا بِـالْيَـاءِ فَـاعْـرِفْ وَاعْـتَـرِفْ
وَهْـيَ: (أَخُـوكَ) وَ(أَبُـو عِمْـرَانَا) ... وَ(ذُو)، وَ(فُوكَ)، وَ(حَمُو عُثْمَـانَا)

---

(١) شروط إعرابها بالحروف: (بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرا):

١- أن تكون مفردة. ٢- أن تكون مكبرة. ٣- أن تكون مضافة. ٤- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، وأما (ذو) فإنه يشترط أن تكون بمعنى (صاحب)، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، وذهب بعضهم إلى جواز إضافتها إلى اسم معرفة، كـ(جاء ذو زيد)، أي: صاحب زيد، وهذا قليل، خلافًا لـ(هنوك)، فالأشهر فيه أنه يعرب بالحركات، خلافًا لسيبويه وجماعة؛ فإنهم ذهبوا إلى إعرابها بالحروف، وقد سمع ذلك عن بعض العرب.

* *فائدة:* هناك لغة تسمى بـ(لغة الألف)، وتعرب بحركات مقدرة على الألف في جميعها، كما **قال الشاعر**:

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا ... قَـــدْ بَلَغَـــا فِـــي الْمَجْـــدِ غَايَتَـــاهَا

كما سمع عن بعضهم لغة تسمى بـ(لغة النقص)، ويكون إعرابها - أيضًا - بالحركات، كقول الشاعر:

بِأَبِـــهِ اقْتَـــدَى عَلِـــيٌّ فِـــي الْكَـــرَمْ ... وَمَـــنْ يُشَـــابِهْ أَبَـــهُ فَمَـــا ظَلَـــمْ

ثُـــمَّ (هَنُـــوكَ) سَـــادِسُ الْأَسْـــمَاءِ فَاحْفَـــظْ مَقَـالِي حِفْـظَ ذِي الـذَّكَاءِ

لما ذكر الناظم أن الإعراب يكون بالحركات السابقة أتبع ذلك بذكر أبواب مستثناة، أو كالمستثناة من تلك القاعدة.

فمن ذلك: هذه الأسماء الستة؛ فإنها إذا استُعمِلت مضافة إلى غير ياء النَّفْسِ كان علامةُ الرفع فيها (الواوَ)، وعلامةُ النصب فيها (الألف)، وعلامة الجر فيها (الياء)، فتقول: (جاء أخوك)[١]، و(أبو عمرانَ)، و(ذو المالِ)، و(رأيتُ فاك)[٢]، و(حما هندٍ)، و(هَنَا الناقةِ)، و(مررتُ بأخيكَ)[٣]، و(أبيكَ)، و(ذي مالٍ)، ونحو ذلك.

فلو لم تضفها أصلًا أعربتَها بالحركات السابقة، نحو: (جاءني أبٌ وأخٌ)،

---

(١) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **أخوك**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و**الكاف**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: رأيتُ**: فعل ماض وفاعله، **فاك**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و**الكاف**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

(٣) **الإعراب: مررتُ**: فعل ماض و فاعله، **بأخيك**: **الباء**: حرف جر، و**أخيك**: اسم مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و**الكاف**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

و(رأيت أبًا وأخًا)، و(مررت بأبٍ وأخٍ).

وإن أضفتَها إلى ياء النفس كانت مكسورة الأواخر، كغيرها مما يضاف إلى ياء النفس؛ فإنه لا يكون إلا مكسورًا، نحو: (رأيتُ أبي وأخي).

واشتراط إضافتها إلى غير ياء النفس مأخوذ من تمثيله بإضافتها إلى الكاف في: (أخوك)، و(فوك)، وإلى الاسم الظاهر في: (أبو عمران)، و(حمو عثمانَ).

فَائِدَةٌ

(**الحَمْو**): قرابة الزوج، فلا يضاف إلا إلى المؤنث، لكن إضافته إلى (عثمان) تدل على أنه قد يطلق على أقارب الزوجة.

و(**الهن**): الفرج[(١)].

تَنْبِيهٌ

سيأتي في الإضافة لزوم (ذو) الإضافة إلى الاسم الجنس.

ولا يفرد الفم - أيضًا - إذا تجرد عن الميم، وما سواه فيرد عنها.

---

(١) ويطلق على كل ما يستقبح ذكره؛ فقد جاء عند الإمام أحمد وغيره، من طريق يونس، عن الحسن، عن عُتَي، أنه قال: قال أُبَي: «**كُنَّا نُؤْمَرُ: إِذَا الرَّجُلُ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوهُ**»، صححه العلامة الألباني في " الصحيحة "، برقم: (٢٦٩).

بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

وَالْـوَاوُ وَالْيَـاءُ جَمِيعًـا وَالْأَلِـفْ هُنَّ حُرُوفُ الِاعْتِلَالِ الْمُكْتَنِفْ

ولما ذكر أن الإعراب في هذه الأسماء الستة قد يكون بالحروف الثلاثة السابقة، ذكر - استطرادًا - أنها تسمَّى حروف العلة.

ولَعلَّه إنما ذكرها هنا لأن بعض علماء العربية يزعمُ أن هذه الأسماء معربةٌ بالحركات السابقة، ولكن تولَّدت (الواو) عن الضمة، و(الألف) عن الفتحة، و(الياء) عن الكسرة عند الإشباع، بدليل إعراب بعض العرب أربعة منها بالحركات، وهي التي تُفرد عن الإضافة.

وسمَّاها (مكتنِفة)؛ لأنها لا تكون إلَّا إلى جانب حرف سابق لها، متوسطة أو أخيرة، و(كَنَف) الشيء: جانِبُه.

ولا تكون مبتدأةً؛ لأنها لا تكون حروف علة إلَّا إذا كان ما قبل الألف مفتوحًا، وما قبل الواو مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا، ويلزم من ذلك سبق حرف عليها، فلو كان ما قبلها ساكنًا كـ(دَلْو)، و(ظَبْي)، لم يكونا حرف علة.

بَابُ الاسْمِ المَنْقُوصِ

وَالْيَاءُ فِي(الْقَاضِي) وَفِي(الْمُسْتَشْرِي) سَـاكِنَةٌ فِـي رَفْعِهَـا وَالْجَـرِّ

وَتُفْتَـحُ الْيَـاءُ إِذَا مَـا نُصِـبَا نَحْـوُ: (لَقِيـتُ الْقَاضِـيَ الْمُهَـذَّبَا)

المراد بالمنقوص: كلُّ اسم معرب، آخرُه ياءٌ خفيفة لازمة قبلها كسرة؛ لما سيأتي في قوله: (وكل ياء بعد مكسور تجي)؛ فخرج بالخفيفة ياء النسب ونحوها، كـ(قُرشي، وكُرسي، وعَلَوي، وعَربي)، والساكن ما قبلها، نحو: (ظَبْي، وجِدْي)؛ فإنه يعرب كالصحيح.

وأما المنقوص المعرف بالألف واللام - كـ(القاضي)، و(المشتري)، و(المستشري)، و(الحامي)، و(الشجي) - فإن ياءه تكون ساكنة في حالتي الرفع والجر خاصة؛ لاستثقال الضمة والكسرة عليها، فنقول: (جاء القاضي)[١]، و(مررت بالقاضي)[٢]، وذلك كالمستثنى من الإعراب بالحركات[٣].

وسمي (منقوصًا)؛ لأنه يقتضي نَقْص حركتين من حركات الإعراب، أو لحذف آخره عند تنوينه، كما سيذكره الناظم.

---

(١) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **القاضي**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل.

(٢) **الإعراب: مررت**: فعل ماض وفاعله، **بالقاضي**: **الباء**: جر، **القاضي**: مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل.

(٣) أي: الظاهرة.

فائدة

(**المستشري**): اسم فاعل من (استشرى)، إذا طلب شراء المتاع أو اشتد غضبه، وكأنه من التشبيه بـ(أسد الشَّرى)، كـ(استأسد)، إذا تشبه بالأسد.

وأما نصبه: فهو جارٍ على القاعدة، فتقول: (لقيت القاضيَ)[١]، فتظهر الفتحة على الياء لخفتها، ثم هذا الحكم إنما هو في المنقوص المعرف بالألف واللام، كما مثَّل الناظم به.

ومثله المضاف، كـ(جاء قاضي البصرةِ)[٢]، و(مررت بقاضي البصرة) بسكون الياء، و(رأيت قاضيَ البصرة) بفتحها؛ وذلك حيث يسقط التنوين كما سبق.

فإن كان منكرًا **فقد أشار إليه بقوله**:

---

(١) **الإعراب: لقيت**: فعل ماض وفاعله، **القاضيَ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٢) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **قاضي**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف، و**البصرة**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وَنَـوِّنِ الْمُنكَّـرَ(١) الْمَنْقُوصَـا(٢) فِـي رَفْعِـهِ وَجَـرِّهِ خُصُـوصَا
تَقُـولُ: (هَـذَا مُشْـتَرٍ(٣) مُخَـادِعُ) وَ(افْـزَعْ إِلَـى حَـامٍ حِمَـاهُ مَـانِعُ)

أي: إذا كان الاسم المنقوص منكرًا حذفتَ ياءه، وأبقيت ما قبلها مكسورًا ونونتَه، وذلك في رفعه وجره خاصة، فتقول: (جاءني قاضٍ)(٤)، و(مررت بقاضٍ)، ومثله: (هذا مشترٍ)، و(افزع إلى حامٍ)، وأصله: (هذا قاضيٌ) بضمتين على الياء في الرسم، وهي في اللفظ ضمة وتنوين، وكذا: (مررت بقاضيٍ) بكسرتين على الياء، فحُذفت الياء؛ لكونها [متطرفة](٥) حرفَ علة، مع استثقال ذلك، فبقي التنوين على الحرف الذي قبلها وأبقَوه على كسرته؛ ليدُلَّ على الياء المحذوفة.

---

(١) أي: الخالي من (أل) ومن الإضافة.

(٢) أي: المحذوف لامه، كـ(غد)، و(قاض)، و(أخ)، فيكون إعرابه على الوسط، ويكون الأخير كالمنسي.

(٣) **الإعراب: هذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **مشترٍ**: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها بالتنوين، منع من ظهورها الثقل.

(٤) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **والنون**: للوقاية، **والياء**: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، **قاضٍ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للثقل.

(٥) ساقطة من (ب).

وأما نصبه: فهو كالصحيح، فتقول: (رأيت قاضيًا)[١]، وتقف عليه أيضًا بالألف في حالة النصب كغيره إن كان مُنكرًا، وبسكون الياء إن كان معرَّفًا.

فإن وقفتَ على غير المنصوب منه سكَّنتَ ياءه إن كان معرفًا، نحو: (جاء القاضي)، و(مررت بالقاضي)، وحذفتَ الياء ثم سكنت ما قبلها أيضًا إن كان منكرًا، فقلت: (هذا قاضْ)، و(مررت بقاضْ) بسكون الضاد، ويجوز في مثل ذلك في المعرَّف أيضًا، كـ(جاء القاضْ)، و(مررت بالقاضْ)، وذلك قليل.

تنبيهٌ

انتصب (خصوصًا) على الحال.

والمراد بهذا التنوين: تنوينُ العِوَضِ عن الياء المحذوفة، ولهذا يدخل ما لا ينصرف، كـ(جوار)، و(ليال)؛ فلا يَرِدُ المنكَّر المنصوب، كـ(رأيت قاضيًا)؛ فإنَّ تنوينه تنوينُ تمكينٍ؛ لأنه حينئذ غيرُ منقوصٍ.

وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ (الشَّجِيْ)[٢] وَكُلِّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي

---

(١) **الإعراب: رأيتُ**: فعل ماض و فاعله، **قاضيًا**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) أي: هكذا تفعل في كل ما كان من باب (الشجي)، و**الشجي**: هو الهم والحزن، وقولنا: (ما كان من باب الشجي): أي: في كل اسم آخره ياء لازمة خفيفة، وقولنا: (اسم): أخرج الفعل كـ(يقضي).

هَـــذَا إِذَا مَـــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـــهْ فَافْهَمْـهُ عَنِّـي فَهْـمَ صَـافِي الْمَعْـرِفَهْ

أي: وهكذا تفعل في تسكين الياء في المعرفة في حالتي الرفع والجر، وفتحها في النصب، وتنوين المنكَّر في رفعه وجرِّه خاصة، وإثبات ياء المنصوب منه مفتوحة في كل اسم آخره ياء خفيفة مكسور ما قبلها، وهذا ضابط المنقوص، كـ(الشجي)، بخلاف: (قرشي، وكرسي، وظبي، وجدي)، كما سبق ذكر ذلك.

وقوله: (**وهكذا تفعل**): تقديره: و(تفعل فعلًا مثل ذلك)، **فالكاف**: نعتُ مصدر محذوف.

وقوله: (**هذا**): مبتدأ محذوف الخبر، أي: هذا ثابت إذا ما وردت، و(**ما**): زائدة.

بَابُ الاسْمِ المَقْصُور

وَلَـيْسَ لِلْإِعْـرَابِ فِيمَـا قَـدْ قُصِـرْ[1] مِـــنَ الْأَسَـــامِي أَثَـــرٌ[2] إِذَا ذُكِـــرْ

مِثَالُهُ: (يَحْيَى) وَ(مُوسَى) وَ(الْعَصَا) أَوْ كَـ(رَحًا) أَوْ كَـ(حَيًا) أَوْ كَـ(حَصَا)

فَهَـــذِهِ آخِرُهَـــا لَا يَخْتَـــلِفْ عَلَـى تَصَـارِيفِ الْكَـلَامِ الْمُؤْتَلِـفْ

(**الأسامي**): جمع (اسم)، ووزنه: (أفاعيل)، فياؤه مشددة خففها لإقامة الوزن.

---

(١) أي: الاسم المقصور، وسمي بـ(المقصور)؛ لأنه قَصُرَ وحُبِسَ عن جميع الحركات، و**تعريفه**: هو كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة.

(٢) أي: حركةُ إعرابٍ ظاهرة.

والمراد بالمقصور: كل اسم آخره ألف لازمة مقصورة، كـ(موسى، وعيسى، ويحيى، وعصا، ورحًا، وحيًا، وحصى)، وسمي (مقصورًا)؛ لأنه لا يظهر فيه شيء من حركات الإعراب، فكأنه حُبِسَ عنها، والمقصور: المحبوس، وهو أيضًا كالمستثنى من قاعدة الإعراب؛ فإنه لا يختلف آخره باختلاف العوامل، فتقول: (كلم موسى عيسى)، و(ضربت بالعصا)، فيكون على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر، وهو مراده بتصاريف الكلام.

و(**المؤتلف**): المنتظِمُ، أي: المركب المفيد.

و(**الرحا**): معروفة تُذَكَّرُ و تؤنث، و(**الحيا**) - مقصورًا -: المطر.

تنبيهٌ

لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد المقصور إلى:

- اسم علم، كـ(يحيى)، و(موسى).
- ومعرَّف بـ(أل)، كـ(العصا).
- ومنكَّر أصلُ ألفه واو، كـ(رحًا)، أو ياء، كـ(حيًا)، مفردًا كما سبق، أو جمعًا كـ(حصى).

تنبيهٌ آخر

عقَّب الناظم رحمه الله حروفَ الاعتلال بمعتل الاسم، وهو المنقوص والمقصور، وليس للعرب اسم ظاهر معرب آخره واو قبله ضمة.

وأما المضارع فيكون معتلًّا بالواو والألف والياء أيضًا، كـ(يدعُو)، و(يخشَى)، (ويرمِي)، وسيأتي ذلك في باب إعرابه إن شاء الله تعالى.

تنبيهٌ ثالثٌ

إذا نوِّن المقصور في الدَّرْج سقطت ألفه لالتقاء الساكنين.

واختلفوا فيها عند الوقف، فقيل: هي أصلية فثبتت، وقيل: بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاثة؛ لأنه تنوين قبله فتحة.

و**الراجح** - وهو مذهب سيبويه -: أنها أصلية في رفعه وجره، وبدلٌ عن التنوين في نصبه كالاسم الصحيح.

بَابُ التَّثْنِيَةِ

وَرَفْعُ مَنْ[1] ثَنَّيْتَهُ[2] بِالْأَلِفِ ... كَقَوْلِكَ: (الزَّيْدَانِ كَانَا مَأْلَفِي)

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ ... من غيرِ إشكالٍ[3] ولا مِراءِ[4]

تَقُولُ: (زَيْدٌ لَابِسٌ بُرْدَيْنِ) ... وَ(خَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ)

وَتُلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّي ... مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ

---

(١) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (مَا ثَنَّيْتَهُ).

(٢) **المثنى**: هو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه.

(٣) إشكال: أي: التباس.

(٤) مراء: أي: جدال.

أي: ورفع المثنى ثابت بالألف، ونصبه ثابت بالياء، وجره كذلك.

وهذا الباب أيضًا مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات السابقة، فإذا أردتَ أن تعبِّر عن اسمين متفقين في اللفظ -: (زيدٌ، وزيدٌ)، و(عمرو ، وعمرو) - مثلًا - بلفظ واحد - أخذتَ أحدَهما، وفتحتَ آخره، وزدتَ عليه ألفًا في حالة الرفع بدلًا عن الضمة، وياء مفتوحًا ما قبلها في حالتي النصب والجر بدلًا عن الفتحة والكسرة، وزدتَ أيضًا بعد علامة الإعراب نونًا مكسورة عوضًا عن التنوين الذي كان في آخر الاسم المفرد؛ **(لجبر الوهن)**، أي: الضعف الذي لحقه بفوات التنوين، فتقول: (جاء الزيدان)[١]، و(العمران)، و(والزيدان كانا مألفي)، أي: محل إلفي، و(رأيتُ الزيدَينِ)[٢]، و(العمرين)، و(زيد لابس بُردين)، أي: ثوبَي صوف، و(مررت بالزيدَينِ)[٣]، و(خالد منطلق اليدين)، أي: مطلقُهُما.

---

(١) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **الزيدان**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى.

(٢) **الإعراب: رأيت**: فعل ماض وفاعله، **الزيدَينِ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة.

(٣) **الإعراب: مررت**: فعل ماض وفاعله، **بالزيدَينِ**: **الباء**: حرف جر، و**الزيدين**: اسم مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ(مررت).

تنبيهٌ

ولو قال الناظم: و(رفع ما ثنيته بالألف)، لكان أولى؛ لأن الألفاظ هي المثناة، وليست ممن يعقل، وكما أنَّ (الألف) و(الياء) علامة الإعراب في المثنى، فهما أيضًا علامة التثنية؛ لأن بزوالهما يعود المثنى مفردًا.

بَابُ الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ

وَكُلُّ جَمْعٍ[١] صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ ... ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهْ

فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونُ تَبَعْ ... نَحْوُ: (شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ)

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ ... عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ[٢]

تَقُولُ: (حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى) ... وَ(سَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا)[٣]

---

(١) **قوله: (وكل جمع)**: لا يدخل تحته جمع التكسير والمؤنث، بل المراد: كل ما جمع من هذا الباب الذي هو بصدد الحديث عنه، وهو جمع المذكر السالم، **وهو**: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، مع سلامة بناء مفرده من التغيير حالة جمعه و بعد الانتهاء من ذكر مفرده، كـ(زيدٍ)، يضاف إليه حرفان: (واو ونون)، أو (ياء ونون).

(٢) **العرب العرباء**: هم الخُلَّص الذين تكلموا ونطقوا باللغة العربية من بداية الأمر، والعرب على ثلاثة: عرب عرباء، وعرب مستعربة، وهم الدخلاء الذين ليسوا بخُلَّص، وعرب بائدة، وهم الذين بادوا ودُرِست آثارهم.

(٣) وقد اجتمعت الأحوال الإعرابية الثلاثة لجمع المذكر السالم في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:٢٨].

هذا الباب أيضًا مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات، ويسمى (الجمع المذكر السالم)؛ لأن لفظ الواحد يَسلَم بناؤه فيه، كـ(مسلم)، و(مؤمن)، و(زيد)، و(عمرو)، في قولك: (جاء المسلمون)، و(الزيدون)، و(العمرون)، وهو معنى قوله: (صح فيه واحده).

بخلاف (رجل)، و(كتاب)، في: (رجال)، و(كتب)، ونحوهما؛ فإنَّه يسمى (الجمعَ المكسَّر)، وسيأتي.

وحُكم **جمع المذكر السالم**: أن رفعه بـ(الواو) المضموم ما قبلها، ونصبه وجره بـ(الياء) المكسور ما قبلها.

وتلحقه نون مفتوحة عوض عن التنوين الذي كان في المفرد، فـ(الواو) و(الياء) علامةُ الإعراب، وهي علامة جمع أيضًا كما نبهنا على ذلك في التثنية، وهما مراده بـ: (زائده) الآتي (**بعد التناهي**)، أي: بعد انتهاء حروف الواحد، و(النون) تبع لهما، كما سبق في المثنى، تقول: (جاء الزيدُون)[1]، و(العمرون)، ومثله: (شجاني الخاطبون)، يقال: (شجاه)، (يشجيه)، بمعنى: أحزنه وأطربه، من الأضداد، وكلاهما محتمل؛ لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيُطرِب، وبالترهيب أخرى فيُحزِن.

---

(١) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **الزيدونَ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

وتقول: (رأيت الزيدِينَ)[١] بكسر الدال، ومثله: (حيِّ النازلين في منى)، أي: سَلِّم عليهم، و(مررتُ بالزيدِينَ)[٢]، و(سل عن الزيدِين) بكسر الدال.

تنبيهٌ

لعله أشار بقوله: (عند جميع العرب العرباء) - وهي الملازمةُ للبادية - إلى أنه لم تختلف لغة العرب في الجمع بإعرابه هكذا، إلا ما شذ.

وأما التثنية فإن بني أسد يُعربون المثنى بالألف في جميع أحواله، فيقولون: (رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان)، وعليه حمل بعضهم: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٣] [طه: ٦٣].

تنبيهٌ

قوله: (**والنون تبع**): مرفوع بالابتداء، أي: أنها تبع لعلامة الإعراب.

---

(١) **الإعراب: رأيت**: فعل ماض وفاعله، **الزيدِينَ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة.

(٢) **الإعراب: مررت**: فعل ماض وفاعله، **بالزيدِينَ**: **الباء**: حرف جر، و**الزيدين**: اسم مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ(مررت).

(٣) **الإعراب: إنْ**: مخففة من الثقيلة لا عمل لها، **هذان**: اسم إشارة مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، **لساحران**: **اللام**: فارقة، و**ساحران**: خبر المبتدأِ مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

ثُمَّ قَالَ:

وَنُونُـــهُ مَـفْـتُـوحَـــةٌ إِذْ تُـذْكَـــرُ وَالنُّـــونُ فِـــي كُـــلِّ مُـثَـنًّـــى تُكْسَـــرُ
وَتَـسْـــقُطُ النُّونَـــانِ فِـــي الْإِضَـــافَهْ نَحْـوُ: (رَأَيْـتُ[1] سَـاكِنِي الرَّصَـافَهْ)
وَ(قَـــدْ لَقِيـــتُ صَـــاحِبَيْ أَخِينَـــا) فَـاعْـلَـمْـــهُ فِـــي حَـــذْفِهِمَا يَقِينَـــا

أي: أنَّ نون الجمع المذكر السالم مفتوحة، ونونَ التثنية مكسورة؛ للفصل بينهما، وتسقط كلٌّ منهما في الإضافة كما يسقط التنوين؛ لما سبق أنهما بدل عنه في المفرد، فتقول في التثنية: (جاء غلاما زيد)، و(لقيتُ صاحبَي أخِينا)، و(مررتُ بغلامَي زيد)، وفي الجمع: (جاء بنُو زيد)، و(ساكنُو الرصافة)، و(مررتُ ببنِي زيد)، و(رأيت ساكنِي الرصافة)، و(رأيتُ بنِي زيد) ، و(ساكنِي الرصافة)، وكان القياس سقوطهما مع الألف واللام أيضًا.

فَائِدَةٌ

(**الرصافة**): هي الجانب الشرقي من بغداد. والضمير في: (حذفهما) للنونين، أي: نونِ الجمع، ونونِ التثنية. و(**يقينًا**): مصدر منصوب بـ(اعلمه)، كـ(قعدت جلوسًا)[2]، وقد يحذف هذا البيت في بعض النسخ.

---

(١) كذا في المخطوطة و(أ)، وفي (ب): (لقيت).

(٢) (**يقينًا**) و(**جلوسًا**): يسمى كل منهما مفعولًا مطلقًا؛ لكونه سبقه فعل من نوعه؛ فعمل فيه النصب، كـ(فرحت جذلًا)، والمفعول المطلق أخص من قوله: (مصدر منصوب).

تنبيهٌ

اعلم أن هذا الجمع يختص بأسماء ذكور الآدميين الأعلام وبصفاتهم، بشروط فيهما كالأمثلة السابقة؛ فلا يقال في نحو: (رجُل): (رجُلُون)، ولا في: (هند): (هندون)، ولا في: (شدقم): (شدقمون) لجمل، وهذا على سبيل التقريب للمبتدئ.

بَابُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ[1] فَارْفَعْهُ بِالضَّمِّ كَرَفْعِ: (حَامِدَهْ)

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ: (كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي)

---

(١) وهو جمع المؤنث السالم، **وتعريفه**: هو ما جُمِع بألف وتاء مزيدتين على مفرده، وحذفت تاء مفرده تخفيفا. **وقولهم**: (**السالم**): هذا في الغالب، وإلا قد يحصل له أحيانًا التكسر، نحو: (غُرْفةٌ): (غُرُفات)، و(سَجْدَةٌ): (سَجَدَات)، فالمثال الأول ضم عين الكلمة بعد أن كان ساكنًا، والثاني فُتِحَ بعد أن كان ساكنًا، فحصل له تغيير في الشكل.

* *فائدة:* لا تجتمع علامتان للتأنيث في اسم واحد، ولهذا حذف تاء المفرد في جمع المؤنث السالم، وهذا له نظائر في كتاب الله ﷻ، كقوله: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، قال: (يرضعْنَ)، ولم يقل: (ترضعْنَ) مع كونهنَّ مؤنثًا، ويقاس على هذا كل ما كان آخره ألف تأنيث، أو كان مختومًا بالتاء، أو كان علمًا للتأنيث، أو كان وصفًا لغير عاقل، كـ(أيام معدودات)، أو كان مصغرًا لمذكر غير عاقل، كـ(دريهمات)، **قال الشاطبي**:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّا وَنَحْوِ: (ذِكْرَى) وَ(دِرْهَمٍ) مُصَغَّرٍ وَ(صَحْرَا)

=

أي: وكل جمع سالم فيه تاء زائدة للتأنيث، كـ(مسلمات)، و(حامدات)، فرفعه بالضم كمفرده، وكذا جره بالكسر كمفرده.

وأما نصبه: فبالكسر - أيضًا - حملًا له على جره، كما حملوا نصب الجمع المذكر السالم على جره، فجعلوهما معًا بالياء، فتقول: (جاءتِ الحامداتُ والمسلماتُ)(١) بالضم، و(مررتُ بالحامداتِ والمسلماتِ) بالكسر، كما تقول: (جاءت الحامدةُ والمسلمةُ) بالضم، و(مررتُ بالحامدةِ والمسلمةِ) بالكسر.

وأما النصب: فتقول: (رأيتُ الحامداتِ)(٢)، و(كَفيتُ المسلماتِ شرِّي) بالكسر بدلًا عن الفتحة، فنصبه مستثنًى من قاعدة الإعراب بالفتحة.

تنبيهٌ

لعله أشار بالتمثيل بـ(حامدة)، و(المسلمات) إلى اختصاص هذا الجمع

وَ(زَيْنَـبٍ) وَوَصْـفَ غَيْـرِ الْعَاقِـلِ وَغَيْـــرَ ذَا مُسَـــلَّمٌ لِلنَّـــاقِلِ

(١) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **الحامداتُ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **الواو**: حرف عطف، **المسلمات**: معطوف على الحامدات، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله.

(٢) **الإعراب: رأيت**: فعل ماض وفاعله، **الحامداتِ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

- أيضًا غالبًا - بمؤنث الآدميين علمًا وصفة في مقابلة الجمع المذكر، كما لا يجمع مذكره إلا بالواو والنون لا يجمع مؤنثه - غالبًا - إلا بالألف والتاء، ولو قال: (وكل جمع فيه ألف وتاء مزيدتين) لكان أولى.

والكاف في قوله: (كرفع حامدة): نعت مصدر محذوف، أي: رفعًا كرفع حامدة.

واحترز بقوله: (وكل جمع) عن نحو قوله تعالى: ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾[1] [التحريم: ١]؛ لأنه مفرد لا جمعٌ، أصله: (مَرْضَوَةٌ)، فتحرك حرف العلة، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصارت مرضاة.

وبقوله: (فيه تاء زائده) عن نحو: (أبياتٍ)، و(أقواتٍ)؛ فإن التاء فيهما أصلية؛ لوجودها في (بيت)، و(قوت)، ولا يَرِدُ عليه - أيضًا - نحو: (قضاة)، و(رماة)؛ لأنه ليس بسالم - والترجمة للسالم - مع أن ألفهما أصلية.

---

(١) **الإعراب: تَبْتَغِي**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **مَرْضَاتَ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و**أَزْوَاج**: مضاف إليه، **والكاف**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

تنبيهٌ

بقي مما هو مستثنى من قاعدة الإعراب بالأربع العلامات السابقة ثلاثة أبواب:

فمن الأسماء: (باب ما لا ينصرف)؛ فإنه يجر بالفتحة - كما سيأتي - عكس الجمع المؤنث السالم.

ومنَ الأفعال بابان:

أحدهما: (باب الفعل المعتل)؛ فإنَّه يجزم بحذف آخره، ويرفع بالضم مطلقًا(١)، ويُنصب بالفتحة إن كان آخره واوًا كـ(يدعو)، أو ياءً كـ(يرمي)(٢).

و**ثانيهما**: الأمثلة الخمسة(٣)، وهي: (يفعلان)، و(تفعلان)، و(يفعلون)، و(تفعلون)، و(تفعلين)؛ فإنها تُرفع بثبوت النون، وتُنصب وتجزم بحذفها، وقد ذكر الناظم ذلك كله في آخر المنظومة.

---

(١) **قوله**: (**مطلقًا**): أي: سواء كان بالواو كـ(يدعُو)، أو بالياء كـ(يرمي)، أو بالألف كـ(يسعى)، والمشهور المتعارف عليه: هو أنها مرفوعة بضمة مقدرة. [المساري: صـ(١١٩)].

(٢) وأمَّا ما كان آخره ألفًا مقصورًا، مثل: (يخشى)، وما كان على بابه فينصب بفتحة مقدرة على الألف المقصور منع من ظهورها التعذر، كما هو الحال في الأسماء المقصورة.

(٣) وتسمى عند بعضهم: (الأفعال الخمسة)، والصواب كما قال الشارح: (الأمثلة الخمسة).

تنبيهٌ ثالثٌ

الحاصل: أن الإعراب يكون بما سبق من العلامات الأربع، إلا في سبعة أبواب: (الأسماء الستة)، و(التثنية)، و(الجمع المذكر السالم)، و(الجمع المؤنث السالم)، و(ما لا ينصرف)، و(الفعل المعتل)، و(الأمثلة الخمسة).

وأما (المنقوص)، و(المقصور): فالتحقيق أنهما معربان بحركات مقدرة، فهما كالمستثنى في الظاهر.

وكذا نحو: (يخشى)، و(يدعو)، و(يرمي) في حالة الرفع، ونحو: (يخشى) فقط في حالة النصب أيضًا.

تنبيهٌ رابعٌ

قد عُلم أن (الأسماء الستة)، و(التثنية)، و(الجمع المذكر السالم) نابَت فيها حروف عن حركات، ومثلها الأمثلة الخمسة في حالة الرفع، وأن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف نابت فيهما حركة عن حركة، والفعل المعتل والأمثلة الخمسة نابت فيهما - في حالة الجزم - حذفُ حرفٍ عن السكون، وكذا في حالة النصب - في الأمثلة الخمسة - نابَ الحذفُ عن الحركة.

تنبيهٌ خامسٌ

قد عُلم - أيضًا - مما سبق أن (الألفَ) وقَعتْ علامة للنصب فِي الأسماء

الستة خاصة، وللرفع في التثنية خاصة، و(الواو) وقعت علامة للرفع في موضعين أيضًا: في الأسماء الستة، والجمع المذكر السالم، و(الياء) وقعت علامة للنصب في موضعين أيضًا: التثنية، والجمع المذكر السالم، وللجر في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، والتثنية، والجمع المذكر السالم، و(الكسرة) علامة للنصب في الجمع المؤنث السالم خاصة، و(الفتحة) علامة للجر في ما لا ينصرف خاصة، و(الحذف) علامة للجزم في موضعين: الفعل المعتل، والأمثلة الخمسة، وللنصب في الأمثلة الخمسة خاصة، فليُحفظ ذلك؛ فإنه معين للطالب.

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَكُـلُّ مَـا كُسِّـرَ فِـي الْجُمُـوعِ ... كَـ(الْأُسْدِ) وَ(الْأَبْيَـاتِ) وَ(الرُّبُـوعِ)

فَهْـوَ نَظِيـرُ الْفَـرْدِ فِـي الْإِعْـرَابِ ... فَاسْـمَعْ مَقَـالِي وَاتَّبِـعْ صَـوَابِي

أي: أن حكم ما لم يسلم فيه بناء الواحد من الجموع - وهو (الجمع المكسَّر) - حكم المفرد في إعرابه بالحركات السابقة، سواء تغير بحركات فقط من غير زيادة ولا نقص، كـ(الأُسْد) بضم الهمزة وسكون السين في جمع (أَسَد) محركًا، أم بها مع زيادة، كـ(الْأَبْيَاتِ)، و(الرُّبُوع) في جمع (بَيْت)، و(رَبْع)، أم بها مع نقص، كـ(الكُتُب)، و(الرُّسُل) في جمع (كِتَاب)، و(رَسُول).

فَائِدَةٌ

و(**الربع**): هو المنزل في الربيع. و(**المقال**): القول.

وقد أنصف الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حيث أمر باستماع مقاله كله، واتباع الصواب منه فقط.

والكاف في قوله: (كالأُسْد): في موضع نصب على الحال، من عائد (ما) الموصولة، وهو الضمير المستتر في (كُسِّر)، أي: مماثلًا لـ(الأُسْد).

تنبيهٌ

تعرَّض الناظم لإعراب الجمع المكسر، ولم يتعرض لأوزانه، ولها باب مبسوط ينقسم إلى: (جمع قلَّة)، و(كثرة)، و(جمع ثلاثي)، وغيره من (مجرَّد)، و (مزيد فيه)، و(قياس)، و(شاذ).

والعلم بذلك مهم جدًّا، ومحله علم التصريف؛ فليطلب منه، والله أعلم.

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ(١)

وَالْجَرُّ فِي الاسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفْ ... بِأَحْرُفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ: صِفْ

مِنْ(٢) وَإِلَى وَفِي(٣) وَحَتَّى وَعَلَى(٤) ... وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا

وَالْبَاءُ(٥) وَالْكَافُ(٦) إِذَا مَا زِيدَا(٧) ... وَاللَّامُ(٨) فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا

وَ(رُبَّ) أَيْضًا ثُمَّ (مُذْ(٩)) فِيمَا حَضَرْ ... مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرْ

---

(١) سمي بـ(الجر)؛ لأنه يجر الأسماء، ويجر معاني الأفعال إلى الأسماء، والتسمية بـ(حروف الجر) عبارة البصريين.

(٢) وبدأ بـ(من)؛ لكونها أم الباب، ولكونها تفيد الابتداء، وتأتي تبعيضية.

(٣) تأتي ظرفية، وتأتي سببية، وتأتي بمعنى (على)، وتأتي للمصاحبة، كقوله تعالى: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ [البقرة:٢١٠]، أي: مع ظللٍ.

(٤) تأتي بمعنى الاستعلاء، وتأتي بمعنى التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لسبب هدايته لكم.

(٥) ومن أشهر معانيها الإلصاق، وتأتي للإستعانة، وتأتي سببية، وتأتي أيضًا ظرفية، كقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، ونحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران:١٢٣].

(٦) تأتي للتشبيه، وتأتي زائدة أي: صِلَة، وهكذا تأتي بمعنى التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧].

(٧) أي: على أصل الكلمة.

(٨) تأتي للملك، وتأتي للاختصاص وللاستحقاق، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾.

(٩) (مذ): كـ(منذُ)، يُجر بها الماضي والحاضر، وتكون بمعنى (في) وهي مبنية كأختها على الضم.

تَقُــولُ: (مَــا رَأَيْتُهُ[١] مُــذْ يَوْمِنَــا) وَ(رُبَّ عَبْــدٍ كَــيِّسٍ[٢] مَــرَّ بِنَــا)

قد سبق أن الجر يختص بالأسماء، ولذا قال الناظم رحمه الله: (والجر في الاسم). وقيده بـ(الصحيح)؛ ليخرج المعتل، وهو(المنقوص)، و(المقصور)؛ لما سبق أن الجر لا يظهر أثره فيهما، وبـ(المنصرف[٣])؛ ليخرج ما لا ينصرف؛ فإن جرَّه يكون بالفتحة، كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

والمراد أن الكسرة - التي هي علامة الجر - لا تدخلهما، وإلا فالمعتل مجرور تقديرًا، وما لا ينصرف مجرور بالفتحة.

ثم الجر يكون إما بإضافة اسم إلى اسم كما سيأتي، وإما بالحروف تجرُّ ما دخلت عليه، وهي - كما ذكره الناظم - أربعة عشر حرفًا.

و(ما): في قوله: (هنَّ إذا ما): زائدة. و(صِف): بمعنى: اذكر، وهن: (من)، و(إلى)، كقولك: (خرجت من الدار إلى المسجد). و(في)، كـ(اعتكفت في المسجد). و(حتى)، نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[٤] [القدر: ٥]. و(على)، نحو:

---

(١) كذا في الخطوطة و(أ)، وفي (ب): (ما لقيته).

(٢) أي: فطن أو حاذق.

(٣) **هو**: كل اسم معرب سلم من مشابهة الفعل، و**حكمه**: أنه يقبل التنوين ويُجر بالكسرة.

(٤) **الإعراب: حَتَّى**: حرف جر وغاية، **مطلعِ**: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و**الفجر**: مضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بـ(سلام).

(ركبت على الفرس). و(**عن**)، كـ(سألت عن العلم). و(**منذ**) في حاضر الزمان، نحو: (ما رأيته منذ اليوم)، أو (منذ يومنا هذا)، وكذا ماضيه، نحو: (ما رأيته منذ يومين). و(**حاشا**) و(**خلا**) في الاستثناء، نحو: (جاء القوم حاشا زيد)، و(خلا عمرو)، وكذا (**عدا**) - كما سيأتي - في الاستثناء، بشرط ألا تتصل بها (ما) المصدرية. و(**الباء**) الزائدة، كـ(مررت بزيد)، وتكون أيضًا للقسَم، كما سيذكره الناظم قريبًا. و(**الكاف**) الزائدة أيضًا، نحو: (زيدٌ كالأسد).

وإلى الباء والكاف يعود ضمير التثنية في قوله: (إذا ما زيدا)، و(**ما**): زائدة.

وكذا (**اللام**) الزائدة، نحو: (المال لعمرٍو). و(**رُبَّ**)، كقولك: (رُبَّ عبد كيِّس)، أي: حاذق. و(**مذ**) في الزمان الحاضر فقط، نحو: (ما رأيته مذْ يومنا)، كما مثَّل به الناظم، ومثله: (مُذُ اليوم).

(**دونما غبر**) من الزمان: أي: مضى، وهو بغين معجمة، وقد تكون بمعنى: (بقي)، ويجوز أن تقرأ بالمهملة، فإذا قلت: (ما رأيته مذ يومان)، أو(مذْ يوم كذا) رفعت ما بعده.

تنبيهٌ

ما ذكره الناظم من أنَّ (منذُ) يجر بها الزمان الحاضر والماضي، و(مُذْ) لا يجر بها إلا الحاضر منه دون الماضي هو مذهب سيبويه، لكن الأرجح عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما.

وإذا جرَّا الماضي فهما بمعنى (مِنْ)، أو الحاضر فهما بمعنى (في).

ويجوز أيضًا رفع الاسم بعدهما على أنه مبتدأ مؤخر، وهما الخبر، أو بالعكس[(١)].

تنبيهٌ

تختص (حتى، والكاف، وربَّ، ومذ، ومنذ) بجر الاسم الظاهر؛ فلا تقول: (حتَّاه)، و(كَهُ)، و(رُبَّهُ)، و(مُذه)، و(مُنذهُ)، وكذا واو القسم، وتاؤه.

بخلاف (الباء) الموحدة، و(اللام)، وغيرهما، فيجوز ذلك، نحو: (بك)، و(لك)، و(منك)، و(إليك)، و(عليك)، و(فيك[(٢)])، و(عنك).

وَ(رُبَّ) تَــأْتِي أَبَــدًا مُصَــدَّرَهْ[(٣)] وَلَا يَلِيهَــا الاسْــمُ إِلَّا نَكِــرَهْ

وَتَــارَةً تُضْــمَرُ بَعْــدَ الْــوَاوِ كَقَــوْلِهِمْ: (وَرَاكِــبٍ بَجَــاوِي)

أي: وتختص (رُبَّ) مع مشاركتها لسائر حروف الجر في الجر بأمور، منها:

---

(١) بشرط أن يكون المجرور بها معلومًا، وأن يكون ماضيًا منفيًّا، أو مثبتًا يفيد الاستمرار، نحو: (مشيتُ إلى البلاد مذْ يوم الخميس).

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (عنك).

(٣) هذا إذا لم تتصل بها (ما) الكافة، أما إذا اتصلت بها فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وتكون مكفوفة بـ(ما)، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، وقد تدخل (ما) الكافة أحيانًا على (رُبَّ) ولا تكفها عن العمل، ولكنه قليل، نحو: (ربما ضربةٍ بسيفٍ).

- أنها لا تقع إلا في صدر الكلام؛ لأن أصل مجرورها مبتدأ، ولهذا لا يتم الكلام حتى يخبر عنه بما يتعلق به (رُبَّ) من فعل أو شبهه، ويجب - أيضًا - وصف مجرورها، كما سبق في: (ربَّ عبدٍ كيسٍ مرَّ بِنا).

بخلاف غيرها؛ فإنك تقول - مثلًا -: (خرجت من الدار إلى المسجد)، فتقع (من) و(إلى) في أثناء الكلام الذي تقدمها من غير وصف مجرورهما.

- **ومنها:** أنها لا تجرُّ إلا النكرة، كما سبق أن كل ما تدخل عليه (رُبَّ) فهو نكرة، بخلاف غيرها؛ فإنها تجرُّ المعرفة والنكرة، كـ: (خرجت من الدار إلى المسجد) مثلًا.

- **ومنها:** أنه يجوز أن يُجَرَّ بها محذوفةً، مضمرةً بعد (واو) يدل عليها[(١)]، **كقول الشاعر:**

---

(١) وبعد (الفاء)، **كقول امرئ القيس:**

فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ....

وبعد (بل)، نحو **قول رؤبة:**

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قُتَمُهْ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجُهْرُمُهْ

وأما إضمارها بعد (الواو) فكثير، نحو **قول الشاعر:**

وَصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا إِذِ الْكَرَى فِي عَيْنِهِ تَمَضْمَضَا

وتدخل على الضمير بشرط التزامه نكرة، نحو: (ربَّه رجلًا قابلته).

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي (١)

أي: وربَّ ليل، ومثله: (وراكب بَجاوي)، أي: وربَّ راكب بَجاوي، أي: منسوب إلى (بَجاوة) بفتح الباء الموحدة والجيم، وهم قبيلة من العرب، إبلُهُم مشهورة بالجودة، يسكنون (برَّ سواكِن)، فيجوز كون الـ(بجاوي) مجرورًا نعتًا للراكب، ومنصوبًا مفعولًا به، فهو نعت للمركوب.

بَابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ

ثُمَّ تَجُرُّ الِاسْمَ بَاءُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ(٢) وَالتَّاءُ أَيْضًا فَاعْلَمِ

لَكِنْ تَخُصُّ التَّاءَ بِاسْمِ (اللهِ) إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلَا اشْتِبَاهِ

أي: ومما يجر الاسم - أيضًا - حروف القسم الثلاثة المذكورة، نحو: (بالله)، و(والله)، و(تالله لأفعلن كذا).

---

(١) البيت لامرئ القيس. **وإعرابه: الواو**: واو (ربَّ)، **ليل**: اسم مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة، وهو مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، **كموج**: جار مجرور متعلقان بمحذوف نعت، و(موج) مضاف، **والبحر**: مضاف إليه، **أرخى**: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، **سدول**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه، وجملة (أَرْخَى سُدولَه) في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) وقد ينوب عن واو القسم همزة، كقول معاذ ﷺ: ((**آللهِ تُحِبُّنِي؟**))، وكذلك الهاء، نحو: (ها الله تضرب زيدًا)، وفي كلا الحالتين الواو هي الجارة، وهي أكثر استعمالًا من غيرها، ولذلك أجازوا النيابة عنها.

و(**الباء**) الموحدة هي الأصل، ولهذا تجر الظاهر والمضمر، نحو: (بك لأفعلن كذا)، ويجمع بينها وبين فعل القسم، كـ(أقسم بالله[١])، و(**الواو**) فرعها، و(**التاء**) بدل عن الواو، وتختص باسم (الله) وحده دون غيره[٢]، نحو: (تالله) كما سبق وفيها معنى التعجب[٣]، ولا يقال: (تالرحمن)، وندر: (تَرَبِّ الكعبة).

تنبيهٌ

واو القسم كواو (رُبَّ) لفظًا، والفرق بينهما: أن واو القسم يجوز أن تقع بعد حروف العطف، نحو: (فَوَالله)، (وَوَالله)، و(ثمَّ والله)، بخلاف واو (رُبَّ).

تنبيهٌ آخر

لابد للقسم من جوابٍ بجملة اسمية مؤكدة بـ(إنَّ) وحدها، أو بها مع اللام، أو فعلية مؤكدة باللام مع نون التوكيد مع المضارع، أو بلامٍ مع (قد) مع الماضي، وهذا في الإثبات، نحو: (والله إنَّ زيدًا قائمٌ)، أو (لَقائم)، أو (لَيقومنَّ)،

---

(١) وكقول الشاعر:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ .....

وتستعمل أيضًا في قسم السؤال، نحو: (بالله أخبريني أجاء زيدٌ؟).

(٢) هذا تخصيص أغلبي، وإلا فهي تجر اسم (الرحمن) و(الرب)، ولك قول: (تحياتك) للرب سبحانه، وهو قليل. قاله شيخنا النحوي أبو بلال الحضرمي حفظه الله.

(٣) أي: رائحة التعجب، كقوله تعالى مخبرًا عن بني يعقوب: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾.

أو (لَقد قامَ)، وأما في النفي، فحرف النفي يكفي فِي جواب القسم، كقولك: (والله ما زيد قائم)، أو (ما ضرب).

بَابُ الإِضَافَةِ

وَقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالْإِضَافَهْ[١] كَقَوْلِهِمْ: (دَارُ أَبِي قُحَافَهْ)
فَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ نَحْوُ: (أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَّامِ)
وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى (مِنْ) إِذَا قُلْتَ: (مَنَا زَيْتٍ) فَقِسْ ذَاكَ وَذَا[٢]

الإضافة: ضم اسم إلى اسم لقصد تعريفه به أو تخصيصه، ويسمى الأول (مضافًا)، والثاني (مضافًا إليه)، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد، ولا يدخل الأول منهما التنوينُ ولا التعريفُ بـ(أل).

وإذا أضفت اسمًا إلى اسم أعربتَ الأول منهما بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر، وجررت الثاني أبدًا، فتقول: (جاء غلامُ زيدٍ)[٣]، و(رأيتُ غلامَ زيدٍ)،

---

(١) **الإضافة لغة**: الإمالة، وفي **الاصطلاح**: نسبة تقييدية بين اسمين، توجب لثانيهما الجر تخصيصًا.

(٢) وهناك نوع ثالث على تقدير (في)، كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، **وضابطها**: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف زمانًا كان أو مكانًا.

(٣) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **غلام**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، و**زيد**: مضاف إليه.

و(مررت بغلامِ زيدٍ)، وكذا (هذا دار أبي قحافة)، وهو والد أبي بكر الصديق، فـ(أبُ): مجرور بإضافة (دار) إليه، و(الياء): علامة جره، و(قحافة): مجرور بإضافة (أب) إليه. والجارُّ للمضاف إليه عند سيبويه الاسمُ المضافُ، كـ(غلام) و(دار)، وعند ابن مالك الحرف المفرد؛ لأن الإضافة تكون تارة بمعنى (اللام) الدالة على المِلك والاختصاص - كما مثلنا به - وهو الأكثر، فالتقدير: (غلام لزيد)، و(دار لأبي قحافة)، و(عبد لأبي تمام)، وهو شاعر مشهور[(١)].

وتارة تكون بمعنى (من) التي لبيان الجنس، وذلك إذا أضيف الشيء إلى جنسه، كـ(خاتمُ حديدٍ)، و(ثوبُ حريرٍ)، و(رطلُ زيتٍ)، ألا ترى أنك لو نونت المضاف لقلت: (خاتمٌ من حديد)، و(رطلٌ من زيت)، ومثله: (مَنًا من زيتٍ)، - وهو اسم مقصور كـ(عصا) - لغةٌ في (المَنِّ) - بالتشديد - الذي هو رطلان.

وقوله: (**فقس ذاك**): أي: (عبد أبي تمام)، و(**ذا**)، أي: (منا زيت).

تنبيهٌ

قد تأتي الإضافة - أيضًا - بمعنى (في)، وذلك إذا أضيف الشيء إلى ظرفه، نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[(٢)] [الفاتحة: ٤]، .....

---

(١) هو: حبيب بن أوس بن قيس الطائي.

(٢) **الإعراب: مالك**: بدل كل من كل من (رَبِّ) مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، **يومِ**: مضاف إليه، وهو مضاف، **الدين**: مضاف إليه.

و﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[١] [سبأ:٣٣]، ولقلة ذلك لم يتعرض له الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

بَابُ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَجُرُّ بِمَعْنَى الإِضَافَةِ

وَفِـي الْمُضَـافِ مَـا يَجُـرُّ أَبَـدَا[٢] مِثْلُ (لَدُنْ زَيْدٍ) وَإِنْ شِئْتَ (لَدَى)[٣]
وَمِنْـهُ: (سُـبْحَانَ)، وَ(ذُو)، وَ(مِثْـلُ) وَ(مَعْ)[٤] وَ(عِنْدَ) وَ(أُولُـو) وَ(كُـلُّ)
ثُمَّ الْجِهَاتُ السِّتُّ:[٥] (فَوْقَ، وَوَرا) وَيَمْنَـــةً) وَعَكْسَـــهَا بِـــلَا مِـــرَا
وَهَكَذَا (غَيْرُ)، وَ(بَعْضُ)، وَ(سوَى) فِـي كَلِـمٍ شَـتَّى رَوَاهَـا مَـنْ رَوَى

أي: أن أكثر الأسماء يجوز أن تأتي مضافة، كـ(غلام زيد)، ويجوز أن تقطع عن الإضافة بالتنوين والتعريف بأل، كـ(غلامٌ)، و(الغلامُ).

---

(١) **الإعراب: بل**: حرف إضراب وعطف، **مكر**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وخبره محذوف، **الليل**: مضاف إليه، **الواو**: حرف عطف، **النهار**: معطوف على المجرور مجرور مثله.

(٢) **ضابط الإضافة بالحرف**: أن يكون بين المضاف والمضاف إليه نسبة إما ملكية، أو اختصاص أو استحقاق، وتفيد التعريف، وتكون إما لفظًا وإما معنًى.

(٣) **(لدن)** و**(لَدَى)**: معناهما: (عند)، وهما مبنيان على السكون، وتختص (لدى) بالدخول على المحلى بـ(أل).

(٤) مالم تستعمل حالًا، نحو: (جئنا معًا)، فتعرب بالنصب.

(٥) تَنْبِيهٌ: لا تفيد الجهات الست المبهمة إلا بالإضافة، نحو: (جلست خلف المسجد) مع عدم التنوين، والإضافة والتنوين لا يجتمعان.

ومن الأسماء أسماءٌ ملازمة للإضافة؛ فلا تستعمل أبدًا إلا مضافة؛ فتكون هي معربة بما يقتضيه الإعراب، وما بعدها مجرورًا بها أبدًا.

تنبيهٌ

قوله: (**ما يَجر أبدًا**) - بفتح الياء -: صريح بأن المضاف هو الجار للمضاف إليه على رأي سيبويه، لكن صواب العبارة أن يقال: (ما يضاف أبدًا)؛ لأن كل مضاف يجر أبدًا، **والمراد**: ما يلازم الإضافة أبدًا، وهي كلماتٌ (**شتى**)، أي: متفرقة، ذكر الناظم بعضها وأشار إلى الباقي، فتقول مثلًا: (جلست لَدُنْ زيدٍ)، أي: عنده، وإن شئت: (لَدَى زيدٍ)، لغتان، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾(١) [الكهف:٦٥]، ومن الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾(٢) [ق:٣٥].

ولا يصح أن تقول: (جلست لدن)، أو (لدى)، أو (عند)، أو(فوق)، أو (تحتَ)، من غير أن تضيفها إلى (زيد) ونحوه، وقس على الباقي.

وأما (مع): فالأكثر فتح عينها، وقد تُسَكَّنُ كما في النظم.

---

(١) **الإعراب: الواو**: حرف عطف، **علَّمْنا**: فعل ماض وفاعله، **والهاء**: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، **من لدنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (علم)، **ونا**: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، **علما**: مفعول مطلق.

(٢) **الإعراب: الواو**: حرف عطف، **لدينا**: مضاف ومضاف إليه، وهو خبر مقدم، **مزيد**: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وذِكْرُ الناظم لها يقتضي أنها اسم - ولو سكنت - لا حرف، والأَوْلى أنها حرف، وهو الأرجح.

ولا يخفى أن عكسَ (فوق): (تحتُ)، وعكس (وراء): (قدامُ)، وعكس (يمنة): (يسرةٌ)، وستأتي الجهات الست في (باب الظروف)، و(**سِوى**): بكسر السين وضمها، وستأتي في (الاستثناء).

و(**شتى**) غير منون؛ لأنه لا ينصرف.

قلت: ومما لم يذكره الناظم: قولهم: (معاذ الله)، و(أي الناس جاءك؟)، و(جاءني كلا الرجلين)[(١)]، و(كلتا المرأتين)، و(زيد شبه عمرو)، و(دون بكر)، و(سائر الناس)، أي: باقيهم، وقيل: إن (سائرَ) بمعنى (جميع)، و(ذاتُ اليمين)، و(ذات الشمال)، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[(٢)] [الطلاق: ٤]، و(لَعَمْرُ الله)، و(جلست بين القوم)، و(وسَط الناس)، بفتح السين، وقد تسكن إذا كانت بمعنى (بين)، وما أشبه ذلك.

---

(١) **الإعراب: جاءني**: فعل ماض ومفعوله، **كلا**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، **الرجلين**: مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: الواو**: استئنافية، **أولات**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، **الأحمال**: مضاف إليه، وخبره جملة اسمية بعده في الآية.

تنبيهٌ

(**ذو**) التي ذكرها الناظم: هي السابقةُ في (الأسماء الستة)، و(**ذات**): مؤنثة، و(**أولو**): يعرب إعراب (الجمع المذكر السالم)؛ فتقول: (جاءني أولو الفضل)[(١)] بالواو، و(رأيت أولي الفضل)، و(مررت بأولي الفضل) بالياء.

و(**أولات**) التي معناها (ذوات): مؤنثة، ولهذا يعرب إعراب الجمع المؤنث السالم، كـ(جاءني أولاتُ حملٍ) بضم التاء، و(رأيت أولاتِ حملٍ)[(٢)]، و(مررت بأولاتِ حملٍ)، بكسرها.

وزيدت الواو في (أولو) و(أولات) كما زيدت في (أولئك)؛ للفرق بينهما وبين (إليك) في الرسم.

تنبيهٌ آخر

المراد أن هذه الكلمات ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا، فما قُطِعَ منها عن الإضافة عُوِّضَ التنوين، كـ(مثل، ومعًا، وكل)، في نحو: (هذا مثلٌ)، و(جاءوا معًا)،

---

(١) **الإعراب: جاءني**: فعل ماض ومفعوله، **أولو**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف، **الفضل**: مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: رأيت**: فعل ماض وفاعله، **أولاتِ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و**حمل**: مضاف إليه.

﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾[(١)] [النمل: ٨٧]، ويجوز مراعاة معنى (كلٌّ) كهذه الآية، ومراعاة لفظه، نحو: ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾[(٢)] [ص: ١٤].

بَابُ (كَمْ) الْخَبريَّةِ

وَاجْرُرْ بِـ(كَمْ) مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا ... مُعَظِّمًا لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا

تَقُولُ: (كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ[(٣)] يَدِي) ... وَ(كَمْ إِمَاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُدِ)

اعلم أن (كم) تأتي مرَّة في الإخبار، ومرة في الاستخبار، فإن أخبرت بها غيرك - ومعناها حينئذ: (التكثيرُ) - أضفتَها إلى الاسم الذي بعدها كما مثَّل به الناظم، ولهذا ذكرها في الإضافة وجعلها هي الجارَّة.

---

(١) **الإعراب**: **الواو**: استئنافية، **كل**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف، **أَتَوْهُ**: فعل ماض مبني على الفتح، و**الواو**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، و**الهاء**: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، **دَاخِرِينَ**: حال منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الإعراب: إن**: نافية، **كُلٌّ**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف، **إِلَّا**: أداة حصر، **كَذَّبَ**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، **الرُّسُلَ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) **وقوله**: (**أفادته**): فيه أن فعلها لا يكون إلا في الزمان الماضي.

و(**مكثِّرا**): بالثاء المثلثة، وضد التكثير التقليل، وضد التعظيم التحقيرُ، وضد التكبير التصغيرُ. والتاء في (ملكت): تاء التأنيث الساكنة.

وإن استفهمت غيرك بـ(كم) نصبتَ ما بعدها على التمييز، ولهذا أخرها الناظم إلى (باب التمييز).

تنبيهٌ

أشار الناظم بقوله في المثالين: (كم مال)، و(كم إماء) إلى أنه يجوز أن يقع الاسم الذي بعد (كم) الخبرية مفردًا، كـ(مال)، و(عبد)، وجمعًا، كـ(إماء)، و(أعبُدٍ)؛ لأنَّ (كم) موضوعة للعدد المجهول، وتمييز العدد المعلوم مجرور ومنصوب.

والمجرور تارة يكون جمعًا، كـ(ثلاثة أعبد)، وتارة يكون مفردًا، كـ(مائة عبد)، والمنصوب لا يكون إلا فردًا، ولهذا لا يكون تمييز (كم) الاستفهامية إلا فردًا؛ لأنه منصوب.

كما أن تمييز العدد المنصوب كذلك، فتقول: (كم كوكبًا تحوي السماء)، كما تقول: (أحدَ عشرَ كوكبًا)، و(ثلاثونَ شهْرًا).

تنبيهٌ آخر

قد يفصل بين (كم) وبين الاسم؛ فيجوز حينئذٍ جره بها، وإعرابه بما يقتضيه

العامل، كقولك: (كم ملكتُ عبدًا)[١] بالنصب والجر، و(كم جاءني رجلٌ)[٢]، بالرفع والجر، والله أعلم.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ[٣] وَالْخَبَرِ

وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَا[٤] فَارْفَعْهُ وَالْأَخْبَارَ[٥] عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: (زَيْدٌ عَاقِلُ) وَ(الصُّلْحُ خَيْرٌ)، وَ(الْأَمِيرُ عَادِلُ)

المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ليُخبَر عنه.

---

(١) **الإعراب: كم**: خبرية، **ملكتُ**: فعل ماض وفاعله، **عبدًا**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) **الإعراب: كم**: خبرية، **جاءني**: فعل ماض ومفعوله، **رجلٌ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٣) الصريح أو المؤول بالصريح، وقد يكون معربًا أو مبنيًّا في محل رفع مبتدأ، وقد يكون ظاهرًا وقد يكون مضمرًا، والأصل فيه أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ، كقولك: (في الدار رجل) إذا كنت تريد به صفة، وأوصل النحاة المسوغات إلى نحو من عشرين.

(٤) **المبتدأ**: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفى به.

ونستفيد من هذا التعريف أن المبتدأ ينقسم إلى قسمين:

١ – مبتدأ له خبر، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، ولا بد لهذا النوع من التطابق.

٢ – مبتدأ له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر، نحو: (أقائمٌ الزيدون)، و(أمضروبٌ العمران).

(٥) **الخبر**: هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأِ.

و**الخبر**: ما تتم به فائدة الكلام.

وهو وخبره مرفوعان، كقولك: (زيدٌ عاقلٌ)، و(زيدٌ في الدار)، و(زيد عندك)، و(زيد قام)، و(زيد يقوم)، فـ(زيد) في جميع هذه الأمثلة هو المبتدأ.

و(عاقل)، و(الجار والمجرور)، و(الظرف)، و(الفعل): خبرُه في الجميع، ولا يظهر فيه الرفع إلَّا إذا كان اسمًا ظاهرًا.

وأما (المبتدأ): فلا يكون إلا اسمًا:

- إما معرفة من أنواع المعارف الستة السابقة، كقولك: (الصلحُ خيرٌ)، و(الأميرُ عادلٌ)، و(زيد عاقلٌ)، و(أنا مؤمنٌ)، و(هذا كتابٌ)، و(الذي جاءك فقيهٌ)[1]، و(غلامُ زيدٍ قائمٌ)، ونحو ذلك.
- وإما نكرة تحصل بها الفائدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١]، ونحو ذلك.

وقد يكون للمبتدأِ الواحد خبران فأكثر، فترفع كلها، كقولك: (زيدٌ فقيهٌ عاقلٌ أديبٌ)، ولهذا قال الناظم: (فارفعه والأخبار عنه أبدا) بصيغة الجمع.

---

(١) **الإعراب: الذي**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، و**الكاف**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **فقيهٌ**: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

تنبيهٌ

عبارته توهِم اشتراطَ افتتاح النطق بالمبتدأِ وعدم تقديم الخبر عليه، وليس كذلك كما سيأتي، وإنما مراده تجرده عن العوامل اللفظية، وحيث قُدِّم الخبرُ فأصله التأخير.

واحترزنا بقولنا: (المجرد عن العوامل اللفظية) عن مثل قولك: (كان زيدٌ قائمًا)، و(إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(ظَننْتُ زيدًا قائمًا)؛ لأن هذه العوامل تغير حكمه، فـ(كان): ترفع الاسم الذي أصله المبتدأ، وتنصب الخبر، و(إنَّ): بالعكس، و(ظننت): تنصبهما معًا، كما سيأتي في أبوابها إن شاء الله تعالى.

فلو دخل عليه ما لا يعمل أصلًا لم يُغيِّر حُكمُه، **ولهذا قال**:

وَلَا يُحَوَّلْ[١] حُكْمُهُ مَتَى[٢] دَخَلْ (لَكِنْ) عَلَى جُمْلَتِهِ وَ(هَلْ) وَ(بَلْ)

أي: ولا يتحول حكم المبتدأِ إذا دخلت (لكن) الخفيفة على جملته، أي: عليه وعلى خبره، كقولك: (لكنْ زيدٌ عاقلٌ)، وكذا (هل)، كقولك: (هل زيدٌ قائمٌ)[٣]، و(بل)، كقولك: (بل زيدٌ قاعدٌ)، وما أشبه ذلك مما يفيد معنى ولا

---

(١) بفتح الحاء والواو، وجاء بضمه مع تسكين الواو.

(٢) كذا في المخطوطة و(أ)، وفي (ب): (إذا دخل).

(٣) **الإعراب: هل**: حرف استفهام، **زيدٌ**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **قائمٌ**: خبر المبتدأِ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

يعمل شيئًا في جملة المبتدأِ والخبر، كـ(همزة الاستفهام)، و(لولا)، و(إنما)، و(حروف العطف)، مما لا يغير لفظه.

تنبيهٌ

ومراده بـ(**الحُكْم**): الحكم اللفظي، لا المعنوي؛ فإنه قد يتحول من النفي إلى الإثبات، ومن الخبر إلى الاستخبار، والعكس.

واحترزنا بـ(لكن) الخفيفة عن المشددة؛ فإنها تدخل على جملته فتنصب الاسم، وترفع الخبر.

فائدةٌ

(**لا يحول**): بالحاء المهملة، أي: يتحول.

و(**لكن**): فاعل (دخل).

ولو قال: (دخلَتْ)، لكان أظهر.

وإنما قال: (على جملته)؛ لأن المبتدأ مع خبره يسمى جملة اسمية كما سبق، والداخل عليها من العوامل إما أن يغير المبتدأ فقط، أو الخبر فقط، أو يغيرهما معًا.

وَقَـــدِّمِ الْأَخْبَـــارَ إِذْ تَسْـــتَفْهِمُ ... كَقَـوْلِهِمْ: (أَيْـنَ الْكَـرِيمُ الْمُـنْعِمُ)

وَمِثْـلُهُ: (كَيْـفَ الْمَـرِيضُ الْمُـدْنِفُ) ... وَ(أَيُّهَـا الْغَـادِي مَتَـى الْمُنْصَـرَفُ)

اعلم أن الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، ويجوز تقديم الخبر عليه،

كقولك: (زيدٌ في الدار)، و(في الدار زيدٌ).[١]

وقد يجب تقديم الخبر، إذا كان من أسماء الاستفهام كقولك: (أينَ الكريمُ؟)، و(كيفَ المريضُ؟)، و(متى المنصرفُ؟)[٢]، و(كمْ مالُك؟)[٣].

فـ(أين): خبر مقدم، (والكريم): مبتدأ مؤخر، وهكذا ما بعده؛ وذلك لأن لـ (أسماء الاستفهام)، صدر الكلام.

فائدة

(**المدنف**): بكسر النون وفتحها، يقال: (أدنفه المرض)، و(أدنف المريض) إذا لازمه المرض، يتعدى ولا يتعدى، ولا يخفى أن (المنعم)، و(المدنف) لتمام القافية، لا للتمثيل.

---

(١) **الإعراب: في الدار**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم تقديره: كائنٌ، **زيدٌ**: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٢) **الإعراب: متى**: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم تقديره: كائنٌ، **المنصرفُ**: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٣) يجوز تقديم الخبر بشرط عدم وجود اللبس، ويكون التقديم واجبًا إذا كان الخبر مما له الصدارة في الكلام، كقولك: (إنما في الدار زيد)، أو إذا اتصل بالمبتدأِ ضمير يعود على الخبر، والعكس.

تنبيهٌ

ويجب - أيضًا - تقديم الخبر إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، والمبتدأ نكرة، نحو: (عند زيدٍ رجلٌ)، و(في الدار رجلٌ)، ولم يعترض الناظم للحالة التي يجب فيها تأخير الخبر.

كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو شرط، نحو: (أيُّهم أكرمَك؟)[(١)]، و(مَن يُكرِمْني أُكرِمْه)، أو كان الخبر فعلًا له ، نحو: (زيدٌ قام).

وقد ظهر للمبتدأِ مع الخبر ثلاثة أحوال:

١- وجوب تقديم المبتدأِ. ٢- وتأخيره. ٣- وجوازهما، نحو: (الحمد لله)، و(لله الحمدُ)، والله أعلم.

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الْخَبَرا ... فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ الْمِرَا[(٢)]

تَقُولُ: (زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا) ... وَ(الصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ) وَ(السَّيْرُ غَدَا)

---

(١) **الإعراب: أيُّ**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، **هم**: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، **أكرمَ**: فعل ماض، **والكاف**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأِ.

(٢) أي: الجدال، وقد انتقد الفاكهي على المصنف رَحِمَهُمَاٱللَّهُ هذا المثال؛ لكونه من باب الإخبار بالجملة الفعلية وليس من باب الإخبار بالظرف، فكان من اللازم أن يكتفي بالظرف دون ذكر الفعل، والله المستعان.

قد ذكرنا أن الخبر إنما يرتفع إذا كان اسمًا ظاهرًا، وأنه قد يكون غيرَ اسم، فيبقى حينئذ على حكمه. وسيأتي أن الظرف منصوب، فإذا كان الخبر ظرف مكان، كـ(أمامَ)، و(خلفَ)، أو ظرفَ زمان، كـ(يوم)، و(غدًا)، رفعت المبتدأ ونصبت الظرف، كما مثَّل به الناظم، والتقدير: (الصومُ كائنٌ يومَ السبت).

لكن لا يجمع بين الظرف إذا وقع خبرًا وبين متعلقة[(١)]؛ لأنه كونٌ عام، فالخبر في الحقيقة ما يتعلق به الظرف. وسيأتي أن شرط الظرف إضمار (في) قبله؛ فلا يرد عليه نحو: (يومُ الخميس يومٌ نيِّرٌ)، و(يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ).

تنبيهٌ

الأسماء تنقسم إلى أسماء أعيان، وأسماء معان، فظرف المكان يصح أن يُخبر به عنهما، كـ(زيد خلفَك)[(٢)]، و(العِلمُ عندَك).

---

(١) متعلق الظرف يكون محذوفًا وجوبًا إذا كان كونًا عامًا، وقد أجازوا أن يكون ذلك المحذوف اسمًا، نحو: (كائن)، فيكون من قبيل الخبر المفرد، أو جملة، نحو: (استقر)، وهذا معنى قول الشارح: (فالخبر في الحقيقة ما يتعلق به الظرف)، أي: ليس هو الظرف نفسه، وهذا على الأرجح.

(٢) **الإعراب: زيد**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **خلفَ**: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر المبتدأِ تقديره: كائنٌ، وهو مضاف، و**الكاف**: مضاف إليه.

ولا يُخبر بظرف الزمان إلا عن المعاني فقط، كـ(الصومُ يومَ السبتِ)[(١)]، و(السيرُ غدا)، ولا يقال: (زيدٌ يوم السبت) مثلًا[(٢)].

وفي تمثيله بقوله: (زيدٌ خلفَ عمرٍو قعدَ) نظرٌ؛ فإن الخبر فيه: (قعد)، و(خلفَ): متعلق به لا خبر له؛ لأنه ظرف القعود، وهو كون خاص أيضًا.

وَإِنْ تَقُلْ: (أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسُ) وَ(فِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ)
فَ(جَالِسٌ) وَ(مَائِسٌ) قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ مَعَا

قد سبق أن الخبر قد يكون غير اسم، وقد يكون اسم استفهام وجارًّا ومجرورًا، وأن الخبر هو ما تتِم به الفائدة، فإذا أتيت بمبتدأٍ وأخبرت عنه باسم استفهام مقدَّم عليه، كقولك: (أين الأميرُ؟)، و(كيف زيدٌ؟)، أو بجار ومجرور، أو ظرف، متقدمين عليه أو متأخرين، كقولك: (في الدار بشرٌ)، و(زيد خلفَك)، وما أشبه ذلك مما يعدُّ كلامًا مفيدًا، ثم أتيت بعد تمام الكلام باسم نكرة جاز لك أن تجعلها الخبر، فترفعها، وتلغي اسم الاستفهام، والجار والمجرور، والظرف معمولًا للخبر، وأن تجعلها حالًا، فتنصبها؛ لما سيأتي أن الحال

---

(١) **الإعراب: الصومُ**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **يومَ**: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، متعلق بمحذوف خبر المبتدأِ، تقديره: كائنٌ، وهو مضاف، و**السبتِ**: مضاف إليه.

(٢) على الأصح.

منصوب، وأنه يأتي فضلة منكرًا بعد تمام الجملة، فتقول: (أين الأميرُ جالسًا؟)، و(في فناءِ الدارِ بشرٌ مائسًا)[١]، أي: مائلًا، و(**فناء الدار**): ساحتها، و(زيدٌ خلفَك قاعدًا).

فلو أتيت بالاسم النكرة قبل تمام الكلام، كقولك: (متى قادمٌ زيدٌ؟)[٢]، و(زيدٌ قاعدٌ خلفَك)، و(عمرٌو قائمٌ في الدار)، لم يجز فيها إلا الرفع على أنها الخبر، وذلك مفهوم مما مَثَّل به الناظم[٣].

---

(١) **الإعراب: في**: حرف جر، **وفناء**: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، **والدار**: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، تقديره: مستقر، **بشرٌ**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **مائسًا**: حال منصوب لـ(بشر)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) **الإعراب: متى**: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلق بخبر مقدم، **قادمٌ**: خبر المبتدأ مقدم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **زيدٌ**: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٣) وهذه من المسائل التي يتميَّز بها هذا المصنَّف.

بَابُ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِضَمِيرٍ

وَهَكَـذَا إِنْ قُلْـتَ: (زَيْـدٌ لُمْتُـهُ[١]) وَ (خَـالِدٌ ضَـرَبْتُهُ وَضِـمْتُهُ[٢])
فَالرَّفْـعُ فِيـهِ جَـائِزٌ[٣] وَالنَّصْـبُ[٤] كِلَاهُمَـا دَلَّـتْ عَلَيْـهِ الْكُتْـبُ

أي: وهكذا يجوز الرفع والنصب إذا فتحت النطق باسم هو مفعولٌ في المعنى لفعل متأخر عنه، قد نصب ضمير ذلك الاسم كما مثَّل به الناظم، فالرفعُ على أن (زيدٌ): مبتدأ، و(لمته): خبره، وهو جملة فعلية مركبة من فعل ماضٍ وفاعل، وهو تاء المتكلم، ومفعول به هو الهاء التي هي ضمير الاسم، وهو (زيد)، والنصبُ على أنه مفعول لفعل مضمر من جنس المذكور، ويسمى هذا: (اشتغالَ الفعل عن المفعول بضميره)، أي: بضمير المفعول في المعنى، ومنه: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾[٥] [يس: ٣٩] بالوجهين.

---

(١) **الاشتغال لغةً**: التلهي، و**اصطلاحًا**: هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل بضمير الاسم السابق، أو مشتغل باسم مضاف إلى اسم سابق.

(٢) أي : ظلمته.

(٣) في حالة الرفع يعرب مبتدأ.

(٤) فيكون مفعولًا به لفعل محذوف دل على المتأخر، والجملة المتأخرة تكون تفسيرية.

(٥) **الإعراب: الواو**: حرف عطف، **القمر**: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: (قدرنا)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **قَدَّرناه**: فعل وفاعل ومفعول به، **مَنَازِلَ**: حال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فلو حذفتَ الهاء، فقلت: (زيدًا ضربت)، تعين النصبُ على أنه مفعول متقدم؛ لما سيأتي أن المفعول يجوز تقديمه على الفاعل، وعلى الفعل أيضًا.

فلو لم يكن الاسم السابق مفعولًا في المعنى للفعل المتأخر عنه، كقولك: (زيدٌ ضربَ)، و(زيدٌ يضربُ)، تعين الرفع على الابتداء.

تنبيهٌ

حكم الفعل اللازم المتعدي بحرف الجر حكم الفعل المتعدي بنفسه، نحو: (زيدًا مررت به)، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، ومن النصب قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(١) [الإنسان:٣١].

تنبيهٌ آخر

لا يخفى أن التشبيه بين نصب (جالسًا)، و(زيدًا لمته) إنما هو في مجرد جواز النصب، وإلا فقد علم جواز انتصاب (جالس)، و(مائس) حالين، و(زيد) و(خالد): مفعولين بهما.

---

(١) **الإعراب: الواو**: حرف عطف، **الظالمين**: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: (يُعذِّبُ)، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، **أَعَدَّ**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، **لَهُمْ**: جار مجرور متعلقان بالفعل (أعدَّ)، **عَذَابًا**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **أليمًا**: صفة لـ(عذابًا).

تنبيهٌ آخر

(لُمتُهُ): بضم اللام، (وضِمتُه): بكسر الضاد المعجمة، والضيم: الظلم، وإنما ضُم أول (لمته)، وكُسر أول (ضمته)؛ لأن عين (لامَهُ يلومُهُ) واو، وعين (ضامه يَضيمه) ياء، فأعطي الفاءُ - عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل بعد حذف العين - حركةَ مجانسةً للعين، وهي الضمةُ في: (لمته)، والكسرة في: (ضمته).

بَابُ الْفَاعِلِ

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ الْبِنَاءِ
فَارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ:(جَرَى الْمَاءُ، وَجَارَ الْعَامِلُ[1])

أي: والفاعل: هو كل اسم جاء بعد فعل تام وقع منه، وهو - أي: ذلك الفعل - سالمُ البناء، أي: باق على صيغته الأصلية.

واحترز بقوله: (سالم البناء) عما يبنى لـ(ما لم يسم فاعله)؛ فإنه يتغير بناؤه كما سيأتي. وإعراب الفاعل الرفع كما مثَّل به الناظم.

تنبيهٌ

أشار بقوله: (إذ تعرب)، إلى أن الرفع لا يظهر إلا في الاسم المعرب، دون المبني، كـ(الذي)، و(هذا)، وأشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين الفاعل

(١) كذا في المخطوطة، وفي (أ) و(ب): (العاذِل) بالذال المعجمة.

الحقيقي، كـ(جار العاملُ)، و(دخل زيد)، مما يقع الفعل منه باختياره، والمجازي، كـ(جرى الماءُ)، و(سقط الجدارُ)، و(مات زيد)، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح.

وبقوله: (عقيب فعل)، إلى أنه لا يكون الفاعل إلا عقيب الفعل، فلو تقدم الفاعل في المعنى على فعله، نحو: (زيدٌ قامَ)، و(عمرو يقومُ)، انتقل من باب (الفاعل) إلى باب (المبتدأِ والخبر)؛ لأنه حينئذ جملة اسمية، ويقدر الفاعل في: (قامَ)، و(يقومُ) ضميرًا يعود إلى (زيد)، و(عمرو)، ولهذا يظهر في التثنية والجمع، كقولك: (الزيدان قاما)، و(الزيدون يقومون).

تنبيهٌ آخر

لو قال: (من بعد فعل)، لكان أولى؛ إذ التعقيب يقتضي أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل، وسيأتي قوله في المفعول: (وربما أُخر عنه الفاعل).

ولا بد - أيضًا - من التَّقييد بـ(وقوع الفعل من الاسم)؛ إذ ليس كل اسم يُذكر عقب الفعل فاعلًا، ولا بد أيضا من تقييد الفعل بـ(التَّام)؛ ليخرج نحو: (كان زيدٌ قائمًا).

تنبيهٌ آخر

سيأتي أن اسم الفاعل المنون يعمل عمل فعله فِي ارتفاع الفاعل بعده،

ونصب المفعول، نحو: (زيدٌ مستوٍ أبوه).

وَوَحِّـدِ الْفِعْـلَ[١] مَـعَ الْجَمَاعَـهْ كَقَـوْلِهِمْ: (سَـارَ الرِّجَـالُ السَّـاعَهْ)

أي: وحد الفعل إذا أسندته إلى فاعل ظاهر - ولو كان مثنًّى، أو مجموعًا - كما توحد مع المفرد، فتقول: (قال رجلان)، و(قال رجالٌ)، كما تقول: (قالَ رجلٌ)، ولا تقل: (قالا رجلان)، و(قالوا رجال).

تنبيهٌ

لابد من تقييد ذلك بـ(ما إذا كان الفاعل غير مضمر)، فهذا الإفراد واجب عند إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، فإن أسندته إلى ضمير اسم مقدم قلت: (الرجلان قاما)[٢]، و(الرجال قاموا).

تنبيهٌ

إنما لم تلحق الفعل عند إسناده إلى الاسم الظاهر علامة التثنية والجمع؛

---

(١) التوحيد في الفعل هو الأصل في اللغة العربية، وبه جاء القرآن، لكن سُمع من بعض العرب عدم التوحيد، ويسمى بلغة (أكلوني البراغيث)، وهي قليلة.

(٢) **الإعراب: الرجلان**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة، **قاما**: فعل ماض مبني على الفتح، و**الألف**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

لئلا يلزم الجمع بين فاعلين، ولهذا ثبتت علامة التأنيث؛ لأنها حرف، **ولهذا قال:**

وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوُ: (اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ)

أي: وإذا كان الفاعل جماعة فوحد الفعل كما سبق، ثم إن شئت قلت: (سار الرجالُ) باعتبار المعنى، وإن شئت ألحقت به تاء التأنيث، فقلت: (سارت الرجالُ)، أي: جماعة الرجال، ومثله: (اشتكتْ عراتُنا الشتاءَ)[(١)]، وهم جمع (عارٍ) عن اللباس، بالمهملتين، ويجوز أن يقرأ بالمعجمتين: جمع (غازٍ) في سبيل الله تعالى.

تنبيهٌ

أطلق الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جواز إلحاق التاء بفعل الجماعة، وذلك مقيَّد بجمع التكسير، كما مثل به الناظم، بخلاف نحو: (جاء المسلمون)، فلا يجوز إلحاقه التاء، وبخلاف: (جاءت المسلماتُ)، فلا تحذف منه التاء غالبًا.

---

(١) **الإعراب: اشتكتْ**: فعل ماض مبني على الفتح، **والتاء**: للتأنيث، **عراةُ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، **ونا**: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، **الشتاءَ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَتُلْحِـقُ التَّـاءَ[١] عَلَـى التَّحْقِيـقِ بِكُـلِّ مَـا تَـأْنِيثُـهُ حَقِيـقِي
كَقَوْلِهِمْ: (جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ) وَ(انْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَهْ)[٢]

أي: ما سبق من التخيير في إلحاق الفعل تاء التأنيث إنما هو في فعل الجماعة[٣] كما سبق، وأما فعل المفرد المذكر فلا يجوز إلحاق فعله التاء، فلا تقول: (قامت زيدٌ).

والمؤنث إن كان تأنيثه مجازيًّا جاز إلحاقه التاء، ولم يلزم، كـ(طلعت الشمس)، و(طلع الشمس)، وإن كان حقيقيًّا - أي: حيوانًا له فرج - لزمت، كما مثل به الناظم.

فَائِدَةٌ

قوله: (**وتُلحِق**): هو بضم التاء وكسر الحاء؛ ليناسب قوله: (ووحِّد)، و(زِد)، ويجوز فتح الحاء بالبناء لما لم يسم فاعله. و(**سعاد**): غير منون؛ لأنه لا ينصرف. و(**راتكة**): بالتاء المثناة فوق، يقال: (رتكَ البعيرُ يرتُكُ) - كـ(نَصَرَ

(١) كذا في (ب)، وفي (أ): (وتُلحَقُ التَّاءُ) بالبناء لما لم يسم فاعله.

(٢) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (رائكة).

(٣) هذا إذا لم يَفصل بينهما فاصل، ولم يكن فعله من أفعال المدح أو الذم، أما إذا تخلف فيه شرط من هذه الشروط جاز لك فيه وجهان.

ينصُرُ) - إذا انطلق راتكًا، أي: راكضًا محركًا أعجازه.

تنبيهٌ

أطلق الناظم لزوم التاء فيما تأنيثه حقيقي، وهو مقيد بالفعل المتصل بفاعله كما مثَّل به، فلو انفصل عنه جاز حذف التاء، نحو: (أتى اليومَ هندٌ)[(١)]، ومفهومه أنها لا تلزم في غير ذلك، وليس كذلك، بل تلزم أيضًا إذا كان الفاعل ضميرًا يعود إلى مؤنث متقدم وإن كان تأنيثه مجازيًا، كـ(الشمس طلعت)؛ فلا يجوز (الشمس طلع).

تنبيهٌ آخر

الحاصل: أن (التاء) تلزم في مواضع ثلاثة:

الأول: حيث كان الفاعل حقيقي التأنيث واتصل بفعله، كـ(جاءت سعاد).

الثاني: أو ضمير مؤنثٍ يعود إلى متقدم وإن لم يكن حقيقي التأنيث، كـ(الشمس طلعت).

الثالث: أو جمع مؤنث سالم، كـ(جاءت الهنداتُ).

---

(١) **الإعراب: أتى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المنقلبة عن الياء، **اليومَ**: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **هندٌ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ويجوز الحذف والإثبات حيث كان الفاعل جمعَ تكسير، كـ(سار الرجالُ)، أو مفردًا غير حقيقي التأنيث، كـ(طلع الشمس)، أو منفصلًا عن فعله، كـ(أتى اليومَ هندٌ).

والرابع: حيث كان الفعل(نِعْمَ)، و(بئس)، كـ(نِعْمَ المرأةُ هندٌ)[(١)]، و(نعمت المرأةُ هندٌ)، ولم يذكره الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَتَكْسِرُ التَّاءَ[(٢)] بِلَا مَحَالَهْ[(٣)] فِي مِثْلِ: (قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَهْ)

قد سبقت الإشارة إلى شرح هذا البيت عند قوله: (وإن تلاه ألف ولامُ فاكسر)؛ لأنه من قاعدة التقاء الساكنين، ومنه: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

تنبيهٌ

قوله: (**بلا مَحَالَه**): بفتح الميم، أي: بلا مانع.

و(**الغزال**): الظبي، كما سبق في: و(أقبل الغلام كالغزال)، ولا يقال: (الغزالة) بالهاء إلا للشمس، ففي تمثيله نظر، إلا أن يريد: (قد أقبلت الشمس).

---

(١) **الإعراب: نِعمَ**: فعل ماض جامد مبني على الفتح، **المرأةُ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم، **هندٌ**: مبتدأ مؤخَّر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٢) كذا في (ب)، وفي (أ): (وتُكْسَرُ التَّاءُ) بالبناء لما لم يسم فاعله.

(٣) وذلك لأجل التقاء الساكنين.

بَابُ مَنْ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ(١)

وَاقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ ... بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمٍّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ: (يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي)

أي: احكم للمفعول الذي لم يسم فاعله بالرفع إقامةً له مُقامَ الفاعل المجهول(٢).

وإذا أريد بناء الفعل له ضم أوله، مضارعًا كان كما مثَّل به الناظم، أو ماضيًا، كـ(ضُرب زيدٌ)، و(كُتب العهدُ).

تنبيهٌ

لم يزد الناظم على ضم أول الفعل، ولابدَّ مع ذلك من كسر ما قبل آخره إن كان ماضيًا، كـ(ضُرِب)، وفتحه إن كان مضارعًا، كـ(يُكتَب).

---

(١) ويسمى بـ(النائب عن الفاعل)؛ لكونه ناب مناب الفاعل، و**ضابطه**: هو ما حذف فاعله لغرض من الأغراض، وأقيم هو مقامه وأعطي أحكامه، ويُؤتى به - أي: النائب عن الفاعل - لأغراض، **منها**: العلم بالفاعل، أو الجهل به، أو التعظيم، أو التحقير له، أو الخوف منه، وقد جمعها بعضهم فقال:

وَحَذْفُهُ لِلْخَوْفِ وَالْإِبْهَامِ ... وَالْوَزْنِ وَالتَّحْقِيرِ وَالْإِعْظَامِ
وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالِاقْتِصَارِ ... وَالسَّجْعِ وَالْوِفَاقِ وَالْإِنْكَارِ

(٢) ويصير بذلك نائب فاعل، كما اصطُلِح عليه.

تنبيهٌ آخر

أشار بقوله: (فيما لم يسم فاعله) إلى اشتراط كون الفعل متعديًا، ثم إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين - كـ(سقى زيدٌ عمرًا لبنًا) - لما لم يسم فاعله لم يرتفع إلا واحد - كما لا يكون الفاعل إلا واحدًا - فانصب الثاني؛ فتقول: (سُقي عمرٌو لبنًا)[(١)].

فإن كان الفعل لازمًا ناب عنه المصدر إن ذكر، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[(٢)] [الحاقة: ١٣]، أو حرف الجر إن عُدِّي به، نحو: (انطُلِق بزيدٍ).

وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلَاثِي أَلِفْ ... فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ

تَقُولُ: (بِيعَ الثَّوْبُ وَالْغُلَامُ) ... وَ(كِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ[(٣)])

أي: إنْ ضُمَّ أول الفعل إنما هو إذا كان صحيح العين، فإن كان عين ماضيه ألفًا - سواء كانت منقلبة عن ياء، كـ(باع) و(كال)، أو عن واو، كـ(قال يقول)،

---

(١) **الإعراب: سُقي**: فعل ماض مغيَّر الصيغة، **عمرٌو**: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **لبنًا**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) **الإعراب: الفاء**: استئنافية، **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، **نُفِخَ**: فعل ماض مغيَّر الصيغة، **فِي الصُّورِ**: جار ومجرور متعلقان بـ(نُفخ)، **نَفْخَةٌ**: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **وَاحِدَةٌ**: صفة لـ(نَفْخَةٌ) مرفوع مثله.

(٣) كذا في (ب)، وفي (أ): (والطعامِ) بالجر.

و(ساق يسوق) - كُسر أوله، وقُلبت الألف ياء ساكنة، نحو: (بِيعَ الثوبُ)[١]، و(كِيلَ الطعامُ)[٢]، و(قيل)، و(سيق).

تنبيهٌ

احترز بالثلاثي عن نحو: (قاتله)، و(بايعه)؛ فإن ألفه تقلب واوًا، فيقال: (قوتل)، و(بويع)، لكن ما ذكره الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لا يختص بالثلاثي، بل يأتي أيضًا في نحو: (انقاد)، و(اختار)، فيقال: (انقِيدَ)، و(اختِيرَ له)، وإن لم يذكره.

وما ذكره أيضًا من كسر أوله هو غيرُ لازم، بل يجوز إشمام الضم كما قرئ في نحو: (قيل)، و(سيق).

---

(١) **الإعراب:** بِيعَ: فعل ماض مغيَّر الصيغة، **الثوبُ**: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٢) **الإعراب:** كِيلَ: فعل ماض مغيَّر الصيغة، **الطعامُ**: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ[١]

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أُوجِبَا[٢] كَقَوْلِهِمْ: (صَادَ الْأَمِيرُ أَرْنَبَا)

وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ: (قَدِ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ)

وهذا ظاهر لا يحتاج إلى شرح، و(أُوجِب): بضم الهمزة وكسر الجيم.

و(الخراج): أجرة الأرض. وإنما جعل النصب إعرابا للمفعول؛ ليُفَرَّقَ بينه وبين الفاعل، والأصل أن يؤتى بالفعل، ثم الفاعل، ثم المفعول، كـ(صاد الأميرُ أرنبًا)[٣]، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل كما مثَّل به، وعلى الفعل أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[٤] [البقرة: ٨٧].

---

(١) **المفعول به**: هو ما وقع عليه فعل الفاعل، أو تعلق به فعله، ويدخل في ذلك جميع الأفعال المتعدية المتعلقة بالمفعول به وإن لم تقع عليه، نحو: (ما ضربَ زيدٌ عمرًا)، فـ(عمرًا): مفعول به منصوب وإن لم يقع عليه الفعل.

(٢) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (وَجَبَا).

(٣) **الإعراب: صاد**: فعل ماض مبني على الفتح، **الأميرُ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **أرنبًا**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٤) **الإعراب: الفاء**: حرف عطف، **فريقًا**: مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **كَذَّبْتُمْ**: فعل ماض وفاعله، **الواو**: حرف عطف، **فريقا**: مفعول به مقدم منصوب للفعل (تقتلون)، **تَقْتُلُونَ**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، **والواو**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

وَإِنْ تَقُلْ: (كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى) فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ فَهْوَ أَوْلَى

أي: إنما يجوز تقديم المفعول إذا لم يُخَف اللَّبْسُ، فإن خيف التباس الفاعل بالمفعول - لعدم ظهور الإعراب فيهما معًا كما مثَّل به الناظم - وجب كون الفاعل أوَّلهما، فلو ظهر الإعراب في أحدهما، نحو: (كلَّمَ موسى زيدٌ)[١]، أو في تابع أحدهما، نحو: (كلم موسى الكليمُ يعلى)، أو دلَّ العقل على الفاعل، كـ(أرضعت الكبرى الصغرى)[٢]، جاز تقدم المفعول؛ لأمْنِ اللَّبْسِ.

تنبيهٌ

تعبيره بـ(الأولى) غير واف بالمقصود؛ لأن معنى الأولى الراجح، وضده جائز مرجوح، وقد علمت أنه لا يجوز. ويجب تقديم الفاعل أيضًا إذا كان ضميرًا متصلًا، كـ(أكرمت زيدًا).

---

(١) **الإعراب:** كلَّم: فعل ماض مبني على الفتح، موسى: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، زيدٌ: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٢) **الإعراب:** أرضعت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، الكبرى: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، الصغرى: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

تنبيهٌ آخر

لم يتعرض الناظم للحالة التي يجب فيها تقديم المفعول، كما إذا كان ضميرًا متصلًا والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو: (أكرمني زيدٌ)، أو كان في الفاعل ضمير يعود عليه، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾[(١)] [البقرة: ١٢٤].

فصار لهما ثلاث حالات:

١- جواز تقديم المفعول. ٢- ووجوب تقديم الفاعل. ٣- ووجوب تقديم المفعول.

بَابُ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ[(٢)] مَفْعُولَهُ مِثْلُ: (سَقَى) وَ(يَشْرَبُ)

لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ

تَقُولُ: (قَدْ خِلْتُ الْهِلَالَ لَائِحَا) وَ(قَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا)

وَ(مَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقَا) وَ(لَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقَا)

---

(١) **الإعراب: الواو**: استئنافية، و**إذ**: ظرف لما مضى من الزمان متعلق بفعل محذوف تقديره: اذكُرْ، **ابْتَلَى**: فعل ماض، **إِبْرَاهِيمَ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **رَبُّ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، و**الهاء**: مضاف إليه، **بِكَلِمَاتٍ**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (ابتلى)، **الفاء**: عاطفة، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها.

(٢) **المتعدي**: هو ما تجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه.

وَهَكَـــذَا تَصْـــنَعُ فِـــي (عَلِمْـــتُ) وَفِي (حَسِبْتُ) ثُمَّ فِي (زَعَمْتُ[١])

أي: أن الفعل ضربان: لازم، ومتعد.

فاللازم: ما لا يتجاوز بنفسه إلى مفعوله، كـ(قام زيد)، و(خرج عمرو).

والمتعدي: بخلافه؛ فيرفع فاعله، وينصب مفعوله، كما سبق أن الفاعل مرفوع، وأن النصب للمفعول حكم أوجب، فأعاده هنا توطئةً لباب (ظنَّ)، لكن في عباراته قلب، و**صوابها**: و(كل فعل ينصب المفعول فهو متعدٍّ).

وعلامة الفاعل أن تحل محله تاء المتكلم، كـ(أشبعتُ الضيف)، وعلامة المفعول أن تحل محله ياء المتكلم، كـ(أشبعَنِي الرغيف).

وإذا أريد تعدية اللازم عُدِّي بحرف الجر، كـ(ذهبت بزيدٍ)، أو بالهمزة، كـ(أنزلته)، و(أبلغته)، أو بالتضعيف، كـ(نزَّلته) و(بلَّغته).

ثمَّ المتعدي قد يتعدى إلى مفعول واحد، كـ(شرب زيدٌ لبنًا)، وإلى اثنين، كـ(سقى زيدٌ عمرًا لبنًا)[٢]، وإلى ذلك أشار بقوله: (سقى) و(يشرب)، لكن يجوز

---

(١) (**زعم**): تنصب مفعولين صريحَين كـ(أنا)، أو غير صريحين، نحو: (زعمتَ أنَّ زيدًا قائمٌ)، فيكون نصبها من (أنَّ) وما دخلت عليه.

(٢) **الإعراب: سقى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **زيدٌ**: فاعل مرفوع، **عمرًا**: مفعول به أوَّل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **لبنًا**: مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

حذف المفعول الواحد، كـ(شرب زيدٌ)، والاقتصار على أحد المفعولين، كـ(سقى زيد عمرًا)، إلا في باب (ظن) وأخواتها، وهي أفعال الشك واليقين؛ فإنه لا يجوز حذف المفعولين معًا، ولا الاقتصار على أحدهما، وهو معنى الاستدراك في قوله: (لكنَّ فعل الشك واليقين).

وقد ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى منها سبعة:

- ثلاثة للظن، وهي: (ظن)، و(خال)، و(حسب).
- وثلاثة لليقين، وهي: (علم)، و(وجد)، و(رأى).
- وواحدًا محتمل لهما، وهو: (زعم)، وأمثلتُها ظاهرة من الناظم.

ولا يجوز أن تقول: (قد خُلت الهلال) فقط، ولا(خلت) فقط، وكذا غيرها.

تنبيهٌ

لعله[١] مثَّل بالماضي منها، كـ(خِلت) و(وجدت)، وبالمضارع، كـ(أظن)، و(أرى)؛ ليشير إلى أن كل ما ينصرِف من هذه الأفعال من مضارع، أو فعل أمر، أو اسم فاعل، أو نحوه حكمه حكم الماضي، كـ(أظن)، و(تظن)، و(نظن)، و(أنا ظانّ زيدًا عالمًا)[٢].

---

(١) في نسخة (ب): (لعل)، ولعلَّه سقط.

(٢) **الإعراب: أنا**: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **ظانّ**: خبر المبتدأِ مرفوع، **زيدًا**: مفعول أوَّل منصوب بها، **عالمًا**: مفعول ثان منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

تنبيهٌ آخر

ومما يلحق هذه الأفعال: (جعل) الذي بمعنى: اعتَقَد، نحو: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾(١) [الزخرف:١٩]، وبمعنى: صيَّر، و(اتخذ)، وما أشبه ذلك، نحو: ﴿ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾(٢) [نوح: ١٩]، ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾(٣) [النساء:١٢٥].

تنبيهٌ آخر

لا يتعدى نحو: (رأيت زيدًا)، أي: أبصرته، و(وجدت الضالة) أي: أصبتها، و(علمتُ العلمَ) بمعنى: عرفته إلا إلى مفعول واحد؛ لأنها ليست من أفعال

---

(١) **الإعراب: الواو**: حالية، **جعلوا**: فعل ماض وفاعله، **الملائكة**: مفعول به أول منصوب، **الذين**: اسم موصول مبني على الياء في محل نصب صفة لـ(الملائكة)، **هُمْ**: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **عباد**:خبر مرفوع، وهو مضاف، **الرحمن**: مضاف إليه، والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **إناثا**: مفعول به ثان منصوب.

(٢) **الإعراب: الواو**: عاطفة، **جعل**: فعل ماض، وفاعله مستتر تقديره: هو، **القمر**: مفعول به أول منصوب، **فيهن**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوف تقديره: مستقرًّا، **نورا**: مفعول به ثان منصوب.

(٣) **الإعراب: الواو**: استئنافية، **اتخذ**: فعل ماض مبني على الفتح، **اللهُ**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع، **إبراهيم**: مفعول به أول منصوب، **خليلا**: مفعول به ثان منصوب.

الشك، واليقين.

تنبيهٌ آخر

إنما امتنع حذف مفعولي (ظن) وأخواتها والاقتصار على أحدهما؛ لأنها إنما تدخل على المبتدأِ والخبر فتنصبهما معًا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فكما لا يجوز الاقتصار على المبتدأِ دون الخبر، ولا عكسُه، فكذا لا يحذف أحدهما هنا؛ لأنهما يُقصَد بهما ما يُقصَد بالمبتدأِ والخبر من الإفادة.

ولعل معنى قوله: (**في التلقين**): أي: في إعلام غيرك بما في قلبك، ولهذا تسمى (أفعال القلوب)؛ لقيامها بها.

تنبيهٌ آخر

قد سبق - أيضًا - أن المبتدأ يجب أن يكون اسمًا، وأن الخبر قد يكون اسمًا، وقد يكون فعلًا وجارًّا ومجرورًا، أو ظرفًا، فكذلك هنا يجب أن يكون المفعولُ الأول اسمًا؛ لأن أصله مبتدأ، وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأِ جاز أن يكون مفعولًا ثانيًا هنا، كقولهم: (ظننت زيدًا قام)، و(في الدار)، و(عندك).

تنبيهٌ آخر

قد سبق - أيضًا - أنَّ المفعول منصوب، سواء تقدم عليه الفعل أم تأخر، وتختص هذه الأفعال بجواز رفع ما تقدم عليها على الابتداء، كقولك: (زيدٌ

أظن قائمًا)[١].

تنبيهٌ آخر

كما أن الفعل اللازم إذا دخلت عليه الهمزة أو ضعِّف تعدَّى إلى مفعول واحد، كذلك المتعدي إلى واحد يتعدى بهما إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين يتعدى بهما إلى ثلاثة، فتقول: (أعلم زيدٌ عمرًا بكرًا قائمًا)[٢]، وكذا (أنبأه)، و(نبَّأه)، و(أخبره)، و(خبَّره)، و(أراه)، و(حدَّثه)، والله أعلم.

(١) **الإعراب: زيدٌ**: مبتدأ مرفوع، **أظن**: فعل ماض، وفاعله مستتر تقديره: أنا، **قائمًا**: مفعول به منصوب، والجملة في محل رفع خبر.

(٢) **الإعراب: أعلم**: فعل ماض مبني على الفتح، **زيدٌ**: فاعل مرفوع، **عمرًا**: مفعول به أول منصوب، **بكرًا**: مفعول به ثان منصوب، **قائمًا**: مفعول به ثالث منصوب.

بَابُ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ[١]

وَإِنْ ذَكَـــرْتَ فَـاعِـــلًا مُنَـــوَّنًا ... فَهْـوَ كَمَـا لَـوْ كَـانَ فِعْـلًا بَيِّنَـا[٢]

فَـارْفَـــعْ بِـــهِ فِـــي لَازِمِ الْأَفْعَـــالِ ... وَانْصِـــبْ إِذَا عُـــدِّي بِكُـــلِّ حَـــالِ

تَـقُـــولُ: (زَيْـــدٌ مُسْـــتَوٍ أَبُـــوهُ) ... بِالـرَّفـــعِ مِثْـــلُ: (يَسْـــتَوِي أَخُـــوهُ)

وَقُـــلْ: (سَـــعِيدٌ مُكْـــرِمٌ عُثْـمَـانَـــا) ... بِالنَّصْـبِ مِثْـلُ: (يُكْـرِمُ الضَّـيْفَانَا)

أي: أن اسم الفاعل المشتق من الفعل - كـ(قائم)، و(ضارب) وغيرهما - إذا نُوِّن كان بمنزلة الفعل المضارع؛ فيرفع به الفاعل من الفعل اللازم، وينصب به مع ذلك المفعول من الفعل المتعدي، فتقول في اللازم: (زيد قائمٌ أبوه)[٣]، كما تقول: (زيدٌ يقوم أبوه)، ومثله: (مستوٍ أبوه) من الاستواء.

---

(١) **تعريف اسم الفاعل**: هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته، نحو: (يضرب)، و(يكرم)، **ومعنى ذلك**: أنه يجاريه بالحركات والسكنات، كـ(ضَارِبٌ/ يَضْرِبُ)، فتتقابل الحركات والسكنات، فيعمل عمل الفعل، وله شرطان:

١- أن يكون دالًّا على الحال أو الاستقبال.

٢- الاعتماد، كالاستفهام، أو النفي، أو المخبر عنه، أو يكون قبله اسم موصوف، وهذا إذا لم يقترن بـ(أل)، أما إذا اقترن بـ(أل) عمل مطلقًا.

(٢) أي: ظاهرًا.

(٣) **الإعراب: زيد**: مبتدأ مرفوع، **قائمٌ**: اسم فاعل يعمل عمل الفعل، **أبوه**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وهو مضاف، و**الهاء**: مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ.

ويوجد في بعض النسخ: (مشترٍ أبوه) من (الشراء)، وهو ضعيف؛ لأنه يكون حينئذ مثالًا للمتعدي؛ فيبقى اللازم بلا مثال، ويتكرر مثال المتعدي.

وتقول: (زيد ضاربٌ أبوه عمرًا)، كما تقول: (يضرب أبوه عمرًا)، ومثله: (سعيدٌ مكرِمٌ عثمانَ)[(١)].

تنبيهٌ

ذكرنا أن اسم الفاعل إذا نوِّن كان بمنزلة الفعل المضارع؛ لأن المضارع صالح للحال والاستقبال، ولأن المضارع يشبهه في حركاته وعدد حروفه، فمتى كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم ينون، بل يضاف إلى مفعوله، كقولك: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس)[(٢)]، فيدل على أنه قد ضربه، بخلاف ذلك: (هذا ضاربٌ زيدًا) بالتنوين؛ فإنه يدل على أنه لم يضربه.

تنبيهٌ آخر

نون التثنية والجمع كالتنوين في المفرد، وكذا التعريف، كـ(هذان الضاربان

---

(١) **الإعراب: سعيد**: مبتدأ مرفوع، **مكرِمٌ**: خبر المبتدأِ، **عثمانَ**: مفعول به منصوب بـ(مكرم)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

(٢) **الإعراب: هذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **ضاربُ**: خبر المبتدأِ، وهو مضاف، **زيدٍ**: مضاف إليه، **أمس**: ظرف زمان مبني على الكسر في محل نصب على الظرفية.

عمرًا)، و(وهؤلاء الضَّاربون عمرًا)، لكن يجوز جر المفعول في هذه الحالة بإضافتهما وإن كان معناهما مستقبلًا، نحو: ﴿ إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾[(١)] [القمر: ٢٧]، و﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢].

والمفرد يتعين النصب به مع (أل)، نحو: (الضَّارب زيدًا)، إلا إذا كانت اللام في المفعول أيضًا، كـ(هذا الضارب الغلامِ)، فيجوز جره ونصبه، والله أعلم.

بَابُ المَصْدَرِ

وَالْمَصْدَرُ[(٢)] الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ... وَمِنْهُ - يَا صَاحِ - اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا[(٣)] ... فِي قَوْلِهِمْ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَا)

أي: أن المصدر هو الأصل الذي اشتُقت منه الأفعال والصفات؛ لأنه هو في الحقيقة الفعل المعنوي، فـ(القيام)، و(القعود)، و(الضرب) - مثلًا - هي الفعل الصادر من (قام)، و(قعد)، و(ضرب)، وإنما الفعل اللفظي - كـ(قام)، و(قعد)،

---

(١) **الإعراب: إنا:** إنَّ واسمها، **مرسِلو:** خبر (إنَّ) مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف، **الناقة:** مضاف إليه.

(٢) **المصدر هنا:** هو المصدر المؤكد لعامله، أو المبيِّن لنوعه، أو عدده، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، و(مشيتُ مشية القاصد)، و(ضربته ضربتين).

(٣) وهذا القول ليس على إطلاقه، وإنما الذي أوجبت له النحاة النصب هو المفعول المطلق، دون غيره.

و(ضرب)، والصفات، كـ(قائم)، و(قاعد)، و(ضارب) - إخبار عنه، فذِكْرُها يغني عن ذكره، فإذا ذُكر معها صار تأكيدًا، ووجب نصبه؛ لأنه المفعول في الحقيقة، وسمي: (المفعول المطلق)، فإذا قلت: (قام زيد قيامًا)، فكأنك قلتَ: (أحدث زيد قيامًا)، و(قام) يغني عن قولك: (قيامًا)، وإنما ذكرتَه تأكيدًا، كما في: ﴿وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦][(١)].

فلو ذُكر المصدر مع غير المشتقات منه، نحو: (أعجبني قيامُ زيد) لم ينتصب وإن كان لفظه لفظَ المصدر؛ لأن (أعجبَ) لا يدل عليه، فلا يكون ذكره تأكيدًا له، ولهذا خص الناظم وجوبَ النصب بنحو: (ضربت زيدًا ضربًا)[(٢)]، نعم إذا اتحد اللفظان في المعنى قام أحدهما مقام الآخر، فتقول: (جلس زيدٌ قعودًا)، و(قعد جلوسًا).

---

(١) **الإعراب: الواو**: حرف عطف، **سلموا**: فعل أمر مبني على حذف النون، و**الواو**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **تسليمًا**: مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) **الإعراب: ضربت**: فعل ماض وفاعله، **زيدًا**: مفعول به منصوب، **ضربًا**: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَقَـدْ أُقِيـمَ الْوَصْـفُ وَالْآلَاتُ(١) مُقَامَـهُ وَالْعَـدَدُ(٢) الْإِثْبَـاتُ(٣)
نَحْـوُ: ضَـرَبْتُ الْعَبْـدَ سَـوْطًا فَهَـرَبْ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغَشَى الرِّيَبْ
وَاجْـلِدْهُ فِـي الْخَمْـرِ ارْبَعِـينَ جَـلْدَهْ وَاحْبِسْـهُ مِثْـلَ حَـبْسِ مَـوْلًى عَبْـدَهْ

أي: وقد يُقام مُقام المصدر في انتصابه أشياءُ، منها:

- وصفه، كـ(ضربته شديدًا)، أي: ضربًا شديدًا، ومنه قوله: (واضرِبْ أشدَّ الضربِ)(٤)، أي: ضربًا أشدَّ الضرب، وكذا قوله: (واحبسه مثل)، أي: حبسًا مثل حبس مولى عبده، إلا أن فيه معنى التشبيه.

---

(١) ويجب أن تكون الآلة النائبة عن المصدر مما يستعمل عادةً، نحو: (ضربتُهُ عصًا)، فلا تقول: (رميته كرسيًّا).

(٢) *فائدة:* ذكر المصنف ثلاثةً مما ينوب عن المصدر، ونحن نذكر لك ما تبقى منها، وهي - أيضًا - ثلاثة:

١ - (كل)، نحو قولك: (ضربتُهُ كلَّ الضرب). ٢ - ضمير المصدر، نحو: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]، فالضمير الهاء في (لا أعذبه) مفعول مطلق، وهو نائب عن المصدر. ٣ - أسماء الإشارة، نحو: (ضربته ذاك الضرب).

(٣) **قال الفاكهي** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ((تقييده بالإثبات لم يظهر لي وجهه، بل العدد ينوب مطلقًا، مثبتًا كان أو منفيًّا)).اهـ

(٤) **الإعراب: اضرِبْ**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **أشدَّ**: صفة لمصدر محذوف تقديره: ضربًا، وهو مضاف، **الضرب**: مضاف إليه.

- **ومنها**: الآلة التي فُعل بها، كـ(ضربته سوطًا)، أو(عصًا).

- **ومنها**: عدده، كـ(ضربته ضربتين)، ومثله قوله: (واجلِدْه في الخمر أربعينَ جلدةً)[١].

تنبيهٌ

لعله إنما خص العدد بالإثبات دون النفي؛ لأنك لو قلت مثلًا: (ما جلدته أربعين)، عقَّبته بالإضراب، فقلت مثلًا: (بل عشرين)، فصار نيابة العدد عن المصدر ملازمةً للإثبات، و(**الريب**): - جمع (ريبة) - مواضع التُّهم.

وهمزة (أربعين) في النظم موصولة؛ لإقامة الوزن.

و(**مُقامه**): بضم الميم الأولى.

---

(١) **الإعراب: اجلده**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، و**الهاء**: مفعول به، **في الخمر**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (اجلده)، **أربعين**: مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، **جلدة**: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ(١) كَقَوْلِهِمْ: (سَمْعًا وَطَوْعًا فَاخْبُرِ)
وَمِثْلُهُ: (سَقْيًا لَهُ وَرَعْيَا) وَإِنْ تَشَأْ: (جَدْعًا لَهُ وَكَيَّا)

أي: أن المصدر ينتصب بما سبقه من فعل، أو وصف مشتق منه، وربما أضمر فعله، كقولهم عند الأمر بفعل: (سمعًا لك)، و(طوعًا)، و(حبًّا)، (وكرامةً)، أي: أسمع لك سمعًا، وأطيع طوعًا، وأحبك حبًّا، وأكرمك كرامةً، وقولهم في الدعاء للإنسان: (سَقيًا له ورَعيًا) - بفتح أولهما - أي: سقاه الله سقيًا، ورعاه رعيًا، وفي الدعاء عليه: (جدعًا له وكيًّا)، أي: جدع الله أنفه جدعًا، وكواه كيًّا، فهي في الحقيقة منصوبة بأفعال من جنسهما؛ لأن المقدر كالمنطوق به، فهي معنى قوله: (فاخبر) - بضم الباء الموحدة فعل أمر - أي: فاختبر ذلك، ولكن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه، إلا في الطلب، وهو الدعاء كما مثَّل به الناظم.

وكذلك الأمر، نحو:.....

(١) وهذا في باب الأمر، فيحذف وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء: ٣٦]، أي: أحسنوا إلى الوالدين إحسانًا، وهكذا يحذف إذا وقع المصدر بعد استفهام توبيخي، كقوله عليه الصلاة والسلام - كما في "مسلم" عن المغيرة بن شعبة -: ((أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ))، ويحذف جوازًا إذا دلت على العامل قرينة حالية أو مقالية، نحو: (ضربتين) لمن قال لك: (كم ضربته)، ونحو: (عمرة متقبلة) لمن اعتمر، **والفرق بين الحالية والمقالية**: أن الحالية مرجعها إلى المشاهدة، والمقالية مرجعها إلى القول والكلام، والله أعلم.

﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[(١)] [محمد: ٤]، فهو مقيس.

وَمِنْـهُ: (قَـدْ جَـاءَ الْأَمِيـرُ رَكْضَـا) وَ(اشْـتَمَلَ الصَّـمَّاءَ إِذْ تَوضَّـا)

أي: ومن المصدر المنصوب بفعل مضمر - أيضًا - ما جاء من المصدر واقعًا موقع الحال، كقولك: (جاء الأميرُ ركضًا)[(٢)]، أي: يركض ركضًا، و(أقبل زيد سعيًا)، أي: يسعى سعيًا، فلو قلت: (جاء الأمير راكضًا)، و(أقبل زيد ساعيًا)، لكان انتصابهما على الحال كما سيأتي.

تَنْبِيهٌ

إنما اختار الشيخ انتصاب مثل هذا مصدرًا تبعا لجماعة؛ لأن الحال لا يكون إلا وصفًا، والجمهور - وهو مذهب سيبويه، والأرجح عند ابن مالك وأتباعه - أنَّ مثل ذلك منصوب على الحال الواقع بلفظ المصدر.

ومما أُقيمَ مُقام المصدر - أيضًا -: نوعُ المصدر المبيِّن لهيئة الفعل، إذا كان له هيئاتٌ متعددة، كقولهم: (اشتمل الصماءَ)، أي: الشِّملة الصماء - بكسر

---

(١) **الإعراب: فضرب**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: (اضربوا)، وهو مضاف، **الرِّقَابِ**: مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **الأمير**: فاعل مرفوع، **ركضًا**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: (يركض).

الشين المعجمة - لمن ستر جميع بدنه بثوب؛ لأن الاشتمال يقع على هيئات كثيرة، و(الصماء) نوع منها، ومثله قولهم: (قعد القُرفُصاء) لمن احتبى بيديه، و(مشى المطيطا) - بتخفيف الطاء - لمن يتبخترُ في مِشيته، ويمد يديه إلى ورائه.

وظاهر كلام الشيخ أنَّ (اشتمل الصماء) منصوب بفعل مقدر، كـ(جاء الأمير ركضًا)، وليس كذلك، بل هو من أمثلة ما أقيم فيه النوعُ مقام المصدر، كما أقيم الوصف مقام المصدر.

بَابُ المَفْعُولِ لَهُ[١]

وَإِنْ جَرَى نُطْقُكَ بِالْمَفْعُولِ لَهْ ... فَانْصِبْهُ[٢] بِالْفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهْ
وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ ... لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
وَغَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ ... جَوَابَ: (لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟)
تَقُولُ: (قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ) ... وَ(غُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ)

أي: أن المفعول له - ويسمى أيضًا (المفعول لأجله) - منصوب، والناصب له ما يتقدمُه من الفعل الذي فاعله فاعل المفعول له، ولا يكون إلا بلفظ

---

(١) **وهو**: المصدر المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل. ويشترط فيه خمسة شروط:
١- أن يكون مصدرًا. ٢- أن يكون علةً لما قبله. ٣- أن يكون قلبيًّا. ٤- أن يكون متحدًا مع عامله في الزمان. ٥- أن يكون معلّلًا للحدث.

(٢) أي: جوازًا لا وجوبًا.

المصدر، لكن سبق أن المصدر لا ينصبه إلا فعل، أو وصف مشتق منه، كـ(ضربته ضربًا)، بخلاف المفعول له؛ فإنه يكون علةً لفعلٍ جنسُه غير جنسه.

ثم تارة يكون مضافًا كما مثَّل به الناظم، فالناصب لـ(خوف الشر): (زرتك) والناصب لـ(ابتغاء الدر): (غُصتُ)، وهما من غير جنسهما، وقعا علة للفعل الناصب لهما؛ إذ لو سُئلت: (لمَ زرت؟)، لقلت: (خوف الشر).

وتارة يكون منكَّرًا، كـ(جئت إكرامًا لك)، و(ضربت العبدَ تأديبًا له)[(١)]، ونحو ذلك.

تنبيهٌ

لا معنى لقول الناظم: (وغالب الأحوال أن تراه جواب: لم فعلت...)؛ فإنه إن أراد لفظ السؤال فذاك ليس بغالب، أو تقديره: فذلك واجب لا غالب.

و(**غالب**): منصوب على نزع الخافض، أي: في غالب الأحوال.

و(**جوابَ**): منصوب على الحال، وسكن ميم (لِمْ)؛ لإقامة الوزن.

تنبيهٌ آخر

ويصح جرُّ المفعول له بلام العلة، ولهذا يسمى (المفعول له) نحو: (زرتك

---

(١) **الإعراب: ضربت**: فعل ماض وفاعله، **العبدَ**: مفعول به منصوب، **تأديبًا**: مفعول له منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **له**: جار ومجرور متعلقان بـ(تأديبًا).

لخوف الشر)، و(جئت لإكرامِك)، والجر باللام لا يحتاج إلى شرط.

وشرط النصب: ما أشار إليه الناظم من كونه بلفظ المصدر، وأن يقع هو والفعل الذي نصبه من فاعل واحد في وقت واحد؛ لأن (الزائر) هو (الخائف)، ولعل مراده بقوله: (**فانصبه بالفعل الذي قد فعله**): أي: الذي قد فعله فاعل المفعول له، فجعل الفعل فاعلًا مجازًا.

فلو لم يكن مصدرًا - وهو علة - وجب جره باللام، كـ (جئت للمال)، وكذا لو لم يتَّحد فاعلهما، كـ(جئت لإحسانِك إليَّ)[١].

تنبيهٌ آخر

ويشترط - أيضًا - وجود المفعول له والفعل الناصب له في زمن واحد؛ ألا ترى أن وقت الزيارة والغوص في البحر هو وقت خوف الشر وطلب الدر، فلو قلت: (زرتك اليوم لإحسانك إليَّ أمس)، وجب جره.

---

(١) **الإعراب: جئت**: فعل ماض وفاعله، **اللام**: حرف جر وتعليل، و**إحسان**: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، و**الكاف**: مضاف إليه، **إليَّ**: جار ومجرور متعلقان بـ(جئت).

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ[١]

وَإِنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلَامِ ... مُقَامَ (مَعْ) فَانْصِبْ بِلَا مَلَامِ

تَقُولُ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجِبَابَا) ... وَ(اسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا)

وَ(مَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسَعْدَا) ... فَقِسْ عَلَى هَذَا تُصَادِفْ رُشْدَا

أي: إذا دلت الواو على مجرَّد المعيَّة من غير مشاركة في الفعل فانصب ما بعد الواو، ويسمى: (المفعول معه) كما مثَّل به الناظم، فالواو في قوله: (والجبابا) بمعنى: (مَعَ)، ولا تدل على مشاركة (الجباب) لـ(البرد) في المجيء.

والمراد: جباب النَّخل، أي: تلقيحُهُ، و**الجَبُّ**: القطع، ويجوز فتح جيم (الجِبَاب) وكسرها، كما في (الجَدادِ) و(الحصاد).

وكذا الواو في قوله: (استوت المياهُ والأخشابَ)[٢]، أي: مع الأخشاب؛ إذ لم يصدر منها استواء يماثل المياه، بل المراد أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشب فاستوى معها، بمعنى: (ارتفع)، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت:١١]، وكذا الواو في قوله: (ما صنعت يا فتى وسعدًا)، أي: مع سعد؛ إذ المقصود السؤال عن صنعه مع (سعد)، فلو قصد السؤال عن صنع كل

---

(١) **وهو**: الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريدَ بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم.

(٢) **الإعراب: استوت**: فعل ماض، **والتاء**: للتأنيث، **المياه**: فاعل مرفوع، **الواو**: واو المعية، **الأخشاب**: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

منهما لقيل: (ما صنعتَ يا فتى وسعد؟) بالرفع، أي: وما صنع سعد؟ فالواو حينئذ للعطف؛ لدلالتها على مشاركة ما بعدها لما قبلها في الفعل.

تنبيهٌ

ليس كل واو يقام في الكلام مقام (مع) ينتصب ما بعدها مفعولًا معه، بل شرطه أن يسبقه فعل أو شبهه مما فيه حروفه، فيتعيَّن الرفع في قولهم: (كلُّ رجل وضيعتُه)(١)؛ لعدم تقديم الفعل.

وعُلم من هذا أن الفعل هو الناصب، لا الواو.

بَابُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ

وَالْحَـالُ(٢) والتَّمْيِيـزُ مَنْصُـوبَانِ(٣) عَلَـى اخْتِـلَافِ الْوَضْـعِ وَالْمَبَـانِي

---

(١) **الإعراب: كلُّ**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، **رجل**: مضاف إليه، **الواو**: حرف عطف، **ضيعته**: معطوف على المبتدأ، ومعطوف المرفوع مرفوع مثله، وهو مضاف، و**الهاء**: مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: (مقرونان).

(٢) **الحال في اللغة**: هو الوقت الذي فيه الإنسان وغيره، **وقيل**: هو ما عليه الشيء من خيرٍ أو شرٍ، وأما **اصطلاحًا**: فهو وصف فضلة مُفسِّر لما استبهم من الهيئات يقع في جواب (كيف)، نحو: (جاءَ زيدٌ راكبًا).

(٣) جمَعَهما في باب واحد؛ لما بينهما من اشتراك واجتماع من خمسة وجوه، وقد ذكر المصنف أربعة منها، ونحن نذكر لك الخامس، وهو: أنهما يرفعان الإبهام.

ثُـمَّ كِـلَا النَّـوْعَينِ جَـاءَ فَضْـلَهْ[١] مُنكَّـــرًا بَعْـــدَ تَمَـــامِ الْجُمْـــلَهْ

أي: يشترك الحال والتمييز في كونهما منصوبين، نكرتين، فضلتين، أي: يتم الكلام بدونهما كما يتم بدون المفعول به، ودون المصدر.

فالحال: كقولك: (جاء زيد راكبًا)[٢] في الجملة الفعلية، و(هذا زيد راكبًا)، في الجملة الاسمية، و(في الدار عمرو جالسًا)[٣]، و(عندك زيد واقفًا)[٤] في الجار والمجرور والظرف، وهو معنى قوله: (على اختلاف الوضع والمباني)، أي: وضع الكلمات المفردة وتركيبها.

---

(١) **قوله: (فضلة)**: هذا في الغالب، وإلا قد يؤتى به للتبيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، **فقوله: (مرحًا)** هنا: بيَّن لنا نوع المشي المحرم، وهكذا يؤتى به للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل:١٠]، **فقوله: (ولَّى)**: بيَّن لنا حاله، وأنه أدبر، ولكن قوله: (مدبرًا): أكد لنا التولِّي، وقد يؤتى به للخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، و﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢].

(٢) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **زيد**: فاعل مرفوع، **راكبًا**: حال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٣) **الإعراب: في الدار**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره: (كائن)، **عمرو**: مبتدأ مرفوع، **جالسًا**: حال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٤) **الإعراب: عند**: ظرف مكان مبني على الفتح متعلق بمحذوف خبر تقديره: (كائن)، وهو مضاف، و**الكاف**: مضاف إليه، **زيد**: مبتدأ مرفوع، **واقفًا**: حال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

تنبيهٌ

وقوله: (**جاء**): بألف واحدة؛ لأن (كِلَا) و(كِلْتَا) يكون الخبر عنهما -غالبًا- مفردًا، لا مثنى؛ كما في: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[(١)] [الكهف:٣٣]، ومنه قول الناظم: (كلاهما دلت عليه الكُتْب).

والتمييز: كقولك: (جاءني عشرون عبدًا)[(٢)]، و(هؤلاء عشرون عبدًا)؛ فلو قلت: (جاء زيدٌ)، و(هذا زيدٌ)، و(جاءني عشرون)، و(هؤلاء عشرون) لكان كلامًا مفيدًا، لكن جيء بالحال مُبيِّنة لهيئة الفاعل، أي: صفته، وبالتمييز مبينًا لذات الفاعل، وهو (العشرون)، أي: جنسه.

لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ[(٣)]

---

(١) **الإعراب: كلتا**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، **الجنتين**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، **آتت**: فعل ماض، و**التاء**: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: هي، **أكلها**: مفعول به، وهو مضاف، و**الهاء**: مضاف إليه، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الإعراب: جاءني**: فعل ماض، و**النون**: للوقاية، و**الياء**: مفعوله، **عشرون**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، **عبدًا**: تمييز منصوب.

(٣) الصواب أن المشتقات الخمسة كلها مأخوذة من المصدر كما تقدم، وهي: (اسم الفاعل)، و(اسم المفعول)، و(الصفة المشبهة)، و(اسم التفضيل)، و(صيغ المبالغة)، وهي المسمَّاة بـ(الوصف).

ثُـمَّ يُـرَى[١] عِنْـدَ اعْتِبَـارِ مَـنْ عَقَـلْ جَوَابَ (كَيْفَ؟) فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ

مِثَـــالُهُ: (جَـــاءَ الْأَمِيـــرُ رَاكِبَـــا) وَ(قَـامَ قُـسٌّ فِـي عُكَـاظَ خَاطِبَـا)

أي: ويفترقان من حيث إن الحال لا يكون إلا وصفًا[٢] مشتقًّا من فعل غالبًا، وأنه إذا اعتبرته جوابًا لسؤالٍ مقدَّر بـ(كيفَ)؛ لأن (كيفَ) يسأل بها عن الحال، ألا ترى أنَّ (راكبًا) - في: (جاء زيد راكبًا) - وصف مشتق من (الركوب)، وأنه جواب عن قول القائل: (كيف جاء زيد؟)، أي: على أي حالة، ماشيًا، أم راكبًا، أم غير ذلك؟؛ فتقول: (راكبًا)، بيانًا للحال المبهمة.

فَائِدَةٌ

قوله: (**اشتُق**): هو بضم التاء، ولعلَّ مراده باشتقاقه من الأفعال الفعل المعنوي، وهو المصدر؛ لما سبق أنه الأصل الذي اشتق منه الفعل والوصف، و(**قُس بن ساعِدَة**): فصيح من فصحاء العرب، مات قبل بعثة نبينا محمد ﷺ.

و(**عُكاظ**): سوق كانت لهم مشهورة، وهو غير منصرف.

تَنْبِيهٌ

قد تأتي (الحال) غير مشتقة، فتُؤَوَّل بالمشتقة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي

---

(١) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (تُرى) بالتاء.

(٢) **الوصف**: هو ما دل على حدث وذات متصفة به، كـ(قائم) و(مضروب).

ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾[(١)] [النساء: ٨٨]، أي: مختلفين، و﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾[(٢)] [هود: ٦٤]، أي: علامة، وقد تأتي معرفة في اللفظ، فتؤول بالنكرة، كـ(جاء زيد وحدَه)[(٣)]، أي: منفردًا، و(ادخلوا الأولَ فالأولَ)، أي: متتابعين، وقد يتقدم على الجملة، نحو: (راكبًا جاء زيد)، فالقيود التي ذكرها الناظم جرى فيها على الغالب.

ولم يتعرض الناظم - أيضًا - لصاحب الحال، والغالب أن يكون معرفة، كـ(زيد) في الأمثلة السابقة، وقد يكون نكرة حيث يصح الابتداء بها، كـ(هل فتى فيكم واقفًا؟)، و(رجل كريم عندنا مقيمًا)[(٤)]، والله أعلم.

---

(١) **الإعراب: الفاء**: استئنافية، **وما**: اسم استفهام مبتدأ، **ولكم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر، **في المنافقين**: جار ومجرور متعلقان بـ(فئتين)، **فِئَتَينِ**: حال منصوب.

(٢) **الإعراب: هذه**: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، **ناقة**: خبر المبتدأ، وهو مضاف، **ٱللهِ**: لفظ الجلالة مضاف إليه، **لكم**: جار ومجرور متعلقان بـ(ءاية)، **ءاية**: حال منصوب.

(٣) **الإعراب: جاء**: فعل ماض، **زيد**: فاعل مرفوع، **وحده**: حال منصوب تأويله (منفردًا)، وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه.

(٤) **الإعراب: رجل**: مبتدأ مرفوع، **كريم**: نعت لـ(رجل) مرفوع، **عندنا**: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر تقديره: (مستقر)، وهو مضاف، **ونا**: مضاف إليه، **مقيما**: حال منصوب لـ(رجل).

وَمِنْـهُ: (مَـنْ ذَا بِالْفِنَـاءِ قَاعِـدَا؟)[١] وَ(بِـعْتُـهُ بِـدِرْهَـمٍ فَصَـاعِدَا)[٢]

أشار في هذا البيت إلى مسألتين:

إحداهما: أن عامل النصب في الحال الغالب أن يكون فعلًا أو وصفًا مشتقًّا، وقد يكون اسم إشارة؛ لما فيه من معنى الفعل، كقولك: (هذا زيد مقبلًا[٣])؛ لأنه بمعنى (أشير إلى زيد)، و(من ذا بالفناء قاعدًا)، فـ(من): مبتدأ، و(ذا): خبره، و(قاعدًا): حال، و(بالفناء): متعلق بـ(قاعدًا)، وهو زائد على التمثيل.

تنبيهٌ

ومما يعمل في الحال - أيضًا -: الظرف، والجار والمجرور؛ لما فيهما من معنى الاستقرار، كقولك: (في الدار بشر مائسًا)، و(خلفك عمرو قاعدًا)، وكذا (أين الأمير جالسًا؟)؛ لأنَّ (أين) ظرفُ مكان.[٤]

المسألة الثانية: أن عامل الحال قد يحذف وجوبًا إذا جاءت لبيان تدريج زيادة، أو نقص، كقوله: (بِعته بدرهم فصاعدًا)، أي: فَعَلا الدرهم صاعدًا،

---

(١) **(قاعدًا)** - هنا - حال، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو (ذا).

(٢) **الإعراب: هذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **زيد**: خبر المبتدأ مرفوع، **مقبلًا**: حال منصوب.

(٣) **(قاعدًا)** - هنا - حال، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو (ذا).

(٤) ومما يعمل في الحال: الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]، ومما يأتي الحال منه: المضاف إليه، نحو: (ضرِب غلامُكم غير مبالين).

و(أعطيته درهمًا فسافِلًا)[١]، أي: فانحطَّ الدرهمُ سافلا.

تَنْبِيهٌ

ومما يحذف فيه عامل الحال وجوبًا: إذا وقعت بدلًا من لفظ الفعل في توبيخ، كقولهم: (أقائمًا وقد قعد الناسُ)[٢]، وجوازًا إذا دل عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[٣] [البقرة: ٢٣٩]، أي: فصلُّوا.

بَابُ التَّمْيِيزِ[٤]

وَإِنْ تُـــرِدْ مَعْـــرِفَةَ التَّمْيِيـــزِ ... لِكَـــيْ تُعَـــدَّ مِـــنْ ذَوِي التَّمْيِيـــزِ

فَهْـــوَ الَّـــذِي يُذْكَـــرُ بَعْـــدَ الْعَـــدَدِ ... وَالْكَيْـــلِ وَالْـــوَزْنِ وَمَـــذْرُوعِ الْيَـــدِ

---

(١) **الإعراب: أعطيته**: فعل ماض و**التاء**: فاعله و**الهاء**: مفعول أول، **درهمًا**: مفعول ثان، **فسافلًا**: حال منصوب بفعل محذوف تقديره: (فانحطَّ الدرهم سافلا).

(٢) **الإعراب: الهمزة**: حرف استفهام وتقرير، و**قائمًا**: حال لفعل محذوف تقديره: (أتكون قائمًا)، **وقد**: **الواو**: حالية، **قد**: حرف تحقيق، و**قعد**: فعل ماض مبني على الفتح، **الناس**: فاعل مرفوع، والجملة الفعلية في محل نصب حال.

(٣) **الإعراب: فإن**: **الفاء**: استئنافية، و**إنْ**: حرف شرط جازم، **خفتم**: فعل ماض وفاعله، وهو فعل الشرط، **فرجالا**: **الفاء**: رابطة لجواب الشرط محذوف، و**رِجَالًا**: حال، والتقدير: (صلوا رجالًا)، والجملة في محل جزم جواب الشرط، **أو**: حرف عطف، **ركبانًا**: معطوف على (رجالًا) منصوب مثله.

(٤) ولو قال: (باب المميِّز) - بكسر الياء - كان أصوب.

وَ(مِــنْ) إِذَا فَكَّــرْتَ فِيــهِ مُضْــمَرَهْ مِــنْ قَبْــلِ أَنْ تَذْكُــرَهُ وَتُظْهِــرَهْ
تَقُــولُ: (عِنْــدِي مَنَــوَانِ زُبْــدَا) وَ(خَمْسَــةٌ وَأَرْبَعُــونَ عَبْــدَا)
وَ(قَــدْ تَصَــدَّقْتُ بِصَــاعٍ خَــلًّا[1]) وَ(مَــا لَــهُ غَيْــرُ جَــرِيبٍ نَخْــلَا)

أي: وإن أردت معرفة (التمييز)[2] في صناعة أهل النحو؛ لتُعَدَّ من أهل التمييز بين الأشياء، أو بينه وبين (الحال).

والمراد: معرفة محله، وأما معرفة حدِّه فسبق أنه يجيء فضلة منكرًا كالحال، فهو الذي يذكر غالبًا بعد الأقدار مبينًا لجنسها أيُّ شيء هو، ولهذا يصح أن تجره - غالبًا - (مِنْ) التي لبيان الجنس، كقولك في الموزون: (عندي مَنَوانِ زبدًا)[3]، أي: من (زُبْد)؛ لأنك لو اقتصرت على قولك: (عندي مَنَوان) لبقي الموزون مبهمًا، مع أنه كلام مفيد، فلما قلت: (زُبدًا) ميزت جنسه وزال الإبهام، وكقولك في المعدود: (عندي خمسة وأربعون عبدًا)، أي: من العبيد، وفي

---

(١) **الإعراب: قد**: حرف تحقيق، **تصدقت**: فعل ماض وفاعله، **بصاعٍ**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تصدقت)، **خلًّا**: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) **التمييز لغة**: هو فصل الشيء عن غيره، واصطلاحًا: هو الاسم الجامد المفسر لما استبهم من الذوات أو النسب، **وقولنا**: (**الاسم**): أي: الصريح، **وقولنا**: (**الجامد**): أي: ليس مشتقًّا.

(٣) **الإعراب: عندي**: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، **والياء**: ضمير متصل مضاف إليه، **منوان**: مبتدأ مؤخر، **زبدًا**: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وفي المكيل: (تصدقت بصاع خلًّا)، أي: من خل، وفي المذروع: (له جريب نخلًا)، أي: من النخل.

فَائِدَةٌ

التقدير: (زنة منوَين)، و(مِلء صَاع)، أو (قدر صاع)، و(قدر جريب)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، و**المَنَوان**: تثنية (مَنَا) السابق في قوله: (منا زيت)، و**الصَّاعُ**: أربعة أمداد، و**الْمُدُّ**: رطل وثلث بالبغدادي، و**الرطل**: نصف المنِّ، وهو مائة وثلاثة وثلاثون درهمًا، و**الدرهم**: قفلة.

و(**الجريب**): - بفتح الجيم - مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، و**القصبة**: ستة أذرُع، فـ(الجريب) إذًا ستون ذراعًا طولًا في ستين عرضًا، ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمائة ذراع.

فَائِدَةٌ

قد سبق أن الإضافة تارة تكون بمعنى (مِنْ)، وذكرنا أن ذلك في إضافة الشيء إلى جنسه، كـ(منا زيت)، و(خاتم فضة)، و(ثوب حرير)، فيحمل قوله: (ومِنْ إذا فكرت فيه مضمرة) على تمييز الأجناس، بخلاف تمييز النسبة، كـ(طاب زيدٌ نفسًا)، وحينئذ يجوز في التمييز الآتي بعد الأقدار ثلاثة أوجه:

١ - نصبه على التمييز بعد تنوين المضاف، كالأمثلة المذكورة.

٢- وإضافته إلى جنسه، كما سبق في الإضافة.

٣- وجره بـ(مِنْ)، كما ذكرنا[(١)].

وهو تمييز في أحواله كلها، إلا أن الجر بـ(من) بعد المعدود نادر، ولا ينتصب منه إلا ما بعد (أحد عشر) وأخواتها، و(عشرين) وأخواتها إلى تسعة وتسعين، وأما (ثلاثة) وأخواتها، و(مائة)، و(ألف) فيُجرُّ تمييزها بإضافتها إليه، نحو: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[(٢)] [الحاقة: ٧]، و(مائة عامٍ) و(ألف سنة).

وَمِنْـهُ أيضًـا: (نِعْـمَ زَيْـدٌ رَجُـلَا) وَبِـئْـسَ عَبْـدُ الـدَّارِ مِنْـهُ بَـدَلَا)

وَ(حَبَّـذَا أَرْضُ الْبَقِيـعِ أَرْضَـا) وَ(صَـالِحٌ أَطْهَـرُ مِنْـكَ عِـرْضَا)

وَ(قَـدْ قَـرِرْتَ بِالْإِيَـابِ عَيْنَـا) وَ(طِبْـتَ نَفْسًـا إِذْ قَضَـيْتَ الدَّيْنَـا)

أي: ومن التمييز ما يكون بعد أفعال المدح والذم، وبعد (أفْعَل) التفضيل، ومنه ما يسمى: (الفاعل المحوَّل).

أما أفعال المدح والذم: فهي (نعم) و(حبذا) و(بئس)، وهي أفعال ماضية،

---

(١) ويجر بالإضافة وجوبًا إذا أردت به الآلات، كقولك: (اشتريت صاع تمرٍ)، أي: اشتريت صاعًا يُكال به التمر.

(٢) **الإعراب: سَبْعَ**: اسم منصوب على الظرفية متعلق بفعل مقدم في هذه الآية، وهو مضاف، **لَيَالٍ**: مضاف إليه، **الواو**: عاطفة، **ثمانية**: معطوف على (سبعٍ)، ومعطوف المنصوب منصوب مثله، وهو مضاف، و**أَيَّامٍ**: مضاف إليه، **حُسُومًا**: صفة لـ(سبع، وثمانية).

إلا أنها جامدة لا تتصرف إلى مضارع، وأمر، ومصدر، فإذا جاء بعدها المعرف بـ(أل)، أو بالإضافة إلى ما فيه (أل) ارتفع فاعلًا، كـ(نعم الرجلُ زيدٌ)، فـ(الرجل): فاعل، و(زيد): المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر، خبره الجملة قبله، ومثله: ﴿ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴾[(١)] [الرعد:٢٤]، أي: الجنة.

وقد يُضمر فاعلها وجوبًا إذا فسره اسم منصوب على التمييز، كقولك: (نعم زيدٌ رجلًا)[(٢)]، تقديره: (نعم الرجل زيد رجلًا)، فلما حذف الفاعل - الذي هو (الرجل) - وصار مبهمًا فسرته بقولك (رجلًا)، والتفسير هو التمييز، ومنه: (بئس عبدُ الدارِ منه بدلًا)، أي: بئس البدل، فهو الفاعل المضمر، و(عبد الدار): المخصوص بالذم، و(بدلًا): تمييزه.

وقد فصل الناظم - وهو من البصريين - في المثالين بين (نعم)، و(بئس)، وتمييزهما بالمخصوص على مذهب الكوفيين، والبصريون يمنعونه، كما يمتنع (نعم زيدٌ الرجلُ)، و(بئس عبدُ الدار البدلُ).

---

(١) **الإعراب: الفاء**: عاطفة، و**نعم**: فعل ماض لإنشاء المدح، **عُقْبَى**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، **الدَّارِ**: مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: نعم**: فعل ماض لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو، يعود إلى (زيد)، أو محذوف تقديره: (الرجل)، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مبتدأ مقدم، **زيدٌ**: مبتدأ مؤخر، **رجلًا**: تمييز منصوب.

ويجب - باتفاق - ذكر فاعل (حبَّ)، وهو (ذا)، ويجوز تقديم التمييز على المخصوص، كـ(حبذا رجلًا زيدٌ)(١)، (وحبذا زيدٌ رجلًا).

وأما قوله: (حبذا أرض البقيع أرضًا): فـ(حبذا): فعل وفاعل، و(أرض البقيع): المخصوص بالمدح، و(أرضًا): تمييز، كـ(نعم الرجلُ زيدٌ رجلًا)، إلا أن مذهب سيبويه أنه لا يجمع في (نعم)، و (بئس) بين الفاعل والتمييز، وكذا ما أدَّى معناهما، نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾(٢) [الكهف: ٥]، و﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٧٦]، و﴿فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء:٣٨]، أي: كبرت الكلمة قولهم: اتخذ الله ولدًا كلمةً، وحسنت المستقر الغرفةُ مستقرًّا، وساء القرينُ الشيطانُ قرينًا.

وأما الواقع بعد (أفْعل) التفضيل، فنحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾(٣) [الكهف: ٣٤]، و(صالح أطهر منك عرضًا)، و(أحسن خُلقًا).

---

(١) **الإعراب: حبَّ**: فعل ماض لإنشاء المدح، **وذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم، **رجلًا**: تمييز منصوب، **زيدٌ**: مبتدأ مؤخر.

(٢) **الإعراب: كبرت**: فعل ماض لإنشاء الذم، والفاعل محذوف يعود على كلمة الكفر، **كلمة**: تمييز منصوب.

(٣) **الإعراب: أنا**: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ، **أكثر**: خبر المبتدأ، **منك**: جار ومجرور متعلقان بـ(أكثر)، **مالا**: تمييز منصوب، **وأعز**: معطوفة على سابقتها.

تنبيهٌ

أشار بقوله: (منك) إلى محل نصب تمييز (أفعل) التفضيل لا يقع خبرًا عن مبتدأ، حيث يكون هناك مفضل عليه وهو المجرور بـ(من)، وإلا أضيف (أفعل) التفضيل[(١)]، فتقول: (زيدٌ خيرُ أبٍ لهم وخيرُ بعلٍ لها) إذا كان هو (الأب) وهو (البعل)، و(زيدٌ خيرٌ أبًا من عمرو)[(٢)]، أي: أبوه خير من أبيه، و(هند خيرٌ بعلًا من دعد)، أي: بعلها خير من بعل دعد.

وما يجب نصبه لا يثنى ولا يجمع، فتقول: (الزيدان أحسنُ أبًا من عمرو)، وبخلاف ما يجب إضافته، فتقول: (الزيدان أحسنُ أبوَين)[(٣)].

وأما الفاعل المحول: فنحو: (قَرَّ زيد عينًا)، و(طاب نفسًا)، أصله: (قرت عينُ زيدٍ، وطابت نفسه، فحُوِّل إلى التمييز؛ لأنك لو قلت: (طاب زيد) احتمل

---

(١) عبارة الشارح غير واضحة، وفيها خلط، **وخلاصة مضمونها**: أنه لا يجوز نصب تمييز (أفعل) التفضيل إلا مع ذكر المفضل عليه، وفي حال عدم ذكر المفضل عليه يلتزم جره بالإضافة، والله أعلم. [المساري: صـ(١٧٣)].

(٢) **الإعراب: زيد**: مبتدأ مرفوع، **خير**: خبر المبتدأِ، **أبًا**: تمييز منصوب، **من عمرو**: جار ومجرور متعلقان بـ(خير).

(٣) **الإعراب: الزيدان**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة، **أحسن**: خبر المبتدأِ، وهو مضاف، **أبوَين**: مضاف إليه.

أن يطيب رائحةً، أو معيشةً، أو غيرهما؛ فلما فسرت المبهم بقولك: (نفسًا) نصبته على التمييز(١).

فَائِدَةٌ

(**أرض البقيع**): مقبرة أهل المدينة المشرفة. و(**العِرض**) - بكسر العين -: النفس. و(**قرِرت**): بكسر الراء، ومضارعُه (يَقَرُّ) بفتح القاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ﴾ [لأحزاب: ٥١]، و﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [القصص: ١٣]، اشتقاقه إما من (القرار)، أي: الاطمئنان، أو من (القُر) بضم القاف، وهو البرد. و(**الإياب**): العود من السفر، ومنه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥].

بَابُ (كَمْ(٢)) الاسْتِفْهَامِيَّةِ

وَ(كَـمْ) إِذَا جِئْـتَ بِـهَـا مُسْـتَفْهِمَا فَانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّمَا

---

(١) ومن التمييز المحول أيضًا: ما جاء بعد (أفعل) التفضيل، كما سبق من أمثلة الناظم والشارح، فقوله: (**صالح أطهر منك عرضًا**): فالتمييز فيه - الذي هو (عرضًا) - محول عن مبتدأٍ، وأصل الجملة: (عرض صالح أطهر منك)، وهناك أيضًا المحوَّل عن المفعول، مثاله: (عبَّدنا المدينة طرقًا)، أصل العبارة: (عبَّدنا طرق المدينة). [المساري: صـ(١٧٣)].

(٢) وتتميز (كم) الاستفهامية عن (كم) الخبرية في مجرورها: أن الأصل في الاستفهامية النصب والإفراد، وقد يجرُّ إذا جرَّ (كم) محلًّا، نحو: (بكم مالٍ أنفقته)، فلك وجهان: النصب والجر، فتقول: (كم مالًا)، و(كم مالٍ).

وشرح هذا البيت قد سبق في (كم) الخبرية، **والفرق بينهما - أيضًا -**: أنَّ المنصوب بـ(كم) الاستفهامية لا يكون إلا بعد تمام الكلام؛ لأن هذا شأنُ التمييز؛ لأنك إذا قلت - مثلًا -: (كم مالك؟)، احتمل أنك تسأل عن عدد إبله، أو غنمه، أو غيرهما، فإذا فسرته بقولك: (إبلًا)، أو (غنمًا) نصبته تمييزًا.

ومثله: (كم تحوي السماءُ؟)، أي: كم تجمع؟، فيحتمل كم تجمع من الملائكة؟، أو من الغمام، أو من النجوم، وغيرها، فلمَّا قلت: (كوكبًا) أزلت الإبهام. ويجوز جره، أي: (كم تحوي السماءُ من الكواكب؟)، فـ(كم): في محل المفعول المقدم لـ(تحوي)، و(السماء) فاعله، تقديره: أيُّ عدد تحويه السماء؟.

تنبيهٌ

أجاز جماعة - منهم ابن مالك - في تمييز (كم) الاستفهامية الجرَّ أيضًا، على تقدير إضمار (من) قبله، كتمييز المقادير، لكن قيَّد ابن مالك جوازَ ذلك بدخول حرف الجر أيضًا على (كم)، كقولك: (بكم درهمٍ اشتريته؟)[(١)]، أي: بكم من الدراهم[(٢)].

---

(١) **الإعراب: بكم**: جار ومجرور متعلقان بـ(اشتريته)، **درهم**: اسم مجرور بـ(من) مضمرة، وهما متعلقان بـ(اشتريته)، **اشتريته**: فعل وفاعله ومفعول به.

(٢) **قال ابن هشام** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «تمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقًا، خلافًا للفراء والزَّجَّاج وابن السرَّاج وآخرين، بل يشترط أن تجر (كم) بحرف جر، فحينئذ يجوز في التمييز =

بَابُ الظُّرُوفِ

وَالظَّـرْفُ نَوْعَـانِ: فَظَـرْفُ أَزْمِنَـهْ[١] يَجْرِي مَعَ الدَّهْـرِ، وَظَرْفُ أَمْكِنَهْ[٢]
وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ(فِي)[٣] فَاعْتَبِـرِ الظَّـرْفَ بِهَـذَا وَاكْتَفِـي
تَقُـولُ: (صَـامَ خَـالِدٌ أَيَّـامَا) وَ(غَـابَ شَـهْرًا)، وَ(أَقَـامَ عَـامَا)
وَ(بَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ) وَ(الْفَـرَسُ الْأَبْلَـقُ تَحْـتَ مَعْبَـدِ)
وَ(الرِّيـحُ هَبَّـتْ يَمْنَـةَ الْمُصَـلِّي) وَ(الـزَّرْعُ تِلْقَـاءَ الْحَيَـا الْمُنْهَـلِّ)
وَ(قِيمَـةُ الْفِضَّـةِ دُونَ الـذَّهَـبِ) و(ثَـمَّ عَمْـرٌو فَـادْنُ مِنْـهُ وَاقْـرُبِ)
وَ(دَارُهُ غَرْبِـيَّ فَيْـضِ الْبَصْـرَهْ) وَ(نَخْـلُهُ شَـرْقِيَّ نَهْـرِ مُـرَّهْ)

اعلم: أن كل فعل لا بد له من وقت ومكان يقع ذلك الفعل منه، فإذا ذكرت وقت الفعل أو مكانه معه نصبته؛ لأنه مفعول فيه، ويسمى: (ظرف الفعل)،

وجهان: النصب، وهو كثير، والجر، خلافًا لبعضهم، وهو بـ(من) مضمرة وجوبًا، لا بالإضافة، خلافًا للزجاج))، " المغني " صـ(٢٤٤) تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمد علي أحمد، ط: (دار الفكر) الطبعة السادسة، و[تحقيق المساري: صـ(١٧٦)].

(١) **الأزمنة على قسمين**: مبهمة، ومختصة، **فالمبهمة**: ما دلت على زمن غير محدود، كـ(اللحظة) و(الحين)، **والمختصة**: ما دلت على زمن محدود، كـ(الشهر) و(السنة).

(٢) **الظرف المكاني على قسمين**: مبهم، ومختص، **فالمبهم**: ما لا يختص بمكان بعينه، وهو الجهات الست، أو ما كان بمعناها، وكلها منصوبة، خلافًا للمختص.

(٣) أي: على إضمار معنى (في).

كالظروف التي توضع فيها الأمتعة، كقولك: (كَسَا زيد عمرًا ثوبًا يوم الجمعة تحت المنبر)، فـ(كسا): فعل ماض، و(زيد): فاعله، و(عمرًا): مفعول به أول، و(ثوبًا): مفعول به ثان، و(يوم الجمعة): زمان الفعل، و(تحت المنبر): مكانه، فهما منصوبان على إضمار(في)، أي: في يوم الجمعة، وفي تحت المنبر، فاعتبر بذلك في ظروف الزمان الجارية مع الدهر، أي: السائرة بسيره.

فالدهر: كل الزمان، وهي أبعاضه المعبر بها عن أوقاته، كـ(عام، وسنة، وشهر، ويوم، ويومين، وحين، وساعة، ووقت، وزمان، وظهر، وعصر، وعشاء)، ومنه: (صام خالد أيامًا)، و(غاب شهرًا)، و(أقام عامًا)، و(جئتك عشاءً).

وظروف المكان: كالجهات الست السابقة، وهي: (فوق، وتحت، ووراء، وأمام، ويمين، وشمال)، وما أدى معناها، كـ(أعلى، وأسفل، وتُجاه، وحذاء، وتلقاء، وخلف، وقدام، وغربي، وشرقي، ودون، ولدنْ، وثَمَّ)، بفتح الثاء، وأمثلة ذلك ظاهرة في النظم.

فَائِدَةٌ

(**الفرس الأبلق**): الأبيض. و(**الحيا**): مقصور، سبق أنه المطر. و(**المنهل**): المُنصَب بشدة.

و(**دون**) هنا: بمعنى (تحت). و(**ثَمَّ**): يشار به إلى المكان البعيد، نحو:

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾[1] [الإنسان:٢٠]، أي: هناك. و(فيض البصرة): موضع زيادة دجلتها. و(مُرَّة): رجل، كـ(معبد، وخالد، وزيد).

تنبيهٌ

لا يخفى أن دلالة الفعل على الزمان أصلية؛ لأنه يدل على الزمان بلفظه، وإنما يدلُّ المكان باللزوم، فلهذا ينصب على الظرفية ما كان منه مبهمًا، كـ(حين)، و(وقت)، مما يطلق على زمان غير محدود، وما كان مختصًّا، وهو المحدود المقدَّر، كالأمثلة التي مثَّل بها الناظم، من (يوم)، و(شهر)، و(عام).

وأما ظروف المكان فلا ينتصب منه على الظرفية إلا ما كان مبهمًا، كالأمثلة التي مثَّل بها الناظم، كـ(فوق)، و(تحت)، و(دون)، وأما ما كان محدودًا، كـ(دار)، و(مسجد)، فلا تقول: (قعدت الدارَ)، و(صليت المسجد)، بل يجب إظهار (في) وجرُّه بها.

وأما نحو: (دخلت الدار)، و(سرت فرسخًا): فمفعول به على المختار فيهما، أو على نزع الخافض توسعًا.

وَ(قَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ... وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ)

---

(١) **الإعراب: الواو**: عاطفة، إذا: ظرفية شرطية غير جازمة، **رأيت**: فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بالإضافة، **ثَمَّ**: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية متعلق بـ(رأيت) الثاني.

أي: وهذه أيضًا من الظروف، وإنما أفردناها؛ لأنها تصلح لأن تكون ظروف زمان، وظروف مكان، باعتبار ما تضاف إليه.

فإن أضفتها إلى زمان - كقولك: (صمت بعد الخميس)[(١)]، و(قبل السبت) و(إثر رمضان)، و(خلف شعبان)، و(عند طلوع الفجر)، وشبه ذلك - نصبتها نصب ظروف الزمان، وإن أضفتها إلى ما هو ظرف مكان، وقلت مثلا: (داري قبل المسجد)، و(بعد الحمام)، و(خلفه)، و(عنده) نصبتها نصب ظروف المكان[(٢)].

وَ(عِنْـدَ) فِيهَـا النَّصْـبُ يَسْـتَمِرُّ[(٣)] لَكِنَّـــهَا بِـ(مِـــنْ) فَقَـــطْ تُجَـــرُّ
وَأَيْنَـمَـا صَـادَفْتَ (فِـي) لَا تُضْـمَرُ فَارْفَـعْ، وَقُـلْ: (يَـوْمُ الْخَمِيـسِ نَيِّرُ)

أي: أن (عند) ملازمةٌ للظرفية؛ فلا يدخلها الرفع بحال، وكذا الجر، إلا

---

(١) **الإعراب: صمت**: فعل ماض وفاعله، **بعد**: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية متعلق بـ(صمت)، وهو مضاف، **الخميس**: مضاف إليه.

(٢) *فائدة*: ينصب على الظرفية - أيضًا - ما اتحد مع عامله في المشتق منه، نحو: (جلستُ مجلس زيدٍ)، ولا ينصب نحو: (جلستُ في مقعد زيدٍ)؛ لعدم اتحاد العامل، ولعدم السماع. ومما ينصب على الظرفية المبهمة: المقادير، وهي: ما دل على مساحة معلومة، كـ(الميل، والفرسخ، والبريد)، وكل ما لا يختص بمكان معين، نحو: (سرتُ ميلًا)، فالميل معلوم المساحة، لكن مكانه مبهم.

(٣) **(عند)**: يستمر فيها النصب على الظرفية؛ فلا تخرج منه إلا إلى شبه ظرف، والظرف على نوعين: متصرف، وغير متصرف.

بـ(من) فقط، أي: فحسبُ، نحو: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾[(١)] [النساء:٨٢].

وأما غيرُها من أسماء الزمان والمكان فإنها لا تُنصَبُ إلا إذا كانت مفعولًا فيها، وسبق أنَّ ذلك يعتبر بإدخال (في) عليها، فإن صح جرها بـ(في) فهي ظرف، وإلا فهي كغيرها من الأسماء على حسب ما تقتضيه عوامل الإعراب، فإذا قلت مثلًا: (أقبل يومُ الجمعة)، فهو فاعل، أو (يوم الخميس نير)، أي: كثير النور، فهو مبتدأ، أو (فضَّل الله يوم الجمعة)، فهو مفعول به، أو (سألت عن يوم الجمعة)، فهو مجرور، وحينئذ يحمل قول الشيخ: (فارفع) على ما إذا ابتدأت النطق بها، كما في: (يومُ الخميسِ نيِّرٌ)[(٢)].

وعبارته توهم أن الظرف منصوب على نزع الخافض، وليس كذلك، بل على تضمُّن معناها.

---

(١) **الإعراب: ولو**: الواو: حالية، **لو**: حرف شرط، **كان**: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر يرجع إلى القرآن، **من**: حرف جر، **عند**: ظرف مكان، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (كان)، و(عند) مضاف، **غير**: مضاف إليه، وهو مضاف، **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: يومُ**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، **الخميس**: مضاف إليه، **نيِّرٌ**: خبر المبتدأ.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وَكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجَبِ[١] تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فلْيُنْصَبِ

تَقُولُ: (جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدَا) وَ(قَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا هِنْدَا[٢])

أي: أن الاسم المستثنى معدود من جملة المفاعيل، ولنصبه شروط، منها:

- أن يكون من كلام (موجَب) - بفتح الجيم - أي: غير مسبوق بنفي، أو شبهه.

- وأن يكون المستثنى فضلة يتم الكلام بدونه، كما مثَّل به الناظم.

فلو استثنيت من كلام غير تام لم يكن للاستثناء أثر، بل يكون وجود (إلا) كعدمها، ويسمى: (الاستثناء المفرَّغ)، ولا يكون إلا بعد النفي ونحوه، كقولك: (ما جاء إلا سعدٌ)، و(ما قام إلا دعدٌ)، و(ما رأيت إلا زيدًا)[٣]، و(ما مررت إلا بعمرو).

ولعل الشيخ احترز عنه بقوله: (تم الكلام)، ولم يتعرض لحكمه؛ لأنه جارٍ على حسب العوامل.

---

(١) أي : مثبت.

(٢) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (إلا دعدا).

(٣) **الإعراب: ما**: نافية، **رأيت**: فعل ماض وفاعله، **إلا**: أداة استثناء، **زيدًا**: مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

تنبيهٌ

من المنصوب على الإيجاب أيضًا: (زيدٌ)، في نحو: (ما جاء أحدٌ إلا تميمٌ إلا زيدًا)؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، و(زيدٌ) مستثنى من مثبت.

وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيجَابِ ... فَأَوْلِهِ الْإِبْدَالَ[1] فِي الْإِعْرَابِ

تَقُولُ: (مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكَرَمُ) ... وَ(هَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ)

أي: وإن يكن الاستثناء في غير الموجَب - وهو (النفي)، و(النهي)، و(الاستفهام) الذي فيه معنى النفي - (فأوْله الإبدال)، أي: أعطه إياه، أي: فاجعل المستثنى تابعًا للمستثنى منه في إعرابه بدلًا منه، كقولك: (ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ)، برفع (زيد) بدلًا من (أحد)، و(ما رأيت أحدًا إلا زيدًا) بنصبه، و(ما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ) بجره، ومثله: (لا يقمْ أحدٌ إلا زيدٌ)[2]، و(هل قام أحدٌ إلا زيدٌ).

---

(١) أي: لك فيه وجهان: الإتباع على البدلية، والنصب على الاستثناء، والبدلية هنا من غير رابط؛ لقوة الارتباط بين الاستثناء والمستثنى منه، وذهب بعضهم إلى أن الارتباط هنا مقدر، نحو: (ما قامَ القومُ إلا زيدٌ)، أي: منهم.

(٢) **الإعراب: لا**: ناهية، **يقم**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا)، وعلامة جزمه السكون، **أحدٌ**: فاعل مرفوع، **إلا**: أداة حصر، **زيدٌ**: بدل من (أحد)، وهو بدل بعض من كل.

تنبيهٌ

قد فُهم من تقدير قول الناظم: (**وإن يكن**): أنَّ (كان) تامة، وفاعلها مقدر، و(**ما**) في قوله: (فيما): زائدة.

وأما تمثيل الشيخ ففيه نظر؛ لأنه من قبيل الاستثناء المفرغ؛ لأن قوله: (**ما الفخر**) مبتدأ، وقوله: (**إلا الكرم**): خبره، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[(١)] [آل عمران: ١٤٤]، وكذا قوله: (**وهل محل الأمن**): مبتدأ، وقوله: (**إلا الحرم**): خبره، فالاستثناء فيهما من كلام غير تام؛ إذ لو قلت: (ما الفخر)، و(هل محل الأمن)، لم يُفد، إلا على مذهب يحيى الفراء[(٢)] بتقدير ما يتم به الكلام قبل (إلا)، كأن يقدر: (وهل محل الأمن مكان إلا الحرم)[(٣)].

---

(١) **الإعراب: ما**: نافية، **محمد**: مبتدأ مرفوع، **إلا**: حرف استثناء، **رسول**: خبر المبتدأ.

(٢) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفرَّاء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو. ولد بالكوفة، وتوفي في طريق مكة (١٤٤- ٢٠٧هـ) (٧٦١ - ٨٢٢هـ)، ومن كتبه: "المقصور والممدود"، و" معاني القرآن "، و" المذكر والمؤنث "، وغير ذلك. "الأعلام" (٩/ ١٨٧)، و[المساري: صـ(١٨٢)].

(٣) وهذا الكلام غير تام، وقد تكلم فيه الشراح أن المستثنى فيه لم يذكر، بل هو من باب المبتدأ والخبر، وليس من قبيل الاستثناء تامًّا كان أو مفرغًا، لكن لكل جواد هفوة ولكل هفوة كبوة.

تنبيهٌ آخر

ما ذكره من أن إعراب المستثنى في غير الموجب إعراب المستثنى منه بدلًا ليس هو على سبيل الوجوب، كما توهم عبارته، بل هو الأجود، مع أن نصبه مطلقًا كالموجب عربي فصيح، وبه قرئ قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(١)، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٦٦].

تنبيهٌ آخر

أطلق البصريون اسم (البدل) على هذا؛ لمجرد الإعراب، مع مخالفة البدل للمبدل منه في عدم جواز حذف الأول، والاستغناء عنه بالثاني، ومع اختلافهما في المعنى؛ لعموم الأول، وخصوص الثاني، ونفي الأول، وإثبات الثاني، ولأجل هذا جعله الكوفيون معطوفًا، وعدُّوا (إلَّا) من حروف العطف.

ولما كان الإبدال اللفظي قد يمتنع أيضًا لعارض، **أشار إلى ذلك بقوله:**

---

(١) **الإعراب: ما**: نافية، **فعلوه**: فعل ماض، **والواو**: فاعله، **والهاء**: مفعوله، **إلا**: حرف استثناء، **قليل**: بدل بعض من كل من فاعل (فعلوه). وأما إعراب (**إلا قليلا**): مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَإِنْ تَقُـــلْ: (لَا رَبَّ إِلَّا اللَّـــهُ) فَارْفَعْهُ[١] وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

أي: وإن استثنيت من اسم (لا) التي لنفي الجنس المبني على الفتح، فارفع المستثنى باعتبار محل اسمها، ولا تفتحه باعتبار لفظه، فتقول: (لا رَبَّ إِلَّا اللهُ) بالرفع؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة، ومحل اسمها قبل دخولها الرفع، والاستثناء هنا من كلام تام؛ لأن التقدير: (لا رَبَّ لنا إلا الله)[٢].

تنبيهٌ

ومثل قولك: (ما جاءني من أحد إلا زيدٌ)، فيجب رفع (زيد) على البدل من محل (أحد)؛ لأنه فاعل، ولا تجر (من) الزائدة إلا النكرات.

تنبيهٌ آخر

ما ذكره أيضًا إنما هو على إرادة الإبدال، وأما على قراءة من قرأ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ بالنصب، فيجوز النصب في: (لا ربَّ إلا اللهَ)، وشبهه على الاستثناء.

وَانْصِـــبْ إِذَا مَـا قُـدِّمَ الْمُسْـتَثْنَى تَقُـولُ: (هَـلْ إِلَّا الْعِـرَاقَ مَغْنَـى)

---

(١) أي: إذا تعذر الإبدال لفظًا تعيَّن محلًّا؛ لكون (لا) لا تعمل في المعارف، وذهب بعضهم إلى أنه بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، تقديره: (حق)، وجوز السيوطي النصب على الاستثناء.

(٢) الصواب أن يكون التقدير: (لا ربَّ حقٌّ إلا الله).

أي: أن ما ذكر من الإبدال في غير الموجب إنما هو إذا تأخر المستثنى منه عن المستثنى؛ ليصح إتباعه إياه كما سبق، فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه تعين نصبه، كقولك في النفي: (ما جاء إلا زيدًا أحدٌ)(١)، وفي النهي: (لا يقم إلا زيدًا أحدٌ)، وفي الاستفهام: (هل إلا العراقَ مغنى)، أي: محل إقامة، يقال: (غني بالمكان يغنى) - كـ(رضي يرضى) - أي: أقام، ومنه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ﴾[هود: ٩٥]، والتقدير: (هل لنا منزل إلا العراق).

تنبيهٌ

وما ذكره الناظم من الإبدال - أيضًا - إنما هو في الاستثناء المتصل، وهو: الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، كالأمثلة السابقة، وأما الاستثناء المنقطع - وهو: الذي يكون في المستثنى من غير جنس المستثنى منه - فيتعين نصبه أيضًا، كقولك: (ما في الدار أحد إلا حمارًا)، ولم يتعرض له الناظم في النظم؛ لأنه بمعنى (لكن)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾(٢) [الانشقاق: ٢٤ - ٢٥]، .....

(١) **الإعراب: ما**: نافية، **جاء**: فعل ماض، **إلا**: حرف استثناء، **زيدًا**: مستثنى منصوب، **أحدٌ**: فاعل.

(٢) **الإعراب: الفاء**: فصيحة، **بشرهم**: فعل أمر، وفاعله ومفعوله، **بعذاب**: جار ومجرور متعلقان بـ(بشِّر) **أَلِيمٍ**: صفة لـ(عذاب) **إلا**: حرف استثناء **الَّذِينَ**: اسم موصول مبني على الياء في محل نصب على الاستثناء، **آَمَنُوا**: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وكذا (ما قام زيد إلا عمرًا)[١]، وأجاز بنو تميم الإبدال، حيث أمكن دخول المستثنى في المستثنى منه، **كقوله**:

وَبَلْـــدَةٍ لَيْـــس بِهَـــا أَنِيـــسُ إِلَّا الْيَعَافِيـــرُ وَإِلَّا الْعِـــيسُ

أي: ليس فيها حيٌّ يُستأنس به.

تنبيهٌ آخر

الحاصل مما سبق: أن الاستثناء إذا كان من كلام غير تام فلا أثر له، وإن كان من كلام تام فهو متصل، ومنقطع، فالمنقطع منصوب مطلقًا، والمتصل إن قدم فيه المستثنى على المستثنى منه فمنصوب أيضًا مطلقًا، وإن تأخَّر فهو موجب، وغير موجب، فالموجب منصوب أيضًا، وغيره يجوز نصبه أيضًا، والأجود إبداله من المستثنى منه مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

والناصب للمستثنى ما قبل (إلا) من فعل ونحوه بواسطة (إلا)، كما نُصب المفعول معه بالفعل بواسطة الواو، وقيل: الناصب نفس (إلا)، واختاره ابن مالك.

وَإِنْ تَكُـنْ مُسْـتَثْنِيًـا بِـ(مَـا عَـدَا) أَوْ (مَا خَلَا) أَوْ (لَـيْسَ) فَانْصِبْ أَبَدَا
تَقُـولُ: (جَـاؤُوا مَـا عَـدَا مُحَمَّـدَا) وَ(مَا خَلَا عَمْرًا)، و(لَـيْـسَ أَحْمَدَا)

---

(١) **الإعراب: ما**: نافية، **قام**: فعل ماض، **زيدٌ**: فاعل، **إلا**: حرف استثناء، **عمرًا**: مستثنى منصوب.

أي: أن ما سبق من إبدال غير الموجب إنما هو إذا استثنيت بـ(إلا)، فإن استثنيت بالثلاثة المذكورة نصبتَ المستثنى أبدًا، كما مثَّل به.

فأما (خلا)، و(عدا) ومثلهما (حاشا): فالمنصوب بهما مفعول به، وهما فعلان ماضيان غيرُ متصرفين، وفاعلهما ضمير مستتر وجوبًا عائد على (البعض) المفهوم من المستثنى منه، أي: جاء القوم، وجاوز بعضهم محمدًا، وترك بعضهم عمرًا.

وأما (ليس): فالمنصوب بها خبرها؛ لما سيأتي أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها مستتر عائد على ما سبق، أي: جاء القوم ليس بعضهم أحمدًا، وهي واسمها وخبرها في موضع الحال.

تنبيهٌ

قد سبق أنَّ (حاشا)، و(خلا) من حروف الجر، وألحقنا بهما (عدا)، وذكر الناظم هنا أنَّ (خلا)، و(عدا) - وألحقنا بهما (حاشا) - من أدوات الاستثناء، وأن المستثنى بهما منصوب، وذكرنا أنهما حينئذ فعلان ماضيان، وعنده أنَّ (حاشا) حرف جر أبدًا، و(عدا) فعل ينصب المستثنى أبدًا، و(خلا) حرف إن جرَّت، وفعل إن نصبت، لكن النصب - عند الشيخ - بهما مشروط باتصالهما بـ(ما) المصدرية، كما أن الجر مشروط بعدم اتصال (خلا) بـ(ما)، وهذا هو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، لكن مذهب الكوفيين - ورجحه ابن مالك

وأتباعه - أن (عدا)، و(خلا)، و(حاشا) يجوز بهن الجر إذا تجردن عن (ما)، والنصب إذا اتصلن بـ(ما)، إلا أنَّ (حاشا) لا تدخل عليها (ما)، فيجوز بها الجر والنصب مطلقًا.

وَ(غَيْرُ)[١] إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَهْ جَرَّتْ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُسْتَوْلِيَهْ

وَرَاؤُهَا يُحْكَمُ[٢] فِي إِعْرَابِهَا مَثْلُ اسْمِ (إِلَّا) حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

أي: ومن أدوات الاستثناء: (غير)، والمستثنى بها مجرور؛ لما سبق أنها ملازمة للإضافة، وهي معنى قوله: (جرَّت) - بفتح الجيم وتشديد الراء - (على الإضافة المستولية)، أي: الغالبة عليها.

وحكم رائها: أنها تعرب بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلا) من النصب في جميع الأحوال السابقة، لكنه - هنا - على الحال لا على الاستثناء، ومن الإبدال حيث كان الاستثناء متصلًا عن كلام تام غير موجب، ولم يقدم فيه المستثنى

---

(١) (**غير**): اسم باتفاق، ويلزم المستثنى بها الجر (مستوليًا)، أي: غالبًا، وأما راؤها على ثلاثة أحوال كما مرَّ معنا في اسم (لا): وجوب النصب، وذلك إذا كان الكلام موجبًا تامًّا، وجواز الوجهين، وذلك إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا، وإذا كان الكلام ناقصًا كان الراء على حسب إعرابها، وبقي معنا حالة رابعة، وهي إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، فيجب النصب في رائها، تقول: (ما قامَ غيرَ زيدٍ القومُ)، فهذه خلاصة القول في (غير)، فلتعلم.

(٢) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (تُحكم) بالتاء.

على المستثنى منه، فتقول: (جاء القوم غيرَ سعد)، و(هل غيرَ العراق مغنى)، بنصب (غير) فيهما، وكذا: (ما جاء أحدٌ غيرَ حمار)[١] في المنقطع بالنصب، بخلاف: (ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ)، فيجوز نصبه، والرفع على الإبدال أرجح.

تنبيهٌ

إنما جعل الإعراب على (غير)؛ لأنها اسم، بخلاف (إلا) فإنها حرف، فجعل الإعراب على ما بعدها.

وقوله: (**وراؤُها**): مبتدأ، خبره الجملة بعده، و(**في إعرابها**): في محل النائب عن الفاعل. وقوله: (**مثل اسم إلا**): منصوب، نعت مصدر محذوف، أي: حكمًا مثل حكم اسم (إلا).

تنبيهٌ آخِرٌ

الحاصل: أن الاستثناء يكون إما بحرف، وهو (إلا)، وفي المستثنى بها التفصيل السابق، وإما بفعل، وهو (خلا)، و(عدا)، وكذا (حاشا)، و(ليس)، والمستثنى بها منصوب، وإما باسم، وهو (غير)، والمستثنى بها مجرور.

---

(١) **الإعراب: ما**: نافية، **جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **أحدٌ**: فاعل مرفوع، **غيرَ**: اسم استثناء منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، **حمار**: مضاف إليه.

ولم يذكر (سوى) منها؛ لأنها عند سيبويه ليست منها، إلا في الشعر.

بَابُ (لا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

وَانْصِبْ بِـ(لَا) فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ[١] كَقَـوْلِهِمْ: (لَا شَـكَّ فِيـمَـا ذَكَـرَهْ)
وَإِنْ بَـــدَا بَيْنَهُـمَـــا مُعْتَـــرِضُ فَارْفَعْ، وَقُلْ: (لَا لِأَبِيكَ مُبْغِضُ)

أي: إذا أردت بـ(لا) نفي الجنس نصبت الاسم المنفي بها[٢]، بشرط أن يكون نكرة متصلًا بها كما مثَّل به، ونحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٣] [البقرة:٢]، وشملت عبارته المضاف أيضًا، نحو: (لا صاحبَ برٍّ ممقوت)، فلو كان معرفة فهو مرفوع على الابتداء، نحو: (لا زيدٌ في الدار)[٤]، و(لا الأميرُ فيها)، وكذا لو كان مفصولًا عنها كما مثَّل، ونحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

---

(١) أي: يشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل.

(٢) إذا نصب اسم (لا) دلَّ ذلك على نفي الجنس على سبيل التنصيص، أما إذا رفع الاسم بعدها فإنها تدل على نفي الوحدة والجنس، لكن على سبيل الظهور، **ومعنى (الجنس)**: أي: كل ضرب من شيء يندرج تحته أشياء، **وأما التنصيص**: فهو جعل اللفظ دالًّا على المعنى المقصود، مع عدم احتمال غيره.

(٣) **الإعراب: لا**: نافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)، **ريب**: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، **فيه**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا) تقديره: (حاصل).

(٤) **الإعراب: لا**: نافية للجنس ملغاه لا عمل لها، **زيدٌ**: مبتدأ مرفوع، **في الدار**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره: (كائن).

تنبيهٌ

ظاهر كلام الشيخ أنَّ اسم (لا) منصوب بها نَصْب (إنَّ) - المشددة - لاسمها، لكنه لا ينوَّن؛ ففتحته فتحة إعراب، ولهذا لم يفرق بين المفرد والمضاف، وهذا مذهب الكوفيين.

وذهب البصريون - ورجحه ابن مالك وأتباعه - إلى أن اسمها المفرد مبني على الفتح مركب معها تركيب (خمسة عشر)، والمضاف وشبه المضاف منصوب(١).

---

(١) **قال ابن هشام** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ((تخالف (لا) هذه (إن) من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملًا فإنه يبنى، نحو: (لا رجل)، و(لا رجلين).

الثالث: أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها - نحو: (لا رجلَ قائمٌ) - بما كان مرفوعًا قبل دخولها، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفش.

الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

الخامس: أنه يجوز مراعاة محله مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه، نحو: (لا رجل ظريفٌ فيها)، و(لا رجلَ وامرأة فيها).

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: (لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله).

السابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: ﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَۖ﴾ [الشعراء: ٥٠])). " المغني: ص: ٣١٤ " و" شرح الملحة " تحقيق المساري: صـ(١٩٠).

وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا وَانْصِبِ[١] أَوْ غَايِرِ الْإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ
تَقُولُ: (لَا بَيْعٌ وَلَا خِلَالُ فِيهِ)، وَ(لَا عَيْبٌ[٢] وَلَا إِخْلَالُ)
وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الْأَوَّلِ قَدْ جَازَ، وَالْعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ
وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا جَمِيعَا وَلَا تَخِفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِيعَا

أي: إذا اجتمعت شروط النصب في (لا) وكررتها بعد عاطف، كقولك: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) جاز لك أربعة أوجه:

- رفعهما معًا منونين على إلغائهما.
- ونصبهما معًا مفتوحين على إعمالهما، وبهما قرئ في نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[٣] [البقرة: ١٩٧]، و﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[٤] [البقرة: ٢٥٤]، و﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور:٢٣].
- والمغايرة بينهما بنصب الأول مفتوحًا، ورفع الثاني منونًا، على إعمال

---

(١) وإذا كررت (لا) لك فيه أربعة أوجه: الرفع، والنصب، والمغايرة، **ومعنى المغايرة**: المبادلة.

(٢) كذا في المخطوطة و(أ)، وفي (ب): (ولا بيع).

(٣) **الإعراب: لا**: نافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)، **رفث**: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، **ولا فسوق**: معطوف على (فلا رفث)، **ولا جدال**: معطوف عليها، **في الحج**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا) تقديره: (حاصل).

(٤) **الإعراب: لا**: نافية للجنس ملغاه لا عمل لها، **بيع**: مبتدأ مرفوع، **فيه**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، تقديره: (كائن)، **وَلَا خُلَّةٌ**: معطوف على (لا بيع).

الأولى، وإلغاء الثانية، كقول الشاعر:

هَذَا - وَجَدِّكُمُ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وعكسه قول الشاعر:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

تنبيهٌ

هذه الأربعة الأوجه هي معنى قوله: (وارفع... إلخ)، أي: وارفعهما معًا، أو انصبهما معًا، أو غاير بينهما، أي: ارفع الأول دون الثاني، أو عكسه، وسمِّي الفتح (نصبًا) جريًا على ما قدمناه عنه.

وأما استخراج أمثلتها الأربعة من البيت الثاني، فتقول في صدره: (لا بيعٌ ولا خلالٌ) برفعهما، وفي عَجزه: (لا عيبَ) بالفتح، و(لا إخلالُ) بالرفع، ثم تعيد البيت بِنصب قافيته، فتقول: (لا بيعَ ولا خلالَ) بفتحهما في صدره، وفي عجزِه (لا عيبٌ) بالرفع، و(لا إخلالَ): بالفتح.

و(الخُلة) و(الخِلال): الصداقة.

وبقي وجه خامس، وهو فتح الأول ونصب الثاني منونًا على إلغاء (لا) الثانية، وعطفه على محل اسم (لا) الأول إن قلنا إنه مبني، أو لفظه إن قلنا إنه معرب، كقول الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ولعله مراد الناظم بقوله في بعض النسخ - إن صحَّ -: (وإن تشأ فانصبهما

جميعًا)، لكنه غير ظاهر في المراد؛ لأنه كقوله: (وانصب)؛ لما سبق أن معناه: و(انصبهما جميعا).

(**التقريع**) - بالقاف -: التوبيخ(١).

بَابُ التَّعَجُّبِ

وَتَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ فِي التَّعَجُّبِ ... نَصْبَ الْمَفَاعِيلِ فَلَا تَسْتَعْجِبِ

تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا) ... وَ(مَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا)

أي: انصب الاسم المتعجب منه نصب المفعول به، ولا تستغرب ذلك؛ لجهلك وجه إعرابه؛ فإنك إذا قلت: (ما أحسنَ زيدًا)، فـ(ما): اسم تام مرفوع المحل بالابتداء، و(أحسن): فعل ماض، فاعله ضمير يعود إلى (ما)، و(زيدًا): مفعول به، والجملة خبر، والتقدير: (شيء عجيب حَسَّنَ زيدًا).

تَنْبِيهٌ

يصاغ أيضًا للتعجب (أفعِلْ به)، كـ(أحسِنْ بزيدٍ)(٢)، ونحوها بصيغة الأمر، كقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨]، ولم يتعرض لها الناظم؛ لأن

---

(١) *فائدة:* إذا نُعت اسم (لا) بنعت مفرد لنا فيه ثلاثة أوجه: النصب، والفتح، والرفع، نحو: (لا رجل ظريفًا)، و(ظريفَ)، و(ظريفٌ حاضرٌ).

(٢) **الإعراب: أحسن**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر؛ لمجيئه على صورة الأمر، **الباء**: حرف جر زائد، و**زيدٍ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ لحركة حرف الجر الزائد.

المتعجب منه مجرور بالباء[(١)].

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ ... أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الْأَبْدَانِ

فَابْنِ لَهَا فِعْلًا مِنَ الثُّلَاثِي ... ثُمَّ ائْتِ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَحْدَاثِ[(٢)]

تَقُولُ: (مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ!) ... وَ(مَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِيْ!)

أي: أن فعل التعجب لا يبنى من الألوان، كـ(السواد)، و(البياض)، ولا من العاهات، أي: العلل الحادثة في الأبدان، كـ(العمى)، و(العرج)، بل إذا أريد التعجب منها تُوصِّل إليها ببناء فعل ثلاثي دال على المبالغة، كـ(أشدَّ)، و(أقبح)، ونحوهما، فيدخل على مصدرهما فينصب ويضاف المصدر إلى المتعجب منه فيجرُّ، كما مثَّل به الناظم؛ فلا يقال: (ما أبيضَ العاج!)، و(ما أظلمَ الدياجي!)، بل (ما أنقى بياضَ العاجِ!)، و(ما أشدَّ ظلمةَ الليالي!)[(٣)]، ونحو ذلك، وكذا لا يقال: (ما أعماه)، و(ما أعرجه)، بل تقول: (ما أقبحَ عَرَجَه!)، و(ما أشدَّ عماه!).

---

(١) يريد الشارح أن المراد إنما هو منصوبات الأسماء، ولذلك أهمل الناظم هذا النوع من التعجب المصاغ من (أفعل به)؛ لأن الاسم بعده مجرور وليس هذا بابه. [المساري: ١٩٤].

(٢) في المخطوطة: (باللون وبالأحداث).

(٣) **الإعراب: ما**: اسم مبني في محل رفع مبتدأ، بمعنى: (شيء عظيم)، **أشدَّ**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا يعود إلى (ما)، **ظلمةَ**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، **الليالي**: مضاف إليه.

فَائِدَة

(**الدياجي**): ظلمة الليل، **قال الجوهري**: كأنها جمع (ديجاة).

تَنْبِيهٌ

أشار بقوله: (فابن لها فعلًا من الثلاثي) إلى أن صيغة التعجب لا تبنى من الرباعي فأكثر، كـ(دحرج)، و(انطلق)، و(استخرج)، بل يقال فيه أيضًا: (ما أشدَّ دِحْراجَهُ، وأسرعَ انطلاقه، وأحسن استخراجه!)، ونحو ذلك، وأجازه سيبويه من نحو: (أكرَم)، كقولهم: (ما أعطاه للدراهم وأولاه للمعروف!).

ومن شرطه أيضًا: أن يقبل التفاضل، أي: الزيادة والنقصان؛ ليصح أن يختصَّ المتعجب منه بالزيادة؛ فلا يبنى من نحو: (مات)، و(فني)؛ لتساوي الفاعلين فيه؛ فلا يقال: (ما أموته)، ولا (ما أفناه)، بل: (ما أفجعَ موته!)، و(ما أسرع فناه!)، ونحو ذلك.

بَابُ الإِغْرَاءِ

وَالنَّصْبُ بِالْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ ... وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ[1] فَافْهَمْ وَقِسْ

تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلًّا بَرَّا ... (دُونَكَ بِشْرًا)، وَ(عَلَيْكَ عَمْرَا)

---

(١) هذا ليس على إطلاقه؛ فالعامل قد يكون فعلًا وقد يكون اسم فعل، ولا يلزم الإضمار، بل يظهر أحيانًا، وذلك بحسبه.

أي: ونصبُ الاسم المغرى به ظاهرٌ غير خاف؛ لأنه مفعول به، والعامل فيه فعل مضمر يدل عليه بأسماء أفعال موضوعه له، كما مثَّل به، فتقديره: (دونك زيدًا)، أي: الزمه من أدنى مكان، وكذا (عليك عمرًا)[(١)]، ولكن لا يجوز إظهاره؛ لئلا يجتمع البدل والمبدل منه.

﴿ فَائِدَة ﴾

أصل (**الإغراء**): الإلصاق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ﴾[(٢)] **وفي الاصطلاح**: تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه. و(**الخِلُّ**) بكسر الخاء: الصديق. و(**البَرُّ**) - بفتح الباء -: المحسن، يقال : (برَّ يبرُّ)، أي: أطاع، وأحسن.

---

(١) **الإعراب: عليك**: اسم فعل أمر مبنيٌّ بمعنى (الزَمْ)، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنتَ، و**الكاف**: حرف خطاب، **عمرًا**: مفعول به منصوب.

(٢) والأصل في الإغراء أن يشتمل فيه ثلاثة أشياء: المُغْرِي، والمغرَى، والمغرى به.

تنبيهٌ

لا يجوز عند البصرين تقديم الاسم المُغرى به؛ فلا يقال: (زيدًا دونك)، وأجازه الكوفيون؛ لأنه مفعول[(١)]، وحملوا عليه: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[(٢)] [النساء: ٢٤].

وَتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذِي تُكَرِّرُهْ ... عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهْ

مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ ... (اللَّهَ اللَّهَ عِبَادَ اللهِ)[(٣)]

أي: إن عامل النصب يجب إضماره إذا تكرر الاسم؛ لأن التكرار عوض عنه، كقولك: (الصلاةَ الصلاةَ!)، بمعنى: الزموا الصلاة.

وفهم منه أنه إذا لم يتكرر لا يجب إضمار فعل الإغراء، كقولك: (الصلاة)، فإن شئت قلت: (الزموا الصلاة).

---

(١) وهو الصواب.

(٢) **الإعراب: كتابَ**: مفعول به مقدم على عامله، وهو مضاف، **اللهِ**: لفظ الجلالة مضاف إليه، **عليكم**: اسم فعل أمر مبني بمعنى (الزَمْ)، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنتَ، و**الكاف**: حرف خطاب، و**الميم**: حرف يدل على الجمع.

(٣) وهذا المثال له وجه من باب التحذير، **والتحذير**: هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، وهو إما أن يكون بتكرار اللفظ، وإما أن يكون بلفظ (إياك)، وقد يُؤتى بالعامل، نحو: (احذر الأسد)، أو يحذف، نحو: (الأسد الأسد)، أي: احذر الأسد، ويشتمل فيه ثلاثة أشياء: المُحذَّر بالفتح، والمحذِّر بالكسر، والمحذر منه، كما هو الحال في الإغراء.

تنبيهٌ

(التحذير) مثل (الإغراء) في أحكامه، فيكون تارة بألفاظ موضوعة له نيابةً عن الفعل، كـ (إياك الأسدَ)، أي: احذره، وبالتكرير، نحو: (الأسدَ الأسدَ)[1]، ويجب إضمار الفعل في هاتين الحالتين، ومنه قول الناظم حاكيًا عن الخطيب: (الله الله)، أي: اتقوا الله، وإذا لم يتكرر الاسم جاز إضمار الفعل، كـ(الأسد)، وإظهاره، كـ(احذر الأسد).

وكأن الناظم اكتفى بذكر الإغراء عنه؛ لاستوائهما في الحكم، ولهذا مثَّل للإغراء بما يصلح للتحذير.

تنبيهٌ

قوله: (**عن عوض الفعل**): (عن) فيه زائدة للتأكيد.

و(**مثلَ**): منصوب، نعت مصدرٍ محذوفٍ، أي: نصبًا مثل نصب.

و(**الأواه**): كثير التأوُّه الدال على الخوف من الله سبحانه وتعالى.

---

(١) **الإعراب: الأسدَ**: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: (احذَرْ)، **الأسدَ**: توكيد منصوب.

بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ الْأَسْمَاءُ ... بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَنْبَاءُ

وَهْيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا ... (إِنَّ)، وَ(أَنَّ) يَا فَتَى، وَ(لَيْتَا)

ثُمَّ (كَأَنَّ) ثُمَّ (لَكِنَّ)، وَ(عَلْ) ... وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى (لَعَلْ)

أي: أن هذه الستة الأحرف تدخل على جملة المبتدأِ والخبر، فتغير حكم الابتداء كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها.

ومعنى: (إنَّ)، و(أنَّ): للتأكيد، و(لكن): للاستدراك[(١)]، و(لعلَّ): للرجاء والخوف، و(ليت): للتمني، و(كأن): للتشبيه، كقولك: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(سمعت أنَّ زيدًا قائمٌ)[(٢)]، و(لكن عمرًا كاذبٌ)، و(لعلَّ زيدًا قائمٌ)[(٣)]، وكذا (علَّ)، لكن الأفصح (لعلَّ) كما ذكره الناظم، و(ليت زيدًا مقيمٌ)، و(كأنَّ زيدًا أسدٌ).

---

(١) أي: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو بإثبات ما يتوهم نفيه.

(٢) **الإعراب: سمعت**: فعل ماض وفاعله، **أنَّ**: حرف توكيد ونصب، تنصب الاسم وترفع الخبر، **زيدًا**: اسم (أن) منصوب، **قائمٌ**: خبر (أن) مرفوع، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها مفعول به منصوب بـ(سمعت).

(٣) **الإعراب: لعلَّ**: حرف ترجٍّ، تنصب الاسم و ترفع الخبر، **زيدًا**: اسمها منصوب، **قائمٌ**: خبرها مرفوع.

وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأِ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأحرف، نحو: (إن زيدًا قامَ)، و(في الدار)، و(عندك).

فَائِدَةٌ

(**الأنباء**): الأخبار. و(**الرواية**): حكاية القول لمن ينقله. و(**الإملاء**): حكاية القول لمن يكتبه.

والكاف في قوله: (كما): للتشبيه، و(**ما**): مصدرية، أي: كرفع الأنباء.

ولا يخفى أن في عبارته قلبًا؛ إذ الصواب: لشبيه ارتفاع الأخبار بانتصاب الأسماء؛ لأن عمل هذه الحروف النصب في الأسماء متفق عليه.

وأما عملها الرفع في الأخبار فعلى مذهب البصريين[(١)] فقط، ولو قال: (كذا ترفع الأنباء)، لسلم من هذا، على أنه لا مشابهة بين الأسماء والأخبار، إلا في مجرد عمل هذه الحروف فيها، مع اختلاف الإعراب.

وَ(إِنَّ) بِالْكَسْـــرَةِ أُمُّ الْأَحْـــرُفِ تَأْتِـي مَـعَ الْقَـوْلِ وَبَعْـدَ الْحَـلِفِ

وَالـلَّامُ تَخْتَـصُّ بِمَعْمُولَاتِهَـا لِيَسْـتَبِيـنَ فَضْـلُهَا فِـي ذَاتِهَـا

---

(١) **قال ابن عقيل** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ((هذه الحروف تعمل عكس عمل (كان)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ)، فهي عاملة في الجزأين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول (إن)، وهو خبر المبتدأِ)). " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " (١/ ٣٤٨)، و [المساري: صـ(١٩٩)].

مِثَـــالُهُ: (إِنَّ الْأَمِيـــرَ عَـــادِلُ) وَ(قَـدْ سَـمِعْتُ أَنَّ زَيْـدًا رَاحِـلُ)
وَ(قِيـــلَ إِنَّ خَـــالِدًا لَقَـــادِمُ) وَ(إِنَّ هِنْـــدًا لَأَبُوهَـــا عَـــالِمُ)

أي: أنَّ أمَّ هذه الحروف الستة: (إنَّ) المكسورة الثقيلة، كما أن أمَّ حروف الجر: (من)، وأمَّ أدوات الشرط: (إنْ) المكسورة الخفيفة، وأمَّ نواصب الفعل: (أنْ) المفتوحة الخفيفة.

ومما تتميز به في هذا الباب (إنَّ) المكسورة عن المفتوحة: أنَّ المفتوحة لا تقع إلا معمولة في محل رفع، أو نصب، أو جر، نحو: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ﴾(١) [هود:٣٦]، و﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ﴾(٢) [البقرة:٢٥٩]، و﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾(٣) [الحج:٦]، وأما (إنَّ) المكسورة فإنها تأتي مع القول، أي: محكية به، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾(٤)

---

(١) **الإعراب: الواو**: استئنافية، **أوحي**: فعل ماض مغيَّر الصيغة، **إلى نوح**: جار و مجرور متعلقان بـ(أوحي)، **أنه**: (أَنَّ) واسمها، والمصدر المؤول من (أَنَّ) وما بعدها نائب فاعل مرفوع.

(٢) **الإعراب: الواو**: على ما قبله، **أعلم**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **أَنَّ**: حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، **الله**: لفظ الجلالة اسمها منصوب.

(٣) **الإعراب: ذلك**: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، **بأن**: **الباء**: حرف جر، و**أَنَّ**: حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، **الله**: لفظ الجلالة اسم (أَنَّ) منصوب.

(٤) **الإعراب: قال**: فعل ماض مبني على الفتح، **إِنِّي**: **إنَّ**: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، و**الياء**: اسمها، **عبد**: خبر (إن) مرفوع، وهو مضاف، **اللهِ**: لفظ الجلالة مضاف إليه، وجملة (إنَّ) مع اسمها وخبرها في محل نصب مقول القول.

[مريم: ٣٠]، (وقيل إنَّ خالدًا لقادم)، ومثله: (تقول)، و(قل)، وما اشتُقَّ منه، وتأتي بعد الحلِف بكسر اللام، وهو اليمين، أي: في جواب القسم، سواء دخلت (اللامُ) في خبرها، نحو: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣]، أم لا، نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ١-٣]، وتأتي أيضًا في ابتداء الكلام، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر:١][(١)]، و(إنَّ الأمير عادل).

تنبيهٌ

لو قال: (وقد سمعت إنَّه لراحل)، لكان أنسب، كسائر أمثلة المكسورة.

ومعرفة الفرق بين (إنَّ) المكسورة، و(أنَّ) المفتوحة مهم جدًّا[(٢)]، وضابط المفتوحة مع ما قد ذكرناه: أن يصح تأويلها مع معمولها بمصدر، نحو: (سمعت

---

(١) **الإعراب: إنَّ**: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، **ونا**: اسمها، **أنزلناه**: فعل ماض، وفاعله، ومفعوله، والجملة الفعلية في محل رفع خبر (إن)، **في ليلة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أنزل)، و(ليلة) مضاف، **القدرِ**: مضاف إليه.

(٢) مواضع تقع فيها (إن) مفتوحة همزتها: **١-** أن تقع فاعلًا، نحو قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾، **٢-** أن تقع نائبًا عن الفاعل، نحو قوله: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ﴾، **٣-** أن تقع في موضع المفعول به، نحو قوله: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ﴾، **٤-** أن تكون مجرورة بحرف جر، نحو قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾.

=

أن زيدًا قادمٌ)، أي: بقدومه، و(بلغني أنه واصلٌ)، أي: وصوله، إلا أن تدخل اللام على أحد معموليها، فيجب الكسر، نحو: (سمعتُ إنَّ زيدًا لَقادمٌ)[(١)]، و(بلغني إنه لقادم)؛ لأن اللام المفتوحة تختص بمعمولاتِ المكسورة، وهي تدخل في خبرها كالأمثلة المذكورة، وفي اسمها المتأخر عنها، نحو: (إنَّ في الدار لزيدًا)، ومعمول خبرِها، نحو: (إن زيدًا لِعَمرو لضاربٌ)، و(لفي الدار مقيم).

ومعنى قوله: (**ليستبين فضلها**): أي: ليظهرَ تمييزُها في هذا الباب على أخواتها.

(**في ذاتها**): أي: في نفسها، وأنها أم الباب؛ لاختصاص معمولاتها باللام دون أخواتها. **فيُحصَّل**: أنَّ (إنَّ) المكسورة يكثر مجيئها في أربعة مواضع: بعد

مواضع يجوز فيها - أي: (إنَّ) - الوجهان:

١- بعد (إذا) الفجائية، نحو: (دخلت المسجد فإذا أن الخطيب على المنبر).

٢- بعد (فاء) الجزاء، نحو: (من يأتي فإنَّك تكرمه)، بالكسر والفتح.

٣- إذا وقعت في موقع التعليل نحو: (أكرم زيدًا فإنه فاضلٌ)، وقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨].

٤- وبعد (مذ)، و(منذ)، نحو: (ما سمعنا منه شرًّا مذ - منذ أن عرفناه).

٥- بعد (لا جرم)، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ [هود: ٢٢].

٦- بعد (أما) الاستفهامية، نحو: (أما أنك فاضلٌ).

(١) **الإعراب: سمعتُ**: فعل ماض وفاعله، **إنَّ**: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، **زيدًا**: اسم (إنَّ) منصوب، **لَقادمٌ**: **اللام**: لام الفارقة، **وقادم**: خبر (إن) مرفوع.

القول[١]، وبعد الحلف[٢]، وقبل لام الابتداء[٣] كما ذكره الناظم، وفي ابتداء[٤] الكلام، كما ذكرنا.

وَلَا تُقَـــدِّمْ خَبَـــرَ الْحُـــرُوفِ إِلَّا مَـــعَ الْمَجْـــرُورِ وَالظُّـــرُوفِ

كَقَـــوْلِهِمْ: (إِنَّ لِزَيْـــدٍ مَـــالَا) وَ(إِنَّ عِنْـــدَ عَامِـــرٍ جِمَـــالَا)

أي: ولا تقدم خبر هذه الحروف الستة على أسمائها - فاللام للعهد - بل الزم الترتيب بذكرها، ثم أسمائها، ثم أخبارِها، كالأمثلة السابقة.

إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فيجوز تقديمه على الاسم، كما مثَّل به، ومنه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النور:٤٤]، و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [سبأ: ٩]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[٥] [المزمل:١٢]، و﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾[٦] [الانفطار: ١٠].

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٧٢].

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١].

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١]. ومن مواضعها أنها تأتي في ابتداء جملة الصفة، نحو: (جاء رجل إنه ذاهب)، وفي ابتداء جملة الصلة، نحو: (جاء الذي إنه عظيم)، وما دونها تفتح إما وجوبًا أو جوازًا.

(٥) **الإعراب: إِنَّ**: حرف توكيد، تنصب الاسم و ترفع الخبر، **لدينا**: ظرف زمان مبني على السكون متعلق بمحذوف خبر (إنَّ)، وهو مضاف، و**نا**: مضاف إليه، **أنكالًا**: اسم (إنَّ) منصوب.

(٦) ما ساقه الناظم والشارح هنا من الأمثلة على ما اعتبراه من باب جواز تقديم الخبر على المبتدأ =

وَإِنْ تُـزَدْ (مَـا) بَعْـدَ هَـذِي الْأَحْـرُفِ فَالرَّفْـعُ وَالنَّصْـبُ أُجِيـزَا فَاعْـرِفِ

وَالنَّصْبُ فِي (لَيْتَ) (لَعَلَّ) أَظْهَـرُ وَفِـي (كَـأَنَّ) فَاسْـتَمِعْ مَـا يُؤْثَـرُ

أي: وإذا زيدت (ما) بعد هذه الأحرف الستة، نحو: ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾(١) [طه: ٩٨] جاز في الاسم الرفعُ على أنها كَفَّت عملهن، فصيَّرتهن مثل: (هل)، و(بل) مما لا يغير حكم المبتدأ، والنصبُ على إعمالهن وإلغاء (ما)، كما ألغيت في نحو: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ ﴾ [نوح:٢٥]، ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(٢) [آل عمران:١٥٩].

ليس من باب الجواز، بل الوجوب، فكل اسم نكرة غير مخصصة خبره شبه جملة ظرف أو جارٍّ ومجرور يجب تأخيره وتقديم خبره عليه. [المساري: صـ(٢٠٣)].

* *فائدة:* تقديم الخبر على ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائزٌ، فالواجب: في تقديم الخبر الظرفي، نحو: (إن في الدار صاحبها)، و(إن في الدار لزيدًا)، كما مثله لك الناظم، والممتنع في نحو: ١- ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾. ٢- ﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ ﴾. ٣- (ظننتُ أنك فاهم). ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ ﴾. ٤- ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ﴾. ٥- في مواضع الابتداء بشرط تقدم خبره نحو: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةً ﴾.

* *فائدة أخرى:* تدخل اللام المزحلقة المقترنة بمعمولات (إن) المكسورة همزتها على الخبر، بشرط كونه مثبتًا مؤخرًا، وتدخل أيضًا على الاسم بشرط التأخر، وأما دخولها على معمول الخبر فشرطه التوسط، وكذا إذا دخلت على ضمير الفصل.

(١) **الإعراب: إنَّما**: كافة ومكفوفة، **إله**: مبتدأ مضاف، و**كم**: مضاف إليه، **اللهُ**: لفظ الجلالة خبر.

(٢) **الإعراب: الفاء**: استئنافية، و**الباء**: حرف جر، و**ما**: حرف زائد صلة وتوكيد، وهي المسماة بـ(ما) الحرفية الزائدة، **رحمة**: اسم مجرور بالباء، **من الله**: جار و مجرور متعلقان بـ(رحمة).

تنبيهٌ

وما ذهب إليه الناظم من جواز الوجهين في الأحرف كلها قد قال به جماعة، كالزجاج(١)، وابن السراج(٢)، وابن مالك(٣) قياسًا على (ليت)؛ لأنه لم يسمع إلا في (ليت)، واختار الناظم أن النصب في (لعلَّ)، و(كأنَّ) أظهرُ؛ لقوة شبههنَّ بالفعل الناسخ للابتداء.

---

(١) **هو**: إبراهيم ابن السري أبو إسحاق الزجَّاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد (٢٤١-٣١١هـ) (٨٥٥ - ٩٢٣م). ينظر: " الأعلام " (١/ ٣٣). و[المساري: صـ(٢٠٣)] .

(٢) **هو**: أبو بكر بن السراج البغدادي النحوي، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرِّد، توفي عام (٣١٦)، **ومن مصنفاته**: "كتاب الأصول"، و"شرح كتاب سيبويه"، و"الموجز"، وغير ذلك. انظر: "الوفيات" (١٨/ ١٩٧) و[المساري: صـ(٢٠٣)].

(٣) أورد ابن عقيل في كف هذه النواسخ بـ(ما) قوله: ((إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بـ(إن) وأخواتها كفتها عن العمل، إلا (ليت)؛ فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: (إنما زيد قائمٌ)، لا يجوز نصب (زيد)، وكذلك (أنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ)، وتقول: (ليتما زيدٌ قائمٌ)، وإن شئت نصبت (زيدًا)، فقلت: (ليتما زيدًا قائم). وظاهر كلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي، وابن السراج، وحكى الأخفش، والكسائي (إنما زيدًا قائم)، والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع (ما)، إلا (ليت)، وأما ماحكاه الأخفش والكسائي فشاذ)) [المساري ص:٢٠٤].

ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز، إلا في (ليت) وحدها، وروي بالوجهين قول الشاعر:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا[١] هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

ومعنى (ما يؤثر): أي: ما ينقل، يقال: (أثر الحديث يأثره) - كـ(نصر و(ضرب) - أي: نقله.

بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا

وَعَكْسُ (إِنَّ) يَا أُخَيَّ فِي الْعَمَلْ (كَانَ[٢]، وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى، وَلَمْ يَزَلْ)
وَهَكَذَا (أَصْبَحَ) ثُمَّ (أَمْسَى) وَ(بَاتَ) ثُمَّ (ظَلَّ) ثُمَّ (أَضْحَى)
وَ(صَارَ) ثُمَّ (لَيْسَ)[٣] ثُمَّ (مَا بَرِحْ) وَ(مَا فَتِئْ) فَافْقَهْ بَيَانِي الْمُتَّضِحْ

---

(١) أي: (ما) في هذا البيت على جواز الوجهين: الإعمال، والإهمال.

(٢) تنقسم (كان) وأخواتها من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام: قسم يعمل من غير شرط، وهو (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس)، وقسم يعمل بشرط أن يسبق بـ(نفي) أو شبهه، وهو (ما انفك، ومازال، وما برح، وما فتئ)، وقسم يعمل بشرط أن يسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية، وهو (ما دام)، وسميت بـ(المصدرية)؛ لأنها تؤوَّل مع ما بعدها بمصدر، وبـ(الظرفية)؛ لدلالتها على المدة، وكونها تحل محل الظرف.

(٣) ذهب بعض الكوفيين إلى أن (ليس) ليست من أفعال الباب، بل هي حرف عطف، واستدلوا بقول الشاعر:

أَيْنَ الْمَفَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

أي: لا الغالب، والصحيح الذي عليه الجمهور أنها فعل.

وَأُخْتُهَا (مَا دَامَ) فَاحْفَظَنْهَا ... وَاحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا

تَقُولُ: (قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبَا) ... وَ(لَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبَا[1])

وَ(أَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَمِ) ... وَ(بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمِ)

أي: أن هذه الأفعال المذكورة من نواسخ المبتدأِ والخبر أيضًا، فتدخل على المبتدأِ فترفعه تشبيهًا له بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهًا له بالمفعول، وذلك عكسُ (إنَّ) وأخواتها، وأمثلتها في النظم ظاهرة.

ومعنى: (ما انفك) و(ما زال) و(ما برح) و(ما فتئ): ملازمة الاسم للخبر، فمعنى: (ما انفك، وما برح زيدٌ قائمًا): لازمَ زيدٌ القيام.

وشرط هذه الأربعة أن يتقدمها نفي أو شبهه، كما مثَّل به الناظم، و(ما دام) ملازمة لـ(ما) المصدرية الظرفية، كما نطق به الناظم.

تنبيهٌ

قوله: (في العمل): يجب تقديره بـ(محل العمل) على حذف مضاف؛ لأن باب (إنَّ) وباب (كان) متساويان في عمل الرفع والنصب، وإنما تعاكسا في محل العمل كما سبق، ثم مذهب الجمهور أنَّ (كان) وأخواتها أفعال ناقصة، لا حروف؛ لأن أكثرها تتصرف.

---

(١) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (عاتبا).

وما تصرف من هذه الأفعال من مضارع، أو أمر، أو غيرهما يعمل عمل الماضي، كقولك: (سيكون زيد فقيهًا)[١]، و(كن فقيهًا)[٢].

وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأِ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأفعال، كقولك: (كان زيدٌ يصلي)، و(عندنا)، و(في الدار).

وقوله: (**فافقه**): أي: فافهم. ويجوز أن يقرأ قوله: (**غائبا**) بالمهملة والمثناة فوق، وعكسه.

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَا مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

مِثَالُهُ: (قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلُ) وَ(وَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ)

أي: ويجوز في هذا الباب أن يتقدم الخبر على الاسم، فيكون متوسطًا بين العامل والاسم، نحو: (قد كان سمحًا وائل)، أي: جوادًا وائل، أو (وايل) بالمثناة من تحت، وهو أبو قبيلة.

ويجوز أيضًا أن يتقدم على العامل، نحو: (واقفًا بالباب أضحى السائل)؛ لأن الخبر هنا كالمفعول به، وقد سبق جواز الأمرين فيه.

---

(١) **الإعراب: السين**: حرف تنفيس، **ويكون**: فعل مضارع مرفوع متصرف من (كان) الناقصة، **زيد**: اسم (يكون) مرفوع، **فقيهًا**: خبرها منصوب.

(٢) أي: أن الثمانية المذكورة العاملة بغير شرط كلها متصرفة، ما عدا (ليس)، وتصرفها تصرف كامل، خلافًا للأربعة المسبوقة بالنفي، أو شبهه؛ فإنها تتصرف تصرفًا ناقصًا، وأما القسم الثالث فلا يتصرف، لا سيما (ليس) اتفاقًا.

تنبيهٌ

أطلق الناظم جواز تقديم أخبار هذا الباب، وفيه تفصيل، وأما توسط الخبر: فيجوز في جميعها، وأما تقديمه: فيجوز أيضًا، إلا في الأربعة الملازمة للنفي إن كان حرف النفي (ما)[(١)] فقط، و(ما دام)، وكذا (ليس) على الصحيح؛ فلا تقول: (قائمًا ما برح زيد)، ولا (قائمًا ما دام زيد)، ولا (قائمًا ليس زيد)[(٢)].

فإن كان حرفُ النفي غير (ما) جاز تقديمه، نحو: (قائمًا لم يزَلْ زيدٌ)،

---

(١) لكون (ما) مما لها الصدارة.

(٢) *فائدة:* تقديم الخبر على الاسم على ثلاثة أحوال:

الأول: واجب التقديم، وذلك إذا اتصل بالاسم ضمير يعود على الخبر، نحو: (كان في الدار صاحبها).

الثاني: ممتنع التقديم، وذلك إذا حُصِر الخبر، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، أو خفي الإعراب، نحو: (كان أخي صديقي).

الثالث: جواز الوجهين، وذلك إذا لم يكن هناك مانع من التقديم، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وقد يتقدم الخبر على الفعل وعلى الاسم وجوبًا، وذلك إذا كان الخبر ممَّا له الصدارة، نحو: (كيف أصبح زيد)، وقد يحذف الفعل والاسم والخبر جميعًا في نحو:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ... كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

و(مقيمًا لا ينفك عمرٌو)، و(عاكفًا لم يبرح بكر).[١]

وَإِنْ تَقُلْ: (يَا قَوْمُ قَدْ كَانَ الْمَطَرْ)[٢] فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا: (حَدَثْ)

أي: أنَّ (كان) تستعمل ناقصة، أي: تفتقر إلى خبر كما سبق، وقد تستعمل تامة، أي: غيرَ محتاجة إلى خبر، ويصير الاسم فاعلًا لها، كقولك: (كان المطر)، أي: وقع، كقولك: (قام زيد)، وهكذا حيث كان معناها: (حدث)، أو (وقع)، أو (وجد)، فهي تامة من باب (الفعل والفاعل)[٣].

و(**نفث**) - هنا -: بمعنى (لفظ).

تنبيهٌ

ولا يختص ذلك بـ(كان)، بل سائرُ أخواتِها كذلك، نحو: ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ

---

(١) **الإعراب: عاكفًا**: خبر (يبرح) منصوب، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يبرح**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) متصرف من (برح) الناقص، **بكر**: اسم (يبرح) مرفوع.

(٢) وهذه هي التامة، فتكتفي بمرفوعها بشرط أن يكون بمعنى (حدث)، أو (حصل)، أو (حضر)، أو (وقع)، أو (نبت).

(٣) وقد ترد محتملة الوجهين التمام والنقصان، وذلك إذا كان خبرها نكرة محضة، نحو: (كان زيد قائمًا)، فعلى الأول: أن (زيدٌ): اسمها، و(قائمًا): حال، وعلى الثاني: أن (زيدٌ): اسمها، و(قائمًا): خبرها، والله أعلم.

تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[(١)] [الروم: ١٧]، و﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[(٢)] [هود: ١٠٨]، إلا ثلاثة أفعال، وهي (ليس، وما فتئ، وما برح)، فلا تستعمل إلا ناقصة.

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِـ(لَيْسَ) فِي الْخَبَرْ كَقَوْلِهِمْ: (لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرْ

أي: وتختص (ليس) دون غيرها بجواز دخول الباء على خبرها، كما مثَّل به، ومنه: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[(٣)] [الزمر: ٣٦].

تنبيهٌ

المراد أن الباء تختص بـ(ليس) في الخبر دون غيرها من باب (كان)؛ لأنها تدخل على خبر (ما) النافية كثيرًا، وخبر (لا) قليلًا.

---

(١) **الإعراب: الفاء**: استئنافية، **سبحان**: مفعول مطلق لفعل محذوف، وهو مضاف، **اللهِ**: لفظ الجلالة مضاف إليه، **حين**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(تمسون)، **تمسون**: فعل مضارع تام مرفوع، و**الواو**: فاعله، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه، **وحين**: معطوف على ما قبلها، **تصبحون**: فعل مضارع تام.

(٢) **الإعراب: ما**: حرف مصدر، **دامت**: فعل ماض تام، و**التاء**: للتأنيث، **السماوات**: فاعل مرفوع، **الواو**: عاطفة، **الأرض**: معطوف على (السماوات)، ومعطوف المرفوع مرفوع مثله.

(٣) **الإعراب: ألَيس**: **الهمزة**: حرف استفهام وتقرير، و**ليس**: فعل ماض ناقص، **اللهُ**: لفظ الجلالة اسم (ليس) مرفوع، **الباء**: حرف جر زائد، و**كافٍ**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا خبر (ليس)، **عبد**: مفعول به لاسم الفاعل (كاف)، وهو مضاف، و**الهاء**: مضاف إليه.

وإذا دخلت الباء على خبر (ليس) وعطفت عليه اسمًا، كقولك: (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا)[١]، جاز نصبُ المعطوف، باعتبار محل المعطوف عليه، وجره باعتبار لفظه، ومن النصب **قول الشاعر**:

..... فَلَسْـنَا بِالْجِبَـالِ وَلَا الْحَدِيـدَا[٢]

---

(١) **الإعراب: ليس**: فعل ماض ناقص، **زيد**: اسم (ليس) مرفوع، **بقائم**: **الباء**: حرف جر زائد، **وقائم**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا، وهو خبر (ليس)، **الواو**: عاطفة، **لا**: حرف نفي، **قاعدًا**: معطوف على محل خبر (ليس)، ومعطوف المنصوب منصوب مثله.

(٢) من شعر عقبة بن هبيرة الأسدي، شاعر جاهلي إسلامي، **وصدر البيت**:

مُعَـــاوِيَ إِنَّنَـــا بَشَـــرٌ فَأَسْـــجِحْ .....

(**أسجح**): أي: أرفق، والشاعر يخاطب معاوية بن أبي سفيان، ويروى هذا البيت بنصب (الحديد) وجره، أما روايته بالنصب فقد ذكروا بعده بيتًا ينتهي بالدال المفتوحة وألف الإطلاق، وأما روايته بالجر فقد ذكروا بعده أربعة أبيات تنتهي بالدال المكسورة، وعلى رواية الكسر لا شاهد فيه، والبيت من "شواهد سيبويه" (١/ ٦٧)، وفي "الإنصاف" رقم (٢٠٧)، و"المغني" رقم (٨٦١)، وفي "الخزانة" رقم (١٤٢)، وفي "المقتضب" (٤/ ١١٢)، و"اللسان" (٥/ ٣٨٩). انظر: تحقيق المساري على "الملحة" صـ(٢٠٨).

بَابُ (مَا) النَّافِيَةِ الْحِجَازِيَّةِ(١)

وَ(مَا) الَّتِي تَنْفِي كَـ(لَيْسَ) النَّاصِبَهْ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَهْ

فَقَوْلُهُمْ: (مَا عَامِرٌ مُوَافِقَا) كَقَوْلِهِم: (لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقَا)

أي: أن عرب الحجاز قاطبة - أي: جميعهم، وهم قريش ومن والاهم، وبلغتهم نزل القرآن - يجعلون (ما) النافية كـ(ليس)، كما مثَّل به الناظم، ومنه: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٢)[يوسف:٣١]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٣)[المجادلة:٢].

وتدخل الباء أيضًا على خبرها، نحو: (ما زيد بقائم)، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(٤)[فصلت:٤٦].

---

(١) قوله: (بابُ ما النافية الحِجازيةِ): أخرج لغة بني تميم؛ لأنهم لا يعلمونها.

(٢) **الإعراب: ما**: نافية حجازية تعمل عمل (ليس)، **الهاء**: للتنبيه، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما)، و**بشرًا**: خبرها منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وقد جاءت (ما) عامله صريحة في القرآن الكريم في عدة مواضع، كما ذكر ذلك ابن هشام رحمه الله في "شرح الشذور"، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ و﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾.

(٣) **الإعراب: ما**: نافية حجازية، **هنَّ**: اسم (ما)، **أمَّهاتِهِمْ**: خبر (ما) منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و**هم**: مضاف إليه.

(٤) **الإعراب: وما**: **الواو**: حالية، **ما**: نافية حجازية، **ربُّكَ**: اسم (ما)، وهو مضاف، و**الكاف**: ضمير متصل مضاف إليه، **الباء**: حرف جر زائد، و**ظلام**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا خبر (ما)، **للعبيدِ**: جار ومجرور متعلقان بـ(ظلَّام).

وأما غير أهل الحجاز - كبني تميم - فهي عندهم ملغاةٌ، ولا يتغير بها حكم المبتدأِ، كـ(هل)، و(بل).

تنبيهٌ

أطلق الناظم إعمال (ما) كـ(ليس)، ولإعمالها عند الحجازيين شروط، **منها**: أن لا يدخل الاستثناء على الخبر، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(١) [آل عمران:١٤٤]، و**منها**: أن لا يتقدم الخبر على الاسم، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ)؛ فإنها حينئذ ملغاةٌ على اللغتين(٢).

وإذا عطف على خبرها المنصوب بـ(بل) و(لكن) وجب رفع المعطوف؛ لزوال النفي عنه، فتقول: (ما زيدٌ مقيمًا بلْ مُسافرٌ)(٣).

---

(١) **الإعراب: الواو**: استئنافية، **ما**: نافية، **محمدٌ**: مبتدأ مرفوع، **إلا**: حرف استثناء، **رسولٌ**: خبر المبتدأِ.

(٢) وأن لا تزاد بعدها (إن) الزائدة، فإن زيدت بعدها أهملت، **نحو قول الشاعر**:

بَنِـي غُدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْتُـمُ ذَهَـبٌ وَلَا صَـرِيفٌ وَلَكِـنْ أَنْتُـمُ الْخَـزَفُ

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

إِعْمَالَ (لَيْسَ)أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَـعَ بَقَـا النَّفْـيِ وَتَرْتِيـبٍ زُكِـنْ

(٣) **الإعراب: ما**: نافية حجازية، **زيدٌ**: اسم (ما) مرفوع، **مقيمًا**: خبر (ما) منصوب، **بل**: حرف إضراب، **مسافرٌ**: خبر لمبتدأٍ محذوف تقديره: هو، والجملة في محل رفع خبر ثاني.

بَابُ النِّدَاءِ(١)

وَنَادِ مَنْ تَدْعُوْ بِـ(يَا) أَوْ بِـ(أَيَا) أَوْ (هَمْزَةٍ) أَوْ (أَيْ) وَإِنْ شِئتَ (هَيَا)

أي: أن النداء(٢) يصلح بكل واحد من هذه الاحرف الخمسة، و(يا): هي أمُّ الباب؛ ولهذا ينادى بها القريب والبعيد، و(الهمزة) - كـ(أزيد) -: للقريب، و(أي): للمتوسط، و(أيا) و(هيا): للبعيد، والهاء في (هيا) مبدلة من الهمزة في (أيا).

وَانْصِبْ وَنَوِّنْ إِنْ تُنَادِي النَّكِرَهْ(٣) كَقَوْلِهِمْ: (يَا نَهِمًا دَعِ الشَّرَهْ)

أي: إذا ناديت نكرة غير مقصودة فانصبه ونوِّنه، كما مثَّل به الناظم، وكقول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي)(٤).

---

(١) وهذا من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول.

(٢) **النداء لغة**: الدعاء، **واصطلاحًا**: هو طلب الإقبال بحرف ناب مناب (أدعو) لفظًا أو تقديرًا.

والمنادى خمسة أنواع:

١- المفرد العلم. ٢- النكرة المقصودة. ٣- النكرة غير المقصودة. ٤- المضاف. ٥- المشبه بالمضاف.

(٣) وإذا كان المنادى النكرة مثنًّى أو جمعًا نصب بالياء، كـ(يا مسلمِين).

(٤) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **رجلًا**: منادى نكرة غير مقصودة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **خذ**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **بيدي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (خذ)، **والياء**: مضاف إليه.

فَائِدَةٌ

(**النَّهمُ**)، و(**الشرهُ**): متقاربا المعنى، يقال: (نَهم - كـ(فرِحَ) - نهمًا) و(نهمة) محركتين إذا أفرطت شهوته[(١)]، و(شره يشره شرهًا) إذا اشتد حرصه في الطلب.

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مَشْتَهِرَهْ ... فَلَا تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ

تَقُولُ: (يَا سَعْدُ) (أَيَا سَعِيدُ) ... وَمِثْلُهُ: (يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ)

أي: وإن يكن المنادى معرفة فلا تنوِّنه، بل ضم آخره ضمة بناء، **ومراده**: المفرد من المعارف، دون المضاف؛ لأنه سيأتي[(٢)]، فإفراده بالذكر يفيد هنا الإطلاق، مع العلم بأن المضاف لا يقبل التنوين.

والمفرد ثلاثة أنواع:

- معرفة قبل النداء، كـ(زيد)، و(عمرو)، و(سعد)، و(سعيد)، وهو مراده بـ(المشتهرة).

---

(١) ويكون في الأمور الدنيوية أو الأخروية؛ لقوله ﷺ - كما في حديث أنس رضي الله عنه عند الحاكم، وهو في " صحيح الجامع " للألباني برقم: (٦٦٢٤) -: ((**مَنْهُومَانِ لَا يَشْبَعَانِ: طَالِبُ عِلْمٍ، وَطَالِبُ دُنْيَا**))، وفي " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين " للعلامة الوادعي برقم: (٥١) بلفظ: ((**مَنْهُومَانِ لَا يَشْبَعَانِ: مَنْهُومٌ فِي عِلْمٍ لَا يَشْبَعُ، وَمَنْهُومٌ فِي دُنْيَا لَا يَشْبَعُ**)).

(٢) أي: سيأتي حكم المعرَّف بالإضافة تاليًا، رغم أن ذكر الناظم للمعرفة في البيت بدون تخصيص يفيد مطلق المعرفة بما فيها المعرف بالإضافة.

- ومعرفة بـ(أل)، كـ(الرجل).

- ومعرفة حدث لها التعريف بالنداء، وهي النكرة المقصودة التي احترز عنها في تمثيله بـ(يا نهمًا دع الشره)[(١)]، فتقول: (يا سعدُ)، و(أيا سعيدُ)، و(يا أيها العميدُ)[(٢)]، و(أيا رجلُ).

تنبيهٌ

أشار بقوله: (يا أيها العميد) إلى أن ما فيه (أل) لا ينادى إلا إذا توصل إليه بـ(أي)، وزيد عليه (ها) التي للتنبيه عوضًا عما فات، أي: من الإضافة؛ فيقال: (يا أيها الرجل)، ولا يجوز: (يا الرجل)، إلا في قولك: (يا أللهُ) خاصة، فيجوز بقطع الهمزة ووصلها.

والمنادى في الحقيقة (أيٌّ)، وضمتها ضمة بناء، وما فيه (أل) صفة لها، وضمته ضمةُ إعراب، لا بناء.

---

(١) مراد الشارح - كما يظهر- هو أن الناظم قد استثنى النكرة المقصودة من الذكر، ومثَّل للنكرة غير المقصودة بقوله: (يا نهمًا دع الشره) للتفريق.

(٢) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **أي**: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب على النداء، و**ها**: حرف تنبيه، **العميدُ**: عطف بيان من (أي) مرفوع على اللفظ.

تنبيهٌ آخِرٌ

ما ذكره الناظم من بناء المنادى المعرفة على الضم هو في غير المثنى والمجموع، فإن كان مثنًّى أو جمعًا مذكرًا سالمًا بني على ما يُرفع به، كـ(يا زيدان)، و(يا زيدون)[(١)].

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: (يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ)

أي: وإذا كان المنادى مضافًا فهو منصوب كما مثَّل به، ونحو: (يا عبدَ الله)، و(يا رسولَ الله)، و﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[(٢)] [آل عمران: ٧٠].

تنبيهٌ

ومثل المضاف: الاسم المطوَّل، كقولك: (يا طالعًا جبلًا)، و(يا حسنًا وجهُه)[(٣)]، و(يا لطيفًا بالعباد)؛ لأنه شِبْهُ المضافِ.

---

(١) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **زيدون**: منادى مفرد علم مبني على الواو في محل نصب على النداء.

(٢) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **أَهْلَ**: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **الكتاب**: مضاف إليه.

(٣) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **حسنًا**: منادى شبيه بالمضاف منصوب، **وجهُ**: فاعل مرفوع لـ(حسن)، وهو مضاف، و**الهاء**: مضاف إليه.

وَجَـــائِزٌ عِنْـــدَ ذَوِي الْأَفْهَـــامِ قَـــوْلُكَ: (يَـا غُـلَامُ يَـا غُـلَامِي)
وَجَـــوَّزُوا فَتْحَـــةَ هَـــذِي الْيَـــاءِ وَالْوَقْـفَ بَعْـدَ فَتْحِهَـا بِالْهَـاءِ
وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى (غُلَامِيَهْ)[1] كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى (سُلْطَانِيَهْ)
وَقَـالَ قَـوْمٌ فِيـهِ: (يَـا غُلَامَـا) كَمَـا تَلَـوْا: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا...﴾[2]

أي: وإذا نودي الاسم المضاف إلى ياء النفس جاز فيه أربعة أوجه:

أحدُها - وهو أفصحها -: حذف الياء مع بقاء الكسرة، نحو: (يا غلامِ) بكسر الميم[3].

وثانيها وثالثها: إثبات الياء ساكنة و مفتوحة، كـ(يا غلامي).

فإذا وقفت قلت على الوجه الثالث: (يا غلاميه) بزيادة هاء السكت؛ حفظًا لفتحة الياء؛ لأنك لو وقفت بسكون الياء لم يحصل الفرق بينه وبين الوجه الثاني، وهذا معنى قوله: (والوقف) بالرفع على الابتداء، و(بالهاء) خبره، أي: وإذا فتحت الياء فالوقف بالهاء، لا بسكون الياء، وتسمى هذه الهاء: (هاء السكت)، وإلى ذلك أشار بقوله: (كالهاءِ في الوقفِ على سُلطانيهْ)؛ لأن هاء

---

(١) كذا في المخطوطة و(أ)، وفي (ب): (والوقف بالهاء على غلاميه).

(٢) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **حسرتا**: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا؛ لأن أصله: (يا حسرتِي).

(٣) ويجوز ضمها.

السكت يحسن وصلها في الوقف بياء النفس المفتوحة مطلقًا، منادى كان أو غيره، نحو: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩].

ورابعها: إبدال الألف من ياء النفس، نحو: (يا غلامي)، كما ورد في التلاوة ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[1] [الزمر:٥٦]، و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، أصله: (يا حسرتي)، و(يا أسفي)، أي: أحضر هذا أوانك.

تنبيهٌ

إذا نودي (الأب) و(الأم) مضافين إلى ياء النفس جاز فيهما الأوجه الأربعة، ويجوز فيهما أيضًا وجهان آخران، وهما: تعويض تاء التأنيث عن ياء النفس مفتوحة، أو مكسورة، كـ(يا أبتَ)، و(يا أبتِ)، وقرئ بهما في: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾[2] [مريم: ٤٥].

تنبيهٌ آخر

أطلق الناظم جواز هذه الأوجه الأربعة في المنادى المضاف إلى ياء النفس،

---

(١) وقرأ أبو جعفر (يا حسرتايَ) بياء مفتوحة بعد الألف.

(٢) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **أبتِ**: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء المنقلبة تاء مكسورة، **إني**: **إن**: حرف توكيد، و **الياء**: اسمها، **أخاف**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل رفع خبر (إنَّ).

وهو مقيد بأن لا يكون مقصورًا، كـ(الفتى)، و(العصا)، ولا منقوصًا، كـ(رام)، و(قاضٍ)، فلا يجوز فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة، كـ(يا فتايَ) بفتح الياء مخففة في المقصور، و(يا راميَّ) بفتحها مشددة ومدغمة في ياء المنقوص.

وكذا إذا كان المضاف إلى ياء النفس مضافًا إليه، كـ(يا غلامَ ابنيَّ)(١)، و(يا ابنَ أخِي)؛ فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة دون سائر الأوجه، إلا في (يا ابنَ أمِّ)، و(يا ابنَ عمِّ)؛ فإنهما لما كثر استعمالهما جاز فيهما حذفُ الياء، مع كسر الميم وفتحها، وقرئ بهما أيضًا في: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لَا ﴾(٢) [طه:٩٤].

وما ذكره الناظم في شرحه من أنه يجوز فيهما الأربعة الأوجه خلاف المشهور، وقيل: بل هو المشهور.

وَحَـذْفُ مَـا يَجُـوزُ فِـي النِّـدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: (رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي)(٣)

---

(١) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **غلامَ**: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **ابنيَّ**: مضاف إليه، وهو مضاف أيضًا، **والياء**: ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **ابن**: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **أمَّ**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا مجتزأ عنها بالفتحة، **لا**: حرف نفي. وفي الأعراف بحذف حرف النداء: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ ﴾[١٥٠].

(٣) ولا يجوز حذف حرف النداء إلا الياء، نحو: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]؛ لكونها أم الباب، وكل حرف نداء حذف في القرآن والسنة هو من هذا الباب.

وَإِنْ تَقُــلْ: (يَــا هَــذِهِ) أَوْ (يَــا ذَا) فَحَــذْفُ (يَــا) مُمْتَنِــعٌ بِــا هَــذَا

أي: أنه يجوز حذف حرف النداء مفردًا كان المنادى أو مضافًا، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[(١)] [يوسف: ٢٩]، و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[(٢)] [الزمر: ٤٦]، إلا إذا كان المنادى اسمَ إشارة، كـ(هذا)، و(هذه)، و(هؤلاء)، فلا يجوز عند البصريين كما ذكره الناظم، وأجازه الكوفيون وابن مالك وأتباعه[(٣)].

تنبيهٌ

ومفهوم اقتصار الناظم على اسم الإشارة أن حذف حرف النداء يجوز مع

---

(١) **الإعراب: يوسف**: منادى مفرد علم بأداة نداء محذوفة، وهو مبني على الضم في محل نصب على النداء، **أعرض**: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبا تقديره: أنت، **عن**: حرف جر، **هذا**: **الهاء**: للتنبيه، **وذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بـ(أَعرِضْ)، والجملة وما قبلها مقول القول لفعل محذوف تقديره: (قال: يوسف...إلخ).

(٢) **الإعراب: قل**: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **اللهم**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب على النداء، والميم المشددة عوض عن حرف النداء (يا)، **فاطر**: نعت للمنادى، وهو مضاف، **السماوات**: مضاف إليه، **والأرض**: **الواو**: حرف عطف، **الأرض**: معطوف على (السماوات) مجرور مثله.

(٣) والصواب هو قول البصريين، وزاد ابن هشام عدم جواز حذف حرف النداء في النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، ولفظ الجلالة، إلا إذا عوِّض بالميم، نحو: (اللهمَّ)؛ إذ أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهما (الياء) و(الميم).

النكرة المقصودة، وهو مذهب الكوفيين، نحو: ((**ثَوْبِيْ حَجَرُ**))[(١)]، ومنعه البصريون أيضًا، فلا يقال في (يا رجلُ): (رجلُ ادْخُلْ).

بَابُ التَّرْخِيمِ[(٢)]

وَإِنْ تَشَا التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَا ... فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْفَرِدَا

وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ ... وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ[(٣)]

تَقُولُ: (يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا) ... كَمَا تَقُولُ فِي (سُعَادَ): (يَا سُعَا)

---

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعًا برقم: (٢٧٨ و٣٤٠٤) ومسلم: (٣٣٩)، انظر "شرح الأشموني"، و"حاشية الصبان" (٣/ ١٣٦)، ورواية البخاري في **كتاب الغسل** (٣٠- **باب ثوبي يا حجر**) بإثبات ياء النداء، ومسلم (١٨- **باب جواز الاغتسال عريانًا في الخلوة**).

(٢) **الترخيم لغة**: الترقيق والتحسين، **واصطلاحًا**: هو حذف آخر الكلمة تخفيفًا على وجه الخصوص، وسمي (ترخيمًا)؛ لتليين المنادِي صوته بحذف الحرف، وهو على ثلاثة أقسام على المعنى العام: ١- ترخيم الضرورة، ولا يكون إلا في الشعر، نحو **قول الشاعر**:

الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مَالِ لِيْلَةَ الْجُوعِ

الشاهد: (بن مالك)، فرخمه بحذف آخره، و**قول الآخر**:

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ ... لِيَسْلبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنُ حِنْظَلِ

فأصله: (يا مالك بن حنظلة)، فحذف الكاف في الأول، والتاء في الثاني.

٢- ترخيم التصغير، وسيأتي معك، ٣- ترخيم النداء، وهذا ما نحن بصدده.

(٣) أي: حركاته.

أي: يجوز الترخيم في النداء وهو حذف آخر الاسم في المنادى تخفيفًا.

ولجوازه شروط **منها**:

- أن يكون معرفة، أي: علمًا، فلا ترخَّم النكرة، مقصودة كانت أو غير مقصودة؛ فلا يقال في (راكب)، أو (فارس): (يا راك)، و(يا فار)، وشذَّ قولهم: (يا صاح)، كما سيأتي، فإن كان (فارس) علمًا جاز ترخيمه.

- **ومنها**: أن يكون مفردًا؛ فلا ترخم المركب تركيب مزج، كـ(سيبويه)، أو إضافةٍ، كـ(عبد الله).

- **ومنها**: أن يكون رباعيًّا فأكثر، كما سيأتي، كـ(جعفر)، و(زينب)، و(عامر)، و(سعاد)؛ فتقول فيها: (يا جعفَ)، و(يا زينَ)، و(يا عامِ)، و(يا سعا)، بحذف أواخرها مع إبقاء حركة ما قبله، وهو معنى قوله: (ولا تغير ما بقي من رسمه)، أي: من حروفه المرسومة.

وسكون الياء من (بقي) للضرورة، ويجوز أن يقرأ بفتح القاف للضرورة.

وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ: (يَا عَامُ) بِضَمِّ الْمِيمِ[1]

أي: ويجوز أن يجعل ما بقي من الاسم بمنزلة الاسم التَّام، فيضمُّ، فيقال:

---

(١) وفيه أن الترخيم على لغتين: لغة من ينتظر، نحو: (يا عامِ) بالكسر، أي: بإبقاء ما كان عليه الاسم قبل، ولغة من لا ينتظر، نحو: (يا عامُ) بالضم، وهذا إذا كان غير مختوم بالتاء، أما إذا كان مختومًا بها فيشترط فيه التعيين والإفراد، نحو: (يا ثبة).

(يا عامُ) بضم الميم، و(يا جعفُ)[١] بضم الفاء.

وَأَلْـــقِ حَـــرْفَيْنِ بِـــلَا غُفُـــولِ مِـــنْ وَزْنِ فَعْـلَانَ وَمِـــنْ مَـفْـعُـــولِ

تَقُولُ فِي (مَرْوَانَ): (يَا مَـرْوَ اجْلِسِ) وَمِثْلُهُ: (يَا مَنْـصُ) فَافْـهَـمْ وَقِسِ[٢]

أي: وإذا أردت ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف من حروف العلة مسبوق بثلاثة أحرف فأكثر، كـ(مروان) و(سلمان) و(منصور)، وكذا (مسكين) - علمًا لشخص - فاحذف حرف العلة مع الآخر أيضًا، كما مثَّل به الناظم، بخلاف نحو: (سعاد)، و(ثمود)، و(سعيد)؛ فإن حرف العلة لا يحذف؛ لأنه غير مسبوق بثلاثة أحرف، وهذا مفهوم من قوله: (من وزن فعلان ومن مفعول).

تنبيهٌ

شرط حذف حرف العلة مع الأخير: أن يكون قبله حركة من جنسه، بخلاف نحو: (فرعون)، فلا يحذف الواو منه؛ إذ ليس من وزن (فعلان)، ولا (مفعول).

---

(١) **الإعراب: يا**: حرف نداء، **جعفُ**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، وهي لغة من لا ينتظر.

(٢) وهذ بشرط أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدًا من حروف (سألتمونيها)، كـ(مروان)، و(سلمان)، وأن يكون معتلًّا ساكنًا وقبله ثلاثة أحرف فأكثر.

وَلَا تُرَخِّمْ (هِنْدَ) فِي النِّدَاءِ وَلَا ثُلَاثِيًّا خَلَا مِنْ هَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءً فَقُلْ فِي (هِبَةٍ):(يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلْ)

أي: لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، كـ(هند)، و(دعد)، و(عمرو)، و(زيد)، فإن كان فيه تاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا[١]، أي: ثنائيًّا كان بالحذف، كـ(هبة)، أو ثلاثيًّا، كـ(طلحة)، أو رباعيًّا، كـ(فاطمة)، أو أكثر.

وَقَوْلُهُمْ فِي (صَاحِبٍ): (يَا صَاحِ) شَذَّ[٢] لِمَعْنًى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

أي: أن قولَ العرب: (يا صاح) في: (يا صاحب) في الترخيم شاذٌّ؛ لأنه ليس بعلم؛ فالقياس أن لا يرخم، كما لا يقال في: (راكب)، و(فارس): (يا راك)، و(يا فار)، ولكنهم تسامحوا في: (يا صاحب)؛ لكثرة استعمالهم.

---

(١) أي: أن ما كان آخره مختومًا بالهاء يجوز ترخيمه ثلاثيًّا كان أو أكثر، ولك فيه اللغتان: الانتظار، وعدمه، ولا يحذف منه إلا حرف واحد، خلافًا لسيبويه.

(٢) أي: شذَّ في (صاحب)؛ لكونه نكرة؛ إذ الأصل في الترخيم المعرفة، لكن مع ذلك تُسُومِح فيه؛ لكثرة الاستعمال.

بَابُ التَّصْغِيرِ[١]

وَإِنْ تُـرِدْ تَصْـغِيرَ الِاسْـمِ المُحْـتَقَرْ ... إِمَّـا لِتَهْـوَانٍ، وَإِمَّـا لِصِـغَـرْ

فَضُـمَّ مَبْـدَاهُ لِهَـذِي الْحَادِثَـهْ ... وَزِدْهُ يَـاءً لِتَكُـونَ[٢] ثَالِثَـهْ

تَقُولُ فِي (فَلْسٍ): (فُلَيْسٌ) يَا فَتَى ... وَهَكَـذَا كُـلُّ ثُلَاثِـيٍّ أَتَـى

أي: وإذا أردت تصغير الاسم إما لإهانته، أي: تحقير شأنه وإن كان كبيرًا، كـ(جُمَيل) في (جَمِيل) بالجيم، وإما لكونه صغيرًا، أي: في نفسه، كـ(طُفَيل) في (طفل)، (فضُمَّ مبدأه)، أي: أوَّله لهذه الإرادة الحادثة، وزده ياء بعد ثانيه؛ لتكون ثالثة، وذلك بعد فتح ثانيه، فيكون وزنه (فُعَيل).

وهذا الوزن مطَّرد في كل اسم ثلاثي، سواء كان مفتوحَ الأول، كـ(فلس)، أو مكسوره، كـ(جير)، أو مضمومه، كـ(قُفل) ساكن الوسط كما مثلنا به، أو محركًا، كـ(عُمَرَ، وكَتِفٍ، ورَجُلٍ، وصُرَد، وعُنُقٍ، وعِنَبٍ، وإِبِلٍ) فهذه العشرةُ الأوزان

---

(١) **التصغير لغة**: التقليل، **واصطلاحًا**: تغير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة وهيئاتها، فيحولها إلى وزن (فعيل)، أو (فعيعل)، أو (فعيعيل).

* *فائدة*: التصغير إنما يكون في الأسماء المعربة؛ فلا يكون في نحو: (هذا)، و(هذه) من المبهمات والمبنيات، كالضمائر، والموصولات، والأفعال، والحروف، ولا بد في الاسم المصغر أن يكون قابلًا للتصغير، وأن يكون أصل الاسم خاليًا من التصغير، أي: لا يكون من نحو (المسيطر).

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (تتبدى)، وفي (أ): (تبْديها).

تصغر كلها على (فُعَيل)[١].

وَإِنْ يَكُــنْ[٢] مُـؤَنَّثًــا أَرْدَفْتَــهُ هَــاءً كَمَــا تُلْحِــقُ لَــوْ وَصَــفْتَــهُ
فَصَــغِّرِ (النَّــارَ) عَلَــى (نُوَيْــرَهْ) كَمَــا تَقُــولُ: (نَــارُهُ مُنِيــرَهْ)
وَصَــغِّرِ الْقِــدْرَ وَقُــلْ: (قُدَيْــرَهْ) كَمَــا تَقُــولُ: (قِــدْرُهُ كَبِيــرَهْ)

أي: وإن يكن الاسم الثلاثي مؤنثًا عاريًا عن تاء التأنيث وألف التأنيث، كـ(نار)، و(قدر)، و(عين)، و(أذن)، و(يد)، و(رجل)، و(كتف)، و(كبد)، و(ساق)، و(قدم) أردفته - أي: ألحقته - في التصغير ياء التأنيث، كما تُلحق الياء في الوصف؛ لأن التصغير نوع من الوصف، فتقول: (نُوَيْرة)، و(قديرة)، كما تقول: (ناره منيرة)، و(قدره كبيرة)، وهكذا الباقي.

واحتُرِزَ بالثلاثي عن الرباعي، كـ(زينب)، و(عقرب)؛ فإن التاء لا تلحقه في التصغير، وإن لحقته في الوصف.

تنبيهٌ

ما ذكره الناظم من وجوب إلحاق التاء في التصغير مشروط بأن لا يؤدي إلى اللبس، فإن التبس لم تلحقه، كـ(خَمْس) في العدد المؤنث، و(شجر)، و(بقر)، ونحو ذلك من أسماء الجنس الذي لا يفرق بينه وبين واحده إلا بالتاء؛ فيقال

---

(١) أو (فعَيْعل)، أو(فعيعيل)، وله أبواب خاصة في الصرف، فليُبحث عنه هناك.

(٢) أي: هذا الثلاثي.

فيه: (خُمَيس)، و(شُجير)، و(بُقير) بلا هاء؛ إذ لو قيل: (خميسة)، و(شُجَيرة)، و(بقيرة) لالتبس بتصغير (خمسة) للعدد المذكور، و(شجرة)، و(بقرة) في الواحد.

تنبيهٌ آخر

قد جاءت ألفاظٌ من المؤنث الثلاثي العاري عن تاء التأنيث مصغرة من غير إلحاق تاء التأنيث، مع عدم اللبس، فتحفظ ولا يقاس عليها، كـ(حَرْب)، و(دِرْع)، للحديد، و(قوس)، و(فرس)، و(إبل)، و(ذود) لما بين الثلاث إلى العشر من الإبل، و(ناب) للمسنة من الإبل، (ونَعل)، و(عَرْس)[1]، و(غَرْب) للدلو الكبير، فيقال: (حُرَيْب)، و(دُريع)، و(قُويس)، و(فُرَيس)، وهكذا الباقي.

والقياس إلحاق التاء بها، كما تُلحق بها في الوصف فِي قولهم: (حرب كريهة)، و(درع سابغة)، ونحو ذلك.

تنبيهٌ آخر

دخل في إطلاق الناظم (المؤنث) ما فيه ألف التأنيث مقصورة، كـ(حُبلى)، وممدودة، كـ(حمراء)، مع أنه لا تلحقه التاء في التصغير، بل تبقى ألفه كما تبقى

(١) كذا في (ب) بفتح العين، وفي المخطوطة بكسرها.

تاء التأنيث في المؤنث بها، كـ(حمزة)، و(طلحة)[١]، فمراد الناظم المؤنث المعنوي[٢]، كما مثل به.

وَصَغِّرِ الْبَابَ فَقُلْ: (بُوَيْبُ) وَ(النَّابَ) إِنْ صَغَّرْتَهُ: (نُيَيْبُ)
لِأَنَّ (بَابًا) جَمْعُهُ: (أَبْوَابُ) وَ(النَّابُ) أَصْلُ جَمْعِهِ: (أَنْيَابُ)[٣]

أي: إذا صغرت الثلاثي الذي ثانيه ألف قلبتها واوًا إن كانت منقلبة عن واو، كـ(باب)، أو ياء إن كانت منقلبة عن ياء، كـ(ناب) للضرس، فتقول: (بُوَيب)، و(نُيَيب)؛ لأن أصل (باب) - بالباء الموحدة - (بَوَب) محركًا، وأصل (ناب) - بالنون - (نَيَب) محركًا أيضًا؛ لأن قاعدة التصريف: أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، فإذا صُغِّر الاسم وضُم أوله زال السبب الموجب لقلبهما وهو انفتاح ما قبلهما، فترد الألف التي أصلها الواو واوًا، والألفُ التي أصلها الياء ياءً، كما يُرَدُّ كل واحد منهما إلى أصله في جمعه؛ لزوال السبب المذكور؛ فيقال: (أبواب)، و(أنياب).

---

(١) المؤنث الذي ذكره الناظم مقيد بالثلاثي؛ لكون حديثه عن الثلاثي، وذلك ظاهر من قوله: (وهكذا كل ثلاثي أتى) أما (حبلى)، و(حمراء)، وما كان ألفه مقصورة فرباعي، وبالتالي لا يوجد إطلاق كما أشار الشارح.

(٢) مراد الناظم المؤنث المعنوي الثلاثي؛ لأن (زينب) مؤنث معنوي رباعي، إلا أن التاء لا تلحقه في التصغير، وإن لحقته في الوصف.

(٣) أي: تجمع وتصغَّر؛ لكون الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصلها.

تَنْبِيهٌ

يقال في نحو: (ثوب)، و(بيت): (ثُوَيب)، و(بُيَيْت) بلا قلب، بخلاف نحو: (ريح)، و(قيمة)، فيقال فيهما: (رُوَيح)، و(قُوَيمة)، وشذَّ فِي (عيد): (عُيَيد)؛ لأنه من (عاد يعود)، ويجوز كسر الأول من نحو: (بِيَيت)، و(عِيَيد)، وكذا يقال في نحو: (حدٍّ)، و(مدٍّ) من المضعف: (حُدَيد)، و(مُدَيد) بفك الإدغام؛ لحيلولة (ياء) التصغير بين المثلين.

تَنْبِيهٌ آخِرٌ

تعرض الناظم لثاني الثلاثي المعتل، ولم يتعرض لثالثه إذا كان مقصورًا، كـ(فتى)، و(عصا)، أو صحيحًا آخره واو، كـ(دلو)، والحكم في الجميع أن تقلب ياء، وتدغم فيه ياء التصغير، فيقال: (فُتَيٌّ)، و(عُصَيٌّ)، و(دُلَيٌّ).

ولما انتهى تصغير الثلاثي ذكر ما زاد عليه بقوله:

وَ(فَاعِلٌ) تَصْغِيرُهُ (فُوَيْعِلُ)[1] كَقَوْلِهِمْ فِي (رَاجِلٍ): (رُوَيْجِلُ)

أي: وكل اسم رباعي بالزيادة ثانيه ألفٌ فتصغيره (فُوَيْعِل) بقلب ألفه واوًا؛

(١) وهذا يسمى (ثلاثيًّا مزيدًا عليه حرف الألف)، وتقلب ألفه واوًا، نحو: (قابل)، تقول: (قويبل)، كتصغيرك لفاعل على (فويعل)، أما الرباعي المجرد فتقول فيه من (فعلل) إلى (فعيلل)، وتسمى هذه بـ(أوزان التصغير). قاله الخضري.

لانضمام ما قبلها، كـ(رُوَيجِل) بالحاء، أو بالجيم، و(فُوَيرس) فِي (فارس)، و(عُوَيمِر) فِي (عامر).

تَنْبِيهٌ

أما الرباعي المجرد، كـ(جعفر) فتصغيره على (فُعَيعِل)، كـ(جُعَيفر)، ولم يذكره الناظم.

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ ... فَاقْلِبْهُ[1] يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ

تَقُولُ: (كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ) ... وَ(كَمْ دُنَيْنِيرٍ[2] بِهِ سَمَحْتُ)

أي: وإن تجد الألف من بعد ثاني الاسم الزائد على الثلاثة - سواء كانت ثالثة، كـ(غزال)، و(غُراب)، و(كتاب)، أم رابعة، كـ(دينار)، و(مثقال) - فاقلب ذلك الألف ياء بعد زيادة ياء التصغير ثالثة له، (ولا تقف)، أي: ولا تتوقف، فتقول: (غُزَيِّل) بإدغام الياء المبدلة من الألف في ياء التصغير، والثانية المبدلة من الألف.

---

(١) أي: الألف.

(٢) هذا إذا كانت الألف بعد الحرف الثالث تأتي بياء تصغير ثانية، كما هو الحال في: (دينار)، تقول: (دنينير).

تنبيهٌ

إنما قلبت الألف ياء من نحو: (غزال)؛ لوجوب فتح ما قبلها، فوقعت بعد ياء التصغير الساكنة، ومن نحو: (دينار)؛ لوقوعها بعد كسر، وأصل (دينار): (دِنَّار)، فانفك الإدغام في: (دنانير)، و(دُنَيْنير).

تنبيهٌ

لا يختص (فُويعل) أو (فُعَيِّل) - بالتشديد - و(فُعَيْعِل) بما ثانيه أو ثالثه أو رابعه ألف، بل وبما ثانيه أو ثالثه أو رابعه واو أو ياء كذلك، كـ(جوهر)، و(زينب)، و(عمود)، و(سعيد)، و(منصور)، و(مسكين)[١]؛ فيقال: (جُوَيهِر، وزُيَينب، وعُمَيِّد، وسُعيِّد، ومُنَيصير، ومُسَيْكين) بقلب الواو والياء ياء.

وَقُلْ: (سُرَيْحِينٌ) لِـ(سرحانٍ) كما[٢] تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: (سَرَاحِينُ الْحِمَى)

وَلَا تُغَيِّرْ فِي (عُثَيْمَانَ) الْأَلِفْ وَلَا (سُكَيْرَانَ) الَّذِي لَا يَنْصَرِفْ[٣]

أي: وإذا صغرت ما جاء على وزن (فعلان)، فإن كان مما ينصرف - اسمًا

---

(١) ذا في (ب)، وفي المخطوطة: زيادة (كذلك).

(٢) هذا إذا كانت الألف رابعة، وكان على وزن (فعلان)، فتُقلب ياءً، كما هو الحال في (سرحان).

(٣) أي: إذا كانت الألف رابعة، وكان الاسم مما لا ينصرف كما هو الحال في (عثمان)، فإنك تأتي بياء زائدة، ولا تغير الألف، وهكذا في السداسي.

كان، كـ(سرحان) بمهملتين للذئب، و(سلطان)، و(شيطان)، أو وصفًا، كـ(نَدمان) - قلبت ألفه ياء، فتقول: (سُرَيْحِين)، كما تقول في جمعه: (سراحين) مُكَسَّرًا، وإن كان مما لا ينصرف - علمًا كان، كـ(عثمان)، و(عمران)، أو وصفًا مؤنثُهُ (فعْلى)، كـ(سكران)، و(غضبان) - لم تغير ألفه؛ لتبقى علة منع الصرف فيه؛ فتقول: (عثَيمان)، و(سكيرانُ)، و(غضيبان).

وَهَكَـذَا (زُعَيْفِـرَانُ) فَاعْتَبِـرْ ... بِـهِ السُّـدَاسِيَّاتِ وَافْقَـهْ مَـا ذُكِـرْ

أي: وهكذا لا يُغيِّرُ ألفُ الاسم السداسي المزيد في آخره ألف ونون، فإن كان مصروفًا، كـ(زعفران)، (فاعتبر به السداسيات)، أي: قسها [عليها][(١)]، والمراد ما قبل الألف والنون وفيه أربعة أحرف، كـ(مرطبان)، فتقول: (زعيفران)، و(مُريطِبان).

وَارْدُدْ إِلَى المَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ[(٢)] ... مِـنْ أَصْـلِهِ حَـتَّى يَعُـودَ مُنْتَصِـفْ

كَقَـوْلِهِمْ فِـي (شَـفَةٍ): (شُـفَيْهَةْ) ... وَ(الشَّـاةُ) إِنْ صَـغَّرْتَهَا: (شُـوَيْهَةْ)

أي: وإذا أردت تصغير الاسم الثنائي بالحذف رددت إليه ثالثه المحذوف، مذكرًا كان، كـ(دم)، و(أب)، و(أخ)، أو مؤنثًا، كـ(يد) و(شفة) و(شاة)، فتقول: (دُمَيٌّ)، و(أُبَيٌّ)، و(أُخَي)، و(يُدَيَّةٌ)، و(شُفَيهَةٌ) و(شُوَيْهَةٌ)، وإنما رددنا إليه ثالثه

---

(١) سقطت هذه اللفظة من المخطوطة.

(٢) أي: يعود رباعيًّا وعلى أقل أوزان التصغير، وهو (فعيل).

المحذوف[(١)]؛ ليُمكنَ منه بناءُ (فُعيل)، فيصير رباعيًّا بياء التصغير، ولعلَّه المعني بقوله: (حتى يعود منتصف)، أي: رباعيًّا له نصفٌ صحيحٌ؛ لأنه أقل أبنية التصغير.

تنبيهٌ

ومن هذا يؤخذ أن مراده الثلاثي، ومثَّل بما حذفت لامه، كـ(شاة)، و(شفة) مع أن حكم ما حذف فاؤه كذلك؛ فيقال في: (عِدة)، و(زِنة): (وُعَيدَة)، و(زُيينة) برد فائهما، وكذا يقال في نحو: (مَيْت) - بالتخفيف -: (مُوَيِّت)[(٢)] بالتشديد على مذهب سيبويه، **وقال يونس**[(٣)]: ((لا يرد إليه ما حذف)). ولا ترد الهمزة اتفاقًا في نحو: (مُكرِم)، أصله: (مُؤكرم)، فيقال: (مُكَيْرِم).

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (المحذوفة)، ولعله تصحيف.

(٢) كذا بالواو، وفي كتب النحو تصغير (ميت): (مُيِيت)، **قال سيبويه** في (**باب التصغير**): فمن ذلك قولك في (ميت): (مُيَيت)، وإنما الأصل (ميِّت)، غير أنك حذفت العين. " الكتاب " (٣/ ٤٥٦)، و[المساري: صـ(٢٢٥)].

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء أبو عبد الرحمن، (٩٤- ١٨٢هـ) (٧١٣- ٧٩٨م)، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، من كتبه: " معاني القرآن "، و" اللغات والنوادر "، و" الأمثال ". "الأعلام" (٩/ ٣٤٤).

بَابُ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ

وَأَلْـحِقِ فِـي التَّصْـغِيرِ مَـا يُسْـتَثْقَلُ ... زَائِـدُهُ وَمَـا تَـرَاهُ يَثْقُـلُ

وَالْأَحْـرُفُ اللَّاتِـي تُـزَادُ فِـي الْكَلِـمْ ... مَجْمُـوعُهَا قَوْلُكَ: (يَا هَـوْلُ اسْتَنِمْ)

تَقُـولُ فِـي (مُنْطَـلِقٍ): (مُطَـيْلِقُ) ... فَـافْهَـمْ، وفِي (مُرْتَـزِقٍ): (مُرَيْـزِقُ)

وَقِيـلَ فِـي (سَـفَرْجَلٍ): (سُـفَيْرِجُ) ... وَفِي (فَتًى مُسْتَخْرِجٍ): (مُخَيْرِجُ)[1]

سبق أن للتصغير ثلاثة أوزان: (فُعيل) وهو للثلاثي، كـ(فليس)، و(فُعيعِلٌ)، ومثله: (فويعل) للرباعي، كـ(جعيفر)، و(رويجل)، و(فُعَيعِيل)، وهو للخماسي الذي رابعه ألف، أو واو، أو ياء، كـ(دنينير)، فإذا أردت تصغير الاسم الخماسي الذي رابعه حرف صحيح ألقيتَ زائده إن كان خماسيًّا بالزيادة، كـ(منطلق)، أو خامسه إن كان مجردًا عنها، وهو المراد بقوله: (وما تراه يثقل)، أي: من المجرد؛ لأنه الذي حصل به التثقيل، وهو اللام من (سفرجل) مثلًا؛ ليعود الاسم رباعيًّا، فيُمكِنُ منه وزن (فعيعل)، فتقول في (مُنطلِق): (مُطَيلق) بحذف

(١) **خلاصة هذا الباب:** هي أنه إذا كانت الكلمة خماسية وكلها أصول وفيها حرف واحد زائد حُذِفَ هذا الحرف، كـ(مدحرج)، فتقول: (دُحيْرج)، وإن كان في الكلمة حرفان زائدان حُذِفَ الزائد الذي ليس فيه فائدة، ويبقى ما كان فيه فائدة، وإن كان أكثر من خمسة أحرف وفيها ثلاثة زوائد حُذِفَ الزائدان، ويبقى الواحد الذي فيه فائدة، كـ(مُخيْرج) من أصل (مستخرج)، وهكذا، فقس.

النون، واختُصت بالحذف دون الميم؛ لدلالة الميم على بناء اسم الفاعل، فلم تحذف؛ لئلا يفوت البناء بحذفها، وكذا تقول في تصغير (مُرْتَزِق): (مُرَيزِق) بحذف التاء دون الميم؛ لما ذكرناه، نَعَم يجب حذفها - أي: الميم - في نحو: (مُدَحرج)؛ لأنها زائدة؛ فتقول: (دُحَيرج)، بخلاف نحو: (مدخل)، فتقول: (مُدَيخل)، وتقول في (سفرجل): (سُفَيرج)، بحذف اللام؛ لأن بها حصل ثَقِلُ الاسم. وكذا إذا صغرت السداسي حذفت منه حرفين من حروف الزيادة؛ ليعود رباعيًّا، فتقول في (مستخرج): (مُخَيرج) بحذف السين والتاء، دون الميم.

تنبيهٌ

قوله: (**زائده**): يجوز نصبه بدلًا من (ما يستثقل)، ورفعه خبر مبتدأٍ محذوف، أي: وهو زائده.

وكل ما وجب حذفه في التصغير من زائد أو أصل وجب حذفه في جمع التكسير، فتقول: (مطالق)، و(مرازق)، و(مخارج)، و(سفارج) .

ولمَّا أمرَ الطالب بإلقاء الزوائد ذكر حروف الزيادة؛ ليتعلم، وهي عشرة، يجمعها كما قال: (يا هول استنم)، أي: اسكن، وفي نسخ: (سائل وانتهم)، أي: واحرص على السؤال، ومعنى تسميتها بـ(حروف الزيادة): أن الحرف الزائد على الأصول لا يكون إلا منها، لا أنها تكون أبدًا زائدة؛ لأنها قد تكون أصولًا.

تنبيهٌ آخر

اعلم أنه لا يُعرف الزائدُ من الأصلي إلا بمعرفة الميزان، وهو: أن يعبر عن أولِ أصول الكلمة المجردة بفائها، وعن ثاني أصولها بعينها، وعن ثالثها بلامها، وكذا رابعها، فيقال في وزن (خرج): (فعلَ)، وفي وزن (دحرج): (فعلل)، وفي وزن (فَلْس): (فَعْلٌ)، وفي وزن (جعفر): (فعللٌ)، وهكذا.

وأما الزائد لغير تكرار فيعبر عنه بلفظه؛ فيقال في وزن (انطلق): (انفعل)، وفي وزن (مُنطلق): (مُنفعل)؛ لأن أصوله: (طلقَ)، وفي (ارتزق): (افتعل)، وفي وزن (مرتزق): (مفتعلٌ)؛ لأن أصوله: (رزقَ)، وكذا في: (استخرج)، و(مستخرج): (استفعلَ)، و(مُستفعل)؛ لأن أصوله: (خرجَ). وأقوى الدلالة على زيادة الحرف سقوطه في بعض التصاريف كما ذكرناه.

وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّعْوِيضِ[1] وَالْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهِيضِ
كَقَوْلِهِمْ: (إِنَّ الْمُطَيْلِيقَ أَتَى) وَ(اخْبِ السُّفَيْرِيجَ إِلَى فَصْلِ الشِّتَا)

أي: ويجوز أن تزاد ياءٌ قبل الآخر على ما حُذف منه حرف وهو الخماسي، أو حرفان وهو السداسي المردودان إلى أربعة؛ ليصحَّ فيها وزن (فُعيعل)، فيقال فيهما: (فعيعيل)، كما مثَّل به بزيادة الياء عوضًا عن المحذوف، وجبرًا له.

---

(١) أي: عوضًا عن الحرف المحذوف، فتقول: (سفيريج) في: (سُفيرج) الذي أصله: (سفرجل)، وهكذا، فقس في كل ما كان على وزن (فعيعيل).

و(المهيض): المكسور، اسم مفعول، كـ(المبيع) من (هاض العظم) إذا كسره ولم يُبِنْهُ.

تنبيهٌ

فهم من قوله: (وقد تزاد) جواز ذلك، وأما ما سبق من نحو: (دُنينير)، و(قُرَيطيس)، فيجب ثبوت الياء فيه؛ لأنها تدل على الألف الرابع؛ ويأتي هذا أيضًا في الجمع المكسر، فيجب ثبوت الياء في نحو: (دنانير)، ويجوز في نحو: (مَطاليق)، و(سفاريج).

وَشَـــذَّ مِـمَّـــا أَصَّـــلُوهُ (ذَيَّـــا) تَـصْـغِيرُ (ذَا)، وَمِـثْـلُـهُ: (الـلَّـذَيَّـا)

أي: أن الأصل في التصغير اختصاصه بالأسماء الظاهرة؛ لتمكنها في الإعراب، وشذَّ عن هذا الأصل تصغيرُ أسماء الإشارة، والموصولات، ولهذا خالفوا فيها قاعدةَ التصغير، ففتحوا أولها، وزادوا في آخرها ألفًا[(١)]، فقالوا في تصغير (ذا)، و(تا)، و(ذين)، و(تين)، و(هؤلاء): (ذَيَّا)، و(تَيَّا)، و(ذَيَّانِ)، و(تيَّانِ)، و(هؤلَيَّا)، وفي تصغير (الَّذي)، و(الَّتي): (اللَّذيَّا)، و(اللَّتيَّا) بفتح اللام[(٢)].

---

(١) عوضًا عما فاتها من ضم أولها.

(٢) ولم يسمع من العرب إلا هذه المذكورة هنا: خمسة من أسماء الإشارة، وخمسة من الأسماء الموصولة، ولكونها شاذة فلا يقاس عليها.

وَقَوْلُهُمْ أَيْضًا: (أُنَيْسِيَانُ) شَذَّ كَمَا شَذَّ (مُغَيْرِبَانُ)
وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْذَى فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّا

أي: وشذ أيضًا تصغيرهم (إنسانٌ) على (أنيسيان)، و(مغرب) على (مغيربان)؛ لما سبق أن قياس (إنسان): (أُنَيْسِينٌ)، كـ(سُرَيْحين) في (سِرحان)، وقياس (مغرب): (مغيرب)، كـ(جعفر) في (جُعَيفر)، لكن مثل هذا يحفظ ولا (يُحذى) عليه، أي: لا يقاس عليه.

تنبيهٌ

ومما شذَّ أيضًا: قولُهم في تصغير (رجل): (رُوَيجلٌ)، وقياسه: (رُجَيل)، وفي (صُبْيَةٍ)، و(غِلْمَة) جمعًا: (أُصَيْبِيةٌ)، و(أُغَيْلِمَةٌ)، وقياسه: (صُبَيَّةٌ) بتشديد الياء، كتصغير (قَرْيَة): (قُرَيَّة)، و(غُلَيْمَةٌ)، وفي (ليلة): (لُيَيْلِيَةٌ)، وقياسه: (لُيَيِّلَةٌ)، وفي (عَشية): (عُشَيْشِيَةٌ)، وقياسه: (عُشَيِّيَةٌ) بياءين: الأولى: مكسورة مشددة، والثانية: مفتوحة مخففة، كتصغير (قبيلة): (قُبَيِّلَةٌ).

بَابُ النَّسَبِ(١)

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبْ ... أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ
فَشَدِّدِ الْيَاءَ بِلَا تَوَقُّفِ ... مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
تَقُولُ: (قَدْ جَاءَ الْفَتَى البَكْرِيُّ) ... كَمَا تَقُولُ: (الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ)
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ هَاءٌ فَاحْذِفِ ... كَمِثْلِ: (مَكِّيٍّ) وَ(هَذَا حَنَفِي)

أي: إذا نسبت اسمًا إلى أب، أو إلى قبيلة، أو بلد، أو نحوهما ألحقت في آخره ياء النسب، وهي مشددة مكسور ما قبلها، وإنما شدَّدوها؛ لئلا تلتبس بياء النفس، وإن كان فيه تاء تأنيث، كـ(مكة)، و(البصرة) حذفتها؛ لئلا يجتمع في اسم زيادتان متطرفتان كل منهما يقع عليه الإعراب، فتقول: (قرشي)، و(بكري)، و(مكي)، و(بصري)، كما مثَّل به، فـ(البكري) مثال للمجرد عن الهاء، و(البصري) لما فيه الهاء، وفي بعض النسخ - هنا - اضطراب.

تَنْبِيهٌ

إذا ألحقت الاسم ياء النسب أحدثت فيه تغيير لفظه وتغيير معناه؛ لأنها

---

(١) **وتعريفه**: إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم تدل على نسبته إلى المجرد عنها، **والغرض منه**: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك في نسبته إلى موطنه، كـ(حضرمي)، و(قاهري)، أو قبيلته، كـ(قرشي)، أو إلى فن اشتهر به، أو إلى علم، أو إلى صنعة، وغير ذلك.

تصير هي حرف الإعراب، ويصير آخره حشوًا مكسورًا، وتصير[١] المعرفة نكرة، والجامد مشتقًّا حين ينعت به، ويرفع الفاعل[٢]، كـ(مررت برجل هاشمي أبوه)[٣]، والله أعلم.

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ (فَتَى) أَوْ وَزْنِ (دُنْيَا) أَوْ عَلَى وَزْنِ (مَتَى)
فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَاوَا وَعَاصِ مَنْ مَارَى وَدَعْ مَنْ نَاوَى
تَقُولُ: (هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ) وَ(كُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ)

أي: وإن يكن المنسوب إليه مقصورًا ثلاثيًّا، كـ(الفتى)، و(العُلى)، أو كـ(مُنى) مما ألفه مجهولة، أو رباعيًّا ثانيه ساكن، كـ(دنيا)، و(حُبلى) أبدلت ألفه واوًا، فتقول: (فتويٌّ)، و(علويٌّ)، و(دنيويٌّ)، و(حبلويٌّ)[٤].

فَائِدَةٌ

(**المِراء**): الجدال. و(**المناوأة**): المعارضة؛ لأن (النوى): القصد البعيد.

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (ويصير) بالياء.

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (وترفع) بالتاء.

(٣) **الإعراب: مررت**: فعل ماض وفاعله، **برجل**: جار ومجرور متعلقان بـ(مررت)، **هاشمي**: صفة لـ(رجل) مجرور مثله، **أبوه**: فاعل مرفوع لـ(هاشمي)، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه.

(٤) وهناك وجه آخر، وهو الحذف، وهو الأرجح، نحو: (فَتِيٌّ) و(دَنِيٌّ) و(حَبَلِيٌّ).

و(**المُعرق**) - بالعين المهملة -: الأصيل، من قولهم: (أعرَقَتِ الشجرة) إذا مدَّت عروقها في الأرض. و(**الموبق**): المهلك.

تنبيهٌ

عبارته توهم أن القلب في نحو: (دنيا) واجب، كألف المقصور الثلاثي، وليس كذلك، بل يجوز في ألفه الحذف، كَـ(دُنْيِيٍّ)، و(حُبليٍّ)، بل هو أفصح من القلب، ويجوز فيه أيضًا وجه ثالث، وهو القلب مع إدخال ألف، كـ(دنياوي)، و(حُبلاوي)، ولكنه ضعيف.

تنبيهٌ آخر

فهم من اقتصاره على وزن (فتى)، و(دُنيا) أنه لا يجوز في ألف المقصور الخماسي والسداسي - كـ(مصطفى)، و(مستدعى) - إلا الحذفُ، ومن قال: (الهجرةُ المصطفوية) فقط أخطأ، وكذا لو كان ثاني الرباعي متحركًا لم يجز في ألفه إلا الحذف، كَـ(جَمَزَى) بالجيم والزاي: ضرب[1] من السير، وسكت عنه الناظم.

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (الضرب) بالألف واللام.

تنبيهٌ آخر

إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة، فإن كانت رابعة فأكثر، كـ(كرسي) وجب حذفها، أو ثالثة، كـ(عليٍّ)، و(عديٍّ)، أو ثانية، كـ(حيٍّ) وجب - أيضًا - قلبها واوًا؛ فتقول: (علويٌّ)، و(عدويٌّ)، و(حيويٌّ)، وإنما جعلنا قول الناظم: (هذا علوي) مثالًا للمنسوب إلى (العُلا)؛ ليطابق قوله: (وإن يكن مما على وزن فتى) مقصورًا.

تكملةٌ

أجحف الشيخ في هذا الباب، فترك أحكامًا كثيرة، كالمنسوب إلى نحو: (نَمِر)، وإلى المنقوص، وإلى الممدود، وإلى ما آخرُهُ ياءٌ مشددة كما سبق، وإلى (فَعِيلَة)، و(فُعَيْلَة)، وغير ذلك، مع أنه بسط في التصغير، والحاجة في علم الإعراب إلى أحكام النسب أشد من التصغير؛ لأن التصغير متمحِّض، أي: مستخرج من علم التصريف.

فأما في نحو: (نَمِر): فيجب فتح كسرته؛ لئلا يتوالى ياء بعد كسرتين، فيقال: (النَّمَرِيُّ)، و(السَّلميُّ) في (بني نَمِر)، و(بني سَلمة).

وأما المنقوص: فالقول فيه قريب من المقصور، أي: إن كانت ياؤه خامسة فأكثر، كـ(المشتريِّ) و(المستدعيِّ) حذفت، أو رابعة، كـ(القاضي) و(المعطي)

جاز قلبها واوًا، كـ(قاضَويٍّ)، والحذف أجود، أو ثالثة، كـ(الشجي) وجب قلبها واوًا، كـ(شجويٍّ)؛ لوجوب قلب كسرة ثانيه فتحة كما فتحت في (نمر).

وأما الممدود: فإن كانت همزته زائدة للتأنيث، كـ(صحراء)، و(حمراء) قُلبت واوًا، كـ(صحراوي)، أو أصلية وجب إبقاؤها، كـ(قُرَّائي) من القراءة، أو منقلبة عن أصل، كـ(كساء)، و(بناء) جاز فيه إبدالها واوًا، كـ(كَسويٍّ)، والحذف أجود.

وأما (فَعِيلة)، و(فُعَيْلَة) - بفتح الفاء وضمها، كـ(حنيفة)، و(جُهينة) -: فالنسب إليهما (فَعَليٌّ)، و(فُعَليٌّ) بحذف الياء مع تاء التأنيث.

وأما المضاف: فإن كان كنية، كـ(أبي بكر)، أو مصدَّرًا بـ(ابن)، كـ(ابن الزبير) فالنسبة إلى عجُزِهِ، فتقول: (بكري)، و(زُبيري)، وإن كان مركبًا، كـ(امرؤ القيس)، و(عبد الله) فالنسبة إلى صدره، كـ(امرئيٍّ)، و(عبديٍّ)، إلا إذا خيف اللبس من حذف عجزه، كـ(عبد مناف)، و(عبد الأشهل) فالنسبة إلى عجزه، كـ(أشهليٍّ) و(منافيٍّ)، وربما ركبوا النسبة من الصدر والعجز، فقالوا: (عبشميٌّ)، و(عبدريٌّ) في النسبة إلى (عبد شمس)، و(عبد الدار).

وأما الثلاثي المحذوف آخره، كـ(أب) و(أم): فيرد إليه المحذوف، كـ(أبوي)، و(دموي)؛ لقولهم في التثنية: (أبوان)، و(دموان)، ويجوز في نحو: (يد) الرد، كـ(يدوي)، وتركه، كـ(يديٍّ)؛ لأنهم لم يقولوا في تثنيته (يَدْيان)، بل (يدان) بغير رد.

وإذا نسبت إلى ثنائي الوضع: فإن كان ثانيه حرف مد، كـ(لَوْ) ضاعفت ثانيه، فقلت: (لَوِّيٌّ)، وإن كان صحيحًا، كـ(لم) جاز التضعيف وتركه، كـ(لَمِّيٍّ)، و(لَمِيٍّ)، والله أعلم.

وَانْسِبْ أَخَا الْحِرْفَةِ كَـ(الْبَقَّالِ) وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى (فَعَّالِ)

أي: ومما يقوم مقام ياء النسب وزنُ (فعَّال) بتشديد العين، ويختص - غالبًا - بأرباب الحِرَف، كـ(البقَّال) لمن يبيع البقل - وأما من يبيع البقول فـ(بقليٌّ) - و(البزار)، و(العطار).

﴿ فَائِدَةٌ ﴾

(**الحِرف**): الصناعات، يقال: (حرَفَ لعياله واحترف)، أي: اكتسب وكسب. و(**المضاهاة**): المشابَهة، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [التوبة:٣٠].

﴿ تَنْبِيهٌ ﴾

ما سبق في الباب هو القياس، وجاءت كلمات خارجة عن القياس، فتحفظ ولا يقاس عليها، كقولهم في النسب إلى (اليمن): (يمانٍ) بغير ياء، وجعلوا الألف بدلًا عنها، ولهذا لا يقال: (يمانيٌّ) بإثبات الياء؛ لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه، والقياس: (يمني)، وإلى (البحرين): (بحراني)، والقياس:

(بحريٌّ)؛ لأن علامة التثنية والجمع المذكر السالم تحذف للنسب، وإلى (صنعاء): (صنعاني)، والقياس: (صنعاوي)، كما سبق في (صحراوي)، وإلى (الرَّي)، و(مرْو): (رزويٌّ)، و(مروزيٌّ) بزيادة الزاي، والقياس: (رَيَويٌّ)، كـ(حيويٍّ)، و(مرْوِيٍّ)، ويقولونَ للرجل المسن: (دُهريٌّ)، وللمعطِّل: (دَهَري) بفتحها على القياس؛ للفرق بينهما.

بَابُ التَّوَابِعِ[1]

وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضًا وَالْبَدَلْ ... تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الْأُوَلْ

وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَهْ ... مَوْصُوفُهَا مُنَكَّرًا أَوْ مَعْرِفَهْ

تَقُولُ: (خَلِّ الْمَزْحَ وَالْمُجُونَا) ... وَ(أَقْبَلَ الْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا)

وَ(امْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ[2] ظَرِيفِ) ... وَ(اعْطِفْ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ)

أي: أن هذه الأربعة يتبعن ما قبلهن في إعرابه.

---

(١) **التوابع**: جمع (تابع)، وهو : المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، وأكثر النحاة على أن تعريفه عده، وإذا اجتمعت هذه التوابع يقدَّم النعت، وعطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، **قال السيوطي** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الَاسْمَاءُ الْأُوَلْ ... نَعْتٌ بَيَانٌ ثُمَّ تَوْكِيدٌ بَدَلْ

وَنَسَقٌ وَعِنْدَ الِاجْتِمَاعِ ... كَذَا تُرَتَّبُ عَلَى نِزَاعِ

(٢) فيه جواز إبدال النكرة من المعرفة.

ومثَّل لـ(العطف) بقوله: (خل المزح والمُجون) بضم الميم، وهو: الخروج من المزح إلى حد الخَلاعة بذكر ما يستحيا منه، (**والمَزح**): بفتح الميم، وسيأتي ذكر حروف العطف.

ومثَّل لـ(التوكيد)[١] بقوله: (وأقبل الحجاج أجمعون)، وهذا في تأكيد الجمع، والغالب أن يقال: (كلهم أجمعون)، لكن الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أشار بإفراده عن (كل) إلى جواز ذلك، ومنه: ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٢] [الحجر: ٥٩]، وتقول: (جاء الزيدان كلاهما)[٣]، و(الهندان كلتاهما) في التثنية، و(جاء الأمير نفسه) في المفرد، ولا يؤكد إلا المعرفة[٤]، كالأمثلة السابقة، وهي كلها أمثلة للتوكيد المعنوي.

---

(١) **التوكيد لغة**: مصدر (وكَّد)، **واصطلاحًا**: هو تابع يدل على أن معنى متبوعه حقيقي لا مجاز فيه ولا سهو ولا نسيان، وهو ضربان: لفظي، ومعنوي، **وتقريبه**: هو الرافع احتمال إرادة غير الظاهر.

(٢) **الإعراب: إنَّا**: حرف توكيد واسمها، **لمنجُّوهم**: **اللام**: لام المزحلقة، **منجُّو**: خبر (إن) مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وهو مضاف، **هم**: مضاف إليه، **أَجْمَعِيْنَ**: توكيد منصوب، وعلامة نصبه الياء.

(٣) **الإعراب: جاء**: فعل ماض، **الزيدان**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة، **كلاهما**: توكيد مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة، **وهما**: مضاف إليه.

(٤) هذا عند الكوفيين، خلافًا للبصريين؛ فإنهم يجيزون توكيد النكرة، كقولك: (جاء رجلٌ رجلٌ)، وهو الصواب.

وأما اللفظي: فهو تكرار اللفظ اسمًا كان، أو فعلًا، أو حرفًا، أو جملة، نحو: ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[(١)] [الفجر:٢١].

ومثَّل لـ(البدل)[(٢)] بقوله: (وامرر بزيد رجل ظريف)، فـ(رجل): بدل من (زيد)، وأما (ظريف): فنعت لـ(رجل)، مثل: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾[(٣)] [العلق: ١٥-١٦]، أو بدلٌ ثان، وهذا في (بدل الكل من الكل)[(٤)].

وتقول في بدل البعض[(٥)] من الكل: (أكلتُ الرغيفَ أكثرَه)[(٦)]، أو (نصفَه)،

---

(١) **الإعراب: دكًّا**: مفعول مطلق لفعل قبله، **دكًا** - الثانية -: مفعول مطلق توكيد لما قبله.

(٢) **البدل لغة**: مصدر(بَدَلَ)، أي: اتخذ عوضًا عنه، **واصطلاحًا**: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

(٣) **الإعراب: اللام**: واقعة في جواب القسم، **ولنسفعًا**: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: نحن، **بالنَّاصيَة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل قبله، **ناصية**: بدل كل من كل مجرور، **كاذبة خاطئة**: صفتان لـ(ناصية) مجروران مثلها.

(٤) ذهب بعضهم إلى أن الصواب أن يُسمى بـ(بدل الموافق، أو بدل المطابق، أو بدل الشيء من الشيء) تحرزًا من إدخال (أل) على (كل)، وهكذا أيضًا أنه لا يليق استعماله مع أسماء الله ﷻ؛ إذ أن (كل) تستعمل لما له أجزاء وأبعاض، **وضابط (بدل الموافق)**: هو أن يكون الثاني عين الأول، واختار هذه المسميات شيخنا العلَّامة النحوي أبو بلال الحضرمي حرسه الله.

(٥) **وضابطه**: أن يكون الثاني جزءًا من الأول.

(٦) **الإعراب: أكلت الرغيفَ**: فعل وفاعل ومفعول، **أكثره**: بدل بعض من كل، **والهاء**: مضاف إليه.

أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[(١)] [المائدة: ٧١]، وفي بدل الاشتمال[(٢)]: (أعجبني زيدٌ علمُه)[(٣)].

وقد يبدل الفعل من الفعل، نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾[(٤)] [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ومثَّل للوصف[(٥)] بقوله: (واعطف على سائلك الضعيف) فـ(الضعيف): نعت لـ(السائل)، وهو مُضاهٍ للموصوف، أي: مشابهٌ له في تعريفه، كما شرط الشيخ، وكذا تذكيره وإعرابه.

---

(١) **الإعراب: ثُمَّ**: حرف عطف، **عموا**: فعل ماض وفاعله، **وصمُّوا**: **الواو**: حرف عطف، **صمُّوا**: فعل ماض وفاعله، والجملة معطوفة على ما قبلها، **كثيرٌ**: بدل بعض من كل مرفوع، **منهم**: جار ومجرور متعلقان بـ(كثير).

(٢) وضابطه: أن يكون بين الثاني والأول ارتباط بغير الكلية والجزئية.

(٣) **الإعراب: أعجبني**: فعل ماض، **والنون**: للوقاية **والياء**: مفعول به، **زيدٌ**: فاعل مرفوع، **علمُه**: بدل اشتمال مرفوع، وهو مضاف **والهاء**: مضاف إليه.

(٤) **الإعراب: ومَن**: **الواو**: على ماقبلها، **من**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، **يَفعلْ**: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: هو، **ذلكَ**: اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، **يلق**: فعل مضارع مجزوم، وهو جواب الشرط، وفاعله مستتر تقديره: هو، **أثامًا**: مفعول به منصوب، **يُضاعَفْ**: فعل مضارع مجزوم، وهو بدل من (يلق).

(٥) أي: النعت.

وقوله: (**ضاهى الصفة**): فعل وفاعل، بمعنى: (ضاهت الصفة)، و(**موصوفها**): مفعول به.

وتقول: (مررت برجل ضعيف)، فـ(ضعيف): وصف لـ(رجل)، وهو منكر مثلُهُ، ولا يجوز أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة.

تنبيهٌ

إنما اقتصر الناظم على وجوب مطابقة الصفة لموصوفها في وجوه الإعراب الثلاثة، والتعريف والتنكير؛ لوجوب هذه الخمسة في كل نعت حقيقيًّا كان أو سببيًّا.

والحقيقي: هو الذي معناه لما قبله، ويزيد على السببي بوجوب موافقته الموصوف في خمسة أخرى، وهي (التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع)، بخلاف ما إذا كان سببيًّا، أي: معناه لما بعده، كـ﴿ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[1] [النساء:٧٥].

وقد اختصر الناظم أحكام هذه التوابع جدًّا، ولم يتعرض لـ(البيان)[2]؛ لأنه

---

(١) **الإعراب: القرية**: بدل كل من كل من اسم الإشارة المجرور قبلها، وهو (هذه)، **الظَّالم**: صفة لـ(القرية) مجرور مثله، **أَهلُها**: فاعل مرفوع لـ(الظالم)، وهو مضاف، **وها**: مضاف إليه.

(٢) **مراد المصنف بـ(البيان)**: هو عطف البيان الذي هو من التوابع، **وتعريفه**: هو التابع الجامد غير المؤول، الموضح لما قبله في المعارف، المخصص له في النكرات، نحو: (جاءَ زيد أبوك).

يصح أن يكون بدلًا غالبًّا، لكنه يكون جامدًا غير مشتق، كـ(جاء زيد أخوك)[١]، ومشابهًا لما يليه من تنكيره وتعريفه وغيرهما، كالنعت الحقيقي.

بَابُ الْعَطْفِ

وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: (ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي)

أي: وقد يعطف الفعل على الفعل كما يعطف الاسم على الاسم، كـ(قام وقعد)، و(ثِب) - بكسر الثاء - و(اسم للمعالي)، وهما فعلا أمر من (وثب يثب) - بالمثلثة - و(سما يسمو).

تَنْبِيهٌ

وأشار بهما إلى وجوب التناسب بين الفعلين بأن يكونا أمرين، أو ماضيين، أو مضارعين[٢]، لكن هذا إنما هو إذا اتحد فاعلهما، بخلاف نحو: (قام زيد)، و(سيقومُ عمرو).

ولما كان الوصف المشتق، كـ(الضارب)، و(المكرم) في معنى الفعل جاز عطفه على الفعل، وعطف الفعل عليه، ومنه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ

---

(١) **الإعراب: جاء**: فعل ماض، **زيد**: فاعله، **أخوك**: بدل، أو عطف بيان مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة.

(٢) ويجوز عطف الماضي على المضارع، والمضارع على الماضي، بشرط دلالتهما على زمن واحد، كقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾، وكقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾.

مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾[(١)] [الأنعام:٩٥]، و: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ ﴾[(٢)] [الحديد: ١٨].

بَابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ[(٣)]

وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعًا عَشَرَهْ ... مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسْطَّرَهْ

(الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ) لِلْمُهَلْ ... وَ(لَا، وَحَتَّى)، ثُمَّ (أَوْ،[(٤)] وَأَمْ، وَبَلْ)

وَبَعْدَهَا (لَكِنْ)، وَ(إِمَّا) إِنْ كُسِرْ ... وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ

---

(١) **الإعراب: يخرج**: فعل مضارع مرفوع، **الحي**: مفعول به منصوب، **من الميت**: جار ومجرور متعلقان بـ(يخرج)، **الواو**: عاطفة، **مخْرج**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، **الميت**: مضاف إليه، **من الحي**: جار ومجرور متعلقان بـ(مخرج)، والجملة معطوفة على الجملة قبلها.

(٢) **الإعراب: إنَّ**: حرف توكيد، **المصَّدقين**: اسم (إنَّ) منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، **والمصَّدقات**: **الواو**: عاطفة، **المصدقات**: معطوف على (المصدِّقين)، **الواو**: عاطفة، **أَقْرَضُوا**: فعل ماض وفاعله، **اللهَ**: لفظ الجلالة مفعول به منصوب، **قَرْضًا**: مفعول مطلق منصوب، **حَسَنًا**: صفة لـ(قرضًا) منصوب مثله، والجملة معطوفة على الجملة قبلها التي بمعنى الفعل في (المصدِّقين).

(٣) **العطف لغةً**: ما جاء من الكلام على نظام واحد، **واصطلاحًا**: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة، ويسمى بـ(الشِّركة) عند البصريين.

(٤) وهي للتخيير والإباحة، وقد تأتي للشك، فمثال التخيير: (تزوج هندًا أو أختها)؛ إذ لا يجوز الجمع بينهما، ومثال الإباحة: (اقرأ القرآن أو الحديث)، فَلَكَ أن تقرأهما معًا أو أحدهما، ومثال الشك قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[المؤمنون:١١٣].

أي: وأحرف العطف عشرة (محصورة)، أي: معدودة، (مأثورة)، أي: منقولة عن العرب، (مسطرة)، أي: مكتوبة في كتب[١] العربية.

وإنما تعددت؛ لأن لكل حرف منها معنى يخصُّه، فـ(**الواو**)[٢] - وهي أمُّ الباب - لا تقتضي ترتيبًا، و(**الفاء**)[٣] تقتضيه بلا مهلة، و(**ثُمَّ**)[٤] تقتضي بمهلة، فإذا قلت: (جاء زيدٌ وعمرو)[٥] جاز أن يكون (عمرو) جاء قبله أو بعده أو معه، وإن قلت: (فعمرو)، أو (ثم عمرو) وجب أن يكون مجيئه بعد (زيد)، لكنه كان عقيبه مع (الفاء) من غير مهلة، وبمهلة مع (ثمَّ).

وهذه الثلاثة تقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب وفي الحكم أيضًا، وهو (المجيء) مثلًا.

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (في كتاب).

(٢) وهي لمطلق الجمع، نحو: (جاء زيدٌ وعمرو)، و(صلينا الظهر والعصر قصرًا)، ولا يلزم حصول الفعلين معا.

(٣) وهي للترتيب والتعقيب، نحو: (جاء زيدٌ فعمرو)، فدلت الفاء - هنا - أن مجيء عمرو كان مباشرة بعد مجيء زيد، من غير مهلة.

(٤) وهي للترتيب مع التراخي، نحو: (جاء زيد ثمَّ عمرو)، أي: مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد بمهلة.

(٥) **الإعراب: جاء**: فعل ماض، **زيدٌ**: فاعل مرفوع، **الواو**: حرف عطف، **عمرو**: معطوف على (زيد)، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله.

بخلاف (لا)[١] و(لكن)[٢] و(بل)[٣]، فإنها تشارك المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم، كـ(جاء زيدٌ لا عمروٌ)، و(ما جاء زيدٌ بل عمرٌو)[٤].

وأما (حتى)[٥]: فشرط معطوفها أن يكون بعضًا من المعطوف عليه، غاية له في العلو أو الدنو، كـ(قاتل الناس حتى السلطان)[٦]، أو (حتى الصبيان).

وأما (أو): فإنها تكون للتخيير في أحد الأمرين،كـ(خذِ الدينارَ أو الثوبَ)[٧]،

---

(١) وهي النافية لما بعدها المثبتة لما قبلها في الحكم، نحو: (جاء زيد لا عمرو)، فنفت (لا) هنا مجيء عمرو.

(٢) وهي للاستدراك، أي: تقرير الحكم لما قبلها وإثبات ضده لما بعدها، نحو: (ما جاء زيد لكن عمرو).

(٣) وتفيد الإضراب، وتقع بعد النفي أو الإثبات، نحو: (ما جاء زيد بل عمر)، و(جاء زيدٌ بل عمرو).

(٤) **الإعراب: ما**: نافية، **جاء زيد**: فعل ماض وفاعله، **بل**: حرف إضراب وعطف، **عمرو**: معطوف على (زيد) مرفوع مثله.

(٥) وهي للتدريج والغاية، **ومعنى (التدريج)**: أي: أن الحكم بعدها ينقضي شيئًا فشيئًا، نحو: (يموت الناس حتى الأنبياء)، **ومعنى (الغاية)**: أي: أن ما بعدها نهاية لما قبلها.

(٦) **الإعراب: قاتل الناس**: فعل ماض وفاعله، **حتى**: حرف عطف وغاية، **السلطانُ**: معطوف على (الناس)، ومعطوف المرفوع مرفوع مثله.

(٧) **الإعراب: خذ**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، **الدينارَ**: مفعول به منصوب، **أو**: حرف عطف للتخيير، **الثوبَ**: معطوف على (الدينار)، منصوب مثله.

وللشك في الأخبار، كـ(جاء زيدٌ أو عمرٌو)، ومثلها (إما) المكسورة[١] بشرط أن تتكرر، كقولك: (خذ إما الدينارَ وإما الثوبَ)، و(جاء إما زيدٌ وإما عمروٌ)[٢]، والعاطفة هي الثانية. وخصها الناظم بالتخيير؛ لكونه أشهر معانيها، وكونُها عاطفة هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب ابن مالك في " التسهيل " وأتباعه - تبعًا لجماعة - أنها ليست عاطفة، وإنما العاطف الواو الذي قبلها.

وأما (أم)[٣]: فيعطف بِها مع همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[٤] [البقرة: ٦]، أي: إنذارك وعدمه سواء، وبعد الهمزة التي يطلب بها تعيين أحد الشيئين، نحو: (أجاء زيدٌ أم عمرو؟)[٥]، بمعنى: أيهما جاء.

---

(١) وهي بمعنى (أو)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد:٤].

(٢) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني على الفتح، **إما**: حرف تفصيل، **زيدٌ**: فاعل مرفوع، **وإما**: **الواو**: عاطفة، **إما**: حرف تفصيل، **عمروٌ**: معطوف على (زيد)، ومعطوف المرفوع مرفوع مثله.

(٣) وهي لطلب التعيين، بشرط أن تسبقها همزة استفهام، نحو: (أقرأت القرآن أم قرأت الحديث؟).

(٤) **الإعراب: وسواء**: خبر مقدم، **عَلَيهِمْ**: جار ومجرور متعلقان بـ(سواء)، **ءأنذرتهم**: **الهمزة**: للاستفهام، **أنذرتهم**: فعل وفاعل ومفعول به، وهو مع الهمزة مؤول بمصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر تقديره: (إنذارك وعدمه سواء عليهم)، **أم**: عاطفة، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **تُنذِرهُم**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، و**هم**: مفعول به، والجملة معطوفة على ما قبلها.

(٥) **الإعراب: الهمزة**: للاستفهام، **جاء زيدٌ**: فعل وفاعل، **أم**: عاطفة، **عمرو**: معطوف على (زيد).

تنبيهٌ

يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر، لكن إذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب الفصل بينه وبين المعطوف عليه؛ فتقول: (دخلت أنا وزيدٌ)[١]، و(دخلنا نحن وزيدٌ)، و(دخلوا هم وزيد)، وإذا عطف على الضمير المجرور وجب إعادة الجار مع المعطوف، فتقول: (هذا لي ولزيدٍ)، و(مررت بك وبعمرو)[٢]، و(سألت عنه وعن بكر).

ولا يعطف من الضمائر إلا المنفصل، كـ(جاء زيدٌ وأنت)، و(رأيت زيدًا وإيَّاك)[٣]، ويجوز عطف الصفات المتعددة، كـ(جاء زيدٌ العالمُ والعاملُ)[٤]، وكذا (العالمُ فالعاقلُ).

---

(١) **الإعراب: دخلت**: فعل ماض وفاعله، **أنا**: ضمير منفصل مبني في محل رفع توكيد للفاعل، **الواو**: حرف عطف، **زيدٌ**: معطوف على الفاعل مرفوع مثله.

(٢) **الإعراب: مررت**: فعل ماض وفاعله، **بك**: جار ومجرور متعلقان بـ(مررت)، **وبعمرو**: **الواو**: حرف عطف، **عمرو**: معطوف على الضمير المجرور، مجرور مثله.

(٣) **الإعراب: رأيت**: فعل ماض وفاعله، **زيدًا**: مفعول به منصوب، **وإياك**: **الواو**: حرف عطف، **إياك**: ضمير منفصل معطوف على (زيد) مبني على الفتح في محل نصب.

(٤) **الإعراب: جاء**: فعل ماض مبني، **زيد**: فاعل مرفوع، **العالم**: صفة لـ(زيد) مرفوع مثله، **الواو**: عاطفة، **العامل**: معطوف على (العالم)، ومعطوف المرفوع مرفوع مثله.

بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ

هَـذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفْ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفْ[1]
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ لِشِبْهِهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ

أي: أن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة، وهو المشار إليه بقوله: (هذا)، أي: هذا المذكور من الإعراب حكم غالب الأسماء، ومنها: ما لا ينصرف، ومعنى (الصرف): أن يدخله الجر والتنوين الدالان على خفة الاسم، وإنما يمنع الاسم الصرف؛ لشبهه بالفعل الثقيل؛ فيعطى حكم الفعل؛ فيجر بالفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويمنع من التنوين.

تَنْبِيهٌ

ولو قال: (وجره كنصبه لا يختلفان) لكان أولى؛ إذ الاختلاف يستدعي الاثنين، وفي نسخة: (الذي يستقبل)، أي: الفعل المضارع، والأول أولى؛ لأن علة منع الصرف شَبَه الاسم للفعل مطلقًا.

مِثَالُهُ: (أَفْعَلُ) فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ: (أَحْمَرُ) فِي الشِّيَاتِ

أي: مثال ما لا ينصرف: ما جاء على وزن (أفعلَ) من الصفات التي لا تقبل

---

(١) لخروجه عن الأصل، وذلك لوجود علتين فرعيتين: إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، أو علة تقوم مقام العلتين، **وتعريفه**: هو الاسم المعرب الفاقد للتنوين والجر بالكسرة.

تاء التأنيث، كـ(أحمر، وأبيض) في الشيات، أي: الألوان، وكـ(أفضل، وأحسن)، تقول: (مررت برجلٍ أفضلَ من زيدٍ)، ومنه: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾[1] [النساء: ٨٦]، بخلاف ما يقبل تاء التأنيث، كـ(أرمل) للفقير، و(أرملة) فيصرف.

أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ (سَكْرَى) أَوْ وَزْنِ (دُنْيَا)، أَوْ مِثَالَ (ذِكْرَى)

أي: ومثله أيضًا: ما جاء مماثلًا في وزنه (سَكرى)، أو (دنيا)، أو (ذِكرى)، **ومراده:** ما فيه ألف التأنيث المقصورة، سواء كانت مفتوح الأول، أو مضمومه، أو مكسوره، فلا يدخله التنوين، نحو: ﴿وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰ﴾[2] [الحشر: ١٤]، ﴿فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ﴾ [الحاقة:٧]، ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الشورى: ٣٨]، و: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ﴾ [ق:٣٧].

فَائِدَةٌ

قوله: (**مثال سكرى**): منصوب على الحال، أي: مماثلًا، وكذا قوله بعده: (أو وزن دنيا)، (أو مثال ذكرى)، (أو وزن فعلان)، (أو وزن فعلاء)، (أو وزن

---

(١) **الإعراب: فحيوا**: فعل أمر وفاعله، **الباء**: حرف جر، **أحسن**: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه غير منصرف؛ لعلة (الوصفية) ووزن (أفعل)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما، **منها**: جار ومجرور متعلقان بـ(أحسن).

(٢) **الإعراب: وقلوبهم**: مبتدأ مرفوع، **وهم**: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، **شَتَّى**: خبر للمبتدأ مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر.

مثْنى)؛ فإنها أحوال معطوفات على مثال التقدير الأول.

أَوْ وَزْنِ (فَعْــلَانَ) الَّــذِي مُؤَنَّثُــهْ (فَعْلَى) كَـ(سَكْرَانَ) فَخُذْ مَا أَنْفُثُهْ

أي: أو جاء في الوزن على وزن (فَعْلانَ) الذي مؤنثه (فَعلى)، كـ(سكران) و(سكرى)، و(غضبان) و(غضبى)، كقولك: (مررت برجلٍ سكران)[(١)]، بخلاف (فَعلان) الذي مؤنثه (فَعلانة)، كـ(نَدْمان) و(نَدْمانة) من المنادمة، لا من الندم، و(شيطان) و(شيطانة)، و(سرحان) و(سرحانة)، و(سلطان) و(سُلطانة)؛ فإنه منصرف. و(**أنفثه**): بضم الفاء وكسرها، ومعناه: خذ ما ألفِظه من فمي.

أَوْ وَزْنِ (فَعْــــلَاءَ) وَ(أَفْعِــــلَاءَ) كَمِثْــلِ: (حَسْــنَاءَ) وَ(أَنْبِيَــاءَ)[(٢)]

أي: أو ما جاء في الوزن على وزن (فعلاء)، كـ(حسناء)، أو (أفعلاء)، كـ(أنبياء)، ومراده ما فيه ألف التأنيث الممدودة، ومنه: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾[(٣)]

---

(١) **الإعراب: مررت**: فعل ماض وفاعله، **برجلٍ**: جار ومجرور متعلقان بـ(مررت)، **سكران**: صفة لـ(رجل) مجرور مثله، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه غير منصرف؛ لعلة (الوصفية) ووزن (فعلان).

(٢) أي: ما كان آخره ألف تأنيث ممدودة فإنه يمنع من الصرف، واختصار المؤلف على وزنين لا يعني الحصر، فأوزان ألف التأنيث الممدودة تصل إلى سبعة عشر وزنًا، لكن هذا على سبيل الاختصار وعدم التطويل على البادئ، والله أعلم.

(٣) **الإعراب: لا**: ناهية، **تسألوا**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، **عنْ**: حرف جر، و**أشياءَ**: اسم مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن =

[المائدة: ١٠١]؛ لأن أصله (أفعلاء)، بخلاف: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾[(١)] [النجم: ٢٣]؛ لأن وزنه (أفعال).

أَوْ وَزْنِ (مَثْنَى) وَ(ثُلَاثَ) فِي الْعَدَدْ فَأَصْغِ يَا صَاحِ إِلَى قَوْلِ السَّدَدْ

أي: أو جاء في الوزن وزن (مثنى)، و(ثُلاث) في العدد، وكذا (رُباع)، وذلك خاص بالعدد كما ذكره الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[(٢)] [فاطر: ١].

فَائِدَةٌ

(**الإصغاء**): إمالة الأُذن لاستماع القول، و(**السَّدد**) - بمهملات -: الصواب، وإضافة (قول) إليه من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وأصله: (القول السدد)، وفي بعض النسخ: (إِذْ مَا رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ)، وضمير التثنية

الكسرة؛ لأنه غير منصرف، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة، والجار والمجرور متعلقان بـ(تسألوا).

(١) **الإعراب: إن**: نافية، **هي**: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، **إلا**: حرف حصر، **أسماءٌ**: خبر المبتدأ.

(٢) **الإعراب: أولي**: صفة لـ(رسلًا) قبله، منصوب مثله، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، **أجْنحةٍ**: مضاف إليه، **مثنى**: صفة لـ(أجنحة) مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، و**ثُلاثَ، ورُباعَ**: معطوفان على (مثنى).

لـ(مثنى)، و(ثُلاث)، وهو غير سالم من الاعتراض؛ فإن (مثنى)، و(ثُلاث)، و(رُباع) لو عُرِّفت بأن سمي بها انصرفت؛ لما سبق أن منع صرفها خاص بالتعدد.

وَكُـلُّ جَمْـعٍ بَعْـدَ ثَانِيـهِ أَلِـفْ وَهْـوَ خُمَاسِـيٌّ فَلَيْـسَ يَنْصَـرِفْ
وَهَكَـذَا إِنْ زَادَ فِـي الْمِثَـالِ نَحْـوُ: (دَنَانِيـرَ) بِـلَا إِشْـكَالِ[1]

---

(١) وهذا نوع من أنواع الممنوع من الصرف، ويسمى بـ(صيغة منتهى الجموع)، **وضابطه**: هو ما كان على صيغة (مفاعل) أو (مفاعيل) من جموع التكسير، **وقولهم**: (**صيغة منتهى الجموع**): فيه أنه لا يجمع بعدها، نحو: (أكلب - كلاب - أكاليب)، فليس حينئذ بعدها جمع. ويشترط في منعه من الصرف خلوه من تاء التأنيث، كـ(الملائكة)، و(الفلاسفة)، و(المناطقة)، وما كان على بابها، فإنها تُصرَف، ولم تحتج - أي: صيغة منتهى الجموع - إلى العلمية والوصفية؛ لما فيها من جهتين: جهة لفظية، وجهة معنوية.

* *فائدة*: **الاسم الذي لا ينصرف**: هو الاسم المعرب الذي لا يلحق آخره الكسرة ولا التنوين؛ لوجود علتين فرعيتين: إحداهما ترجع إلى اللفظ، وهي ستة: **الأولى**: التأنيث بغير ألف، نحو: (فاطمة)، ويسمى هذا التأنيث (لفظيًّا ومعنويًّا)، و(زينب)، وهذا التأنيث يسمى (معنويًّا)، و(حمزة)، ويسمى (تأنيثًا لفظيًّا غير معنوي). **الثانية**: العجمة، نحو: (إبراهيم)، و(يعقوب) وغير ذلك من أسماء العجم. **الثالثة**: التركيب، نحو: (حضرموت، وقاضخان، وبعلبك)، **ومعنى (التركيب)**: جعل كلمتين كالكلمة الواحدة، ويسمى (التركيب المزجي). **الرابعة**: زيادة الألف والنون، نحو: (مروان)، و(عثمان)، و(غطفان). **الخامسة**: وزن الفعل، نحو: (أحمد)، و(يشكر)، و(يزيد). **السادسة**: العدل، نحو: (عمر)، و(زفر)، و(زحل).

=

أي: وكذا كل جمع على وزن (مَفاعِلَ)، و(مَفَاعِيْلَ)، كـ(مساجد)، و(دراهم)، و(دنانير)، و(مصابيح) من كل جمع خماسي بعد ثانيه ألف، نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾(١) [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣].

والأخرى ترجع إلى المعنى، وهي على قسمين: إما علمية، وإما وصفية، **فالعلمية**: هي عبارة عن التعريف الذي هو فرع عن التنكير، ولابد أن يجتمع معها واحد من الأمور اللفظية الستة المذكورة قبلُ، **وأما الوصفية** التي هي فرع عن الموصوف فلابدَّ أن يجتمع فيها واحد من ثلاثة أمور لفظية، وهي: **الأولى**: زيادة الألف والنون، نحو: (غضبان، وعطشان). **الثانية**: وزن الفعل، نحو: (أكرم) (كُرَمَاء)، كـ(أفضل) (فضلاء). **الثالثة**: العدل وهو نوعان: **الأول**: في العدد من واحد إلى عشرة، نحو: (موحد)، و(مثنى)، و(ثلاث) إلى آخره. **الثاني**: في غير العدد، كـ(أُخَرَ)، وما شابهه في الوزن والوصف.

أو وجد فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين، وهي على قسمين:

الأول: صيغة منتهى الجموع، نحو: (مساجد)، و(منابر)، و(مصابيح)، و(دنانير). **الثاني**: ألف التأنيث المقصورة، نحو: (حبلى)، و(حمراء)، و(وصنعاء)، و(حسناء) و(أصدقاء). ويشترط في خفض الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة شرطان: خلوه من (أل)، وعدم الإضافة.

(١) **الإعراب: لقد**: **اللام**: واقعة في جواب القسم المحذوف، **قد**: حرف تحقيق، **نصركم**: فعل ماض ومفعوله، **اللهُ**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع، **في**: حرف جر، **مواطِنَ**: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، ممنوع من الصرف على وزن (مفاعل) صيغة منتهى الجموع، والجار والمجرور متعلقان بـ(نصر)، **كثيرةٍ**: صفة لـ(مواطن) مجرورة.

تنبيهٌ

قد سبق أن التنوين في نحو: (جوارٍ) للتعويض عن يائه المحذوفة، وقيل: إنه للصرف؛ لأنه صار بعد الحذف على وزن (سحاب)، والمشدد بحرفين، كـ(دواب)، وإذا دخلت هذا الجمع تاء التأنيث انصرف، كـ(ملائكة).

فَهَـذِهِ الْأَوْزَانُ لَيْسَـتْ تَنْصَـرِفْ فِـي مَـوْطِنٍ، يَعْـرِفُ هَـذَا الْمُعْتَـرِفْ

أي: أن هذه الأوزان السابقة - وهي ستة: (أفْعَل) في الصفات، كـ(أحمر) في الشيات، وما فيه ألف التأنيث المقصورة كـ(سكرى)، أو الممدودة، كـ(حسناء)، أو وزن (فَعْلانَ)، كـ(سكران)، والعدد المعدول به، كـ(مثنى) و(ثلاث)، ومنتهى الجموع، كـ(مَفَاعِلَ)، و(مَفَاعِيْلَ) - لا تنصرف في موطن تعريف ولا تنكير.

و(**الموطن**): المحل، والمراد: أنك - مثلًا - لو سميت شيئًا منها منكرًا لم ينصرف، كـ(أحمر) للتعريف مع الوزن، فلو نكرته بعد التسمية امتنع صرفه أيضًا؛ لعود الوصف إليه.

ثم أشار إلى ما يُمنع الصرف إذا عُرِّف، ويصرف إذا نُكِّر بقوله:

بَابُ مَا يَنْصَرِفُ مِنَ النَّكِرَةِ وَلَا يَنْصَرِفُ مِنَ المَعْرِفَةِ

وَكُـلُّ مَـا تَـأْنِيثُـهُ بِـلَا أَلِـفْ فَهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَيْـرُ مُنْصَـرِفْ

تَقُـولُ: (هَـذَا طَلْحَـةُ الْجَـوَادُ) وَ(هَـلْ أَتَـتْ زَيْنَـبُ أَمْ سُـعَادُ؟)

وَإِنْ يَكُـنْ مُخَفَّفًـا كَـ(دَعْـدِ) فَاصْـرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَـرْفِ (سَـعْدِ)

أي: أن ما تأنيثه بغير [ألف][(١)] التأنيث السابقة مقصورة أو ممدودة إذا عرفته بالعلمية امتنع من الصرف، سواء كان مؤنثًا لفظًا و معنى، كـ(فاطمة) و(عائشة)، أو لفظًا فقط، كـ(طلحة، وحمزة)، أو معنى فقط، كـ(زينب، وسعاد)؛ فلا يدخله التنوين - كما في المثال - ولا الجر، كقولك: (رضي الله عن فاطمةَ وعائشةَ)، إلا إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط، كـ(دعْد)[(٢)] و(هنْد) فيجوز صرفه؛ لخفته كالمذكر، ومنع الصرف أولى، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: ﴿ بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ [يونس:٨٧]، وقوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ ﴾ [يوسف:٩٩]، فلو كان متحرك الوسط، كـ(سقَر) - اسم جهنم أعاذنا الله منها - امتنع صرفه، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾[(٣)] [المدثر: ٤٢]. ولو نكرت شيئًا من ذلك، كقولك:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) **قال الشاعر:**

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا دَعْـدٌ وَلَـمْ تسـق دَعْـدُ فِـي الْعُلَـبِ

(٣) **الإعراب: ما:** اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **سلككم:** فعل ماض ومفعوله، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، **في:** حرف جر، **سقر:** اسم مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لعلة الاسمية والتأنيث المعنوي، والجار والمجرور متعلقان بـ(سلك)، والجملة الفعلية في محل رفع مبتدأ.

(مررت بفاطمةَ وفاطمةٍ أخرى)[١] صرفته؛ لبقائه على علة واحدة.

تنبيهٌ

المراد بقوله: (وكل ما تأنيثه بلا ألف): الاسم العلم، ولهذا صرفت (أرنب) مع ما فيها من الوزن والتأنيث المعنوي؛ لعدم التعريف بالعلمية.

وَأَجْـرِ مَـا جَـاءَ بِـوَزْنِ الْفِعْـلِ ... مُجْرَاهُ[٢] فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ[٣]

فَقَـوْلُهُمْ: (أَحْمَـدُ) مِثْـلُ (أَذْهَـبُ) ... وَقَوْلُهُمْ[٤]: (تَغْلِبُ) مِثْلُ (تَضْرِبُ)

أي: وأجرِ ما جاء من الأعلام على وزن الفعل - الخاص به والغالب عليه - مجرى الفعل (بغير فصل) - بالصاد المهملة - أي: بغير فرق، فلا يدخله جر ولا تنوين، فـ(أحمد)، و(أسعد) على وزن (أذهب) المضارع المبدوء بهمزة التكلم.

---

(١) **الإعراب: مررت**: فعل ماض مبني على الفتح وفاعله، **الباء**: حرف جر، **فاطمةَ**: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ممنوع من الصرف؛ لعلة الاسمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلقان بـ(مررت)، **الواو**: حرف عطف، **فاطمةٍ**: معطوف على (فاطمةَ) مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة المنونة لأنه منكَّر، **أخرى**: صفة لـ(فاطمةٍ) الثانية مجرور بالكسرة المقدرة للتعذر.

(٢) أي: مجرى المؤنث المتقدم.

(٣) كذا في المخطوطة و(أ)، وفي (ب): (وَصْلِ).

(٤) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (كقولهم).

و(**تغلب**): بالمثناة فوق والغين المعجمة، وهو اسم قبيلة، كـ(تضرب)[(١)]، وكذا (يزيد) و(يَشْكُر) بالمثناة تحت، فتقول: (مررت بأحمدَ)، و(بتغلب).

و(**مُجراه**): بضم الميم، والهاء[(٢)] فيه ضمير عائد على (ما) في قوله: (وكل ما تأنيثه بلا ألف)، أي: فهو إذا عرِّف غير منصرف، وإذا نكِّر صرف، كـ(مررتُ بأحمدَ وأحمدٍ آخر).

وَإِنْ عَـدَلْتَ (فَـاعِلًا) إِلَـى (فُعَـلْ) لَمْ (يَنْصَرِفْ) مُعَرَّفًا مِثْلُ: (زُحَلْ)

أي: وإن عدلت (فاعلًا) إلى وزن (فُعَل) - بضم الفاء - لم تصرفه أيضًا إذا اقترن به التعريف بالعلمية، كـ(عمر) معدولًا به عن (عامر)، (وزحل) - لنجم في السماء السابعة - معدولًا به عن (زاحل)، من قولهم: (زَحَل عن المكان) - بالزاي - إذا بعد، و(زحل المكان) أيضًا إذا كان وعرًا، كـ(مُضَر) - بالضاد المعجمة اسم قبيلة - من قولهم: (مَضُر اللبن)، و(مَضِرَ مَضرًا) إذا حمض - كَـ(كَرُمَ)، و(فرِح) - و(مضُرَ) فهو (ماضر)، فإذا كان نكرة، كَـ(صُرَد)، و(جُرَذ) انصرف.

---

(١) *فائدة:* ويمنع من الصرف أيضًا ما جاء على هذه الأوزان، كـ(فُعَّل) الخاص بالأفعال، و(إفعَلْ) و(أفْعِل)، وهو المشترك بين الأسماء والأفعال مع ميلانه للفعلية من حيث قبول الزيادة بأحرف المضارعة (أنيت)، بشرط وجود العلمية.

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (فالهاء).

تنبيهٌ

إنما عدلوا بـ(فاعل) إلى (فُعَل)؛ لئلا يتوهم إرادة الوصف المنقول منه؛ لأنك إذا قلت: (هذا عامر) - مثلًا - احتمل الوصف، بخلاف: (هذا عُمَر)، ولو سميت رجُلاً بـ(عُمَر) جمع (عُمْرة) صرفته؛ لعدم العدل.

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ: (مِيكَائِيلَا) كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَ (إِسْمَاعِيلَا)

أي: والاسم الأعجمي في الوضع، كـ(ميكائيل) و(إسرافيل) و(إسماعيل) و(إبراهيم) مثل ما جاء تأنيثه من الأعلام بالألف، ومثل ما جاء بوزن الفعل، ومثل المعدول من (فاعل) إلى (فُعَل) في الحكم، وهو منع الصرف إذا عرف بالعلمية[(١)]، نحو: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾[(٢)][البقرة:١٣٦]، فلو كان نكرة كغير الأعلام من ألفاظهم كـ(دِيْبَاج، ونَرْجس، وإبْرِيسَم) انصرف.

---

(١) خلافًا لنحو: (ديباج) وغيره؛ لعدم العلمية، ويشترط فيه أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف، أو ثلاثيًّا متحرك الوسط.

(٢) **الإعراب: وما**: **الواو**: عاطفة، **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر معطوف على المجرور، **أُنزِل**: فعل ماض مغير الصيغة، **إلى**: حرف جر، **إبراهيمَ**: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ممنوع من الصرف؛ لعلة الاسمية والعجمة، والجار والمجرور متعلقان بـ(أنزل)، **وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ**: أسماء معطوفة مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها أسماء أعلام أعجمية، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وقوله: (**الأعجمي**) مبتدأ، و(**كذاك**) خبره، و(**مثلَ**): حال من المبتدأِ، أي: حال كونه مماثلًا (ميكائيل) في مجرد وصفهم له علمًا.

تنبيهٌ

أطلق الناظم منعَ الاسمِ الأعجمي الصرف، **وشرطه**: أن يكون رباعيًّا فأكثر، أو متحركَ الوسط، فإن كان ثلاثيًّا ساكن الوسط، كـ(نوح) و(لوط) انصرف؛ لخفته.

وَهَكَـذَا الاسْـمَانِ حِيـنَ رُكِّبَـا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِي كَرِبَا)[1]

أي: ومثل ما ذكر من الأعلام السابقة في الحكم - وهو منع الصرف - تركيب الاسمين تركيبًا مزجيًّا إذا اقترن بالتعريف، كـ(معدي كرب)، و(حضرموت)، فيعرب آخره إعراب ما لا ينصرف إن لم يختم بـ(ويه)، وهو واردٌ على إطلاق الناظم، ولم يذكر أيضًا حكم صدر المركب من أنه يسَكَّن الياء من نحو: (مَعْدِي كرب)، ويفتح الراء من نحو: (حضرموت)، وأما نحو: (سيبويه) فيبنى آخره على الكسر، ويفتح صدره.

---

(١) **وضابطه**: هو كل اسمين جُعِلا اسمًا واحدًا لا بالإضافة ولا بالإسناد، على أنه اسم لعلم بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، **وتقريبه**: كل كلمتين مزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة غير مختومة بـ(ويه)، كـ(حضرموت).

وَمِنْـهُ مَـا جَـاءَ عَلَـى (فَـعْلَانَـا) عَلَـى اخْـتِلَافِ فَائِـهِ أَحْيَانَـا[١]

تَقُـولُ: (مَـرْوَانُ أَتَـى كِرْمَانَـا) وَ(رَحْمَـةُ اللهِ عَلَـى عُثْمَانَـا)[٢]

أي: ومما يمنع الصرف ما جاء على وزن (فَعْلان)[٣] إذا اقترن به التعريف، سواء كان فاؤه مفتوحًا، كـ(مَروان)، أو مكسورًا، كـ(عِمران)، و(كِرمان) - لبلد بالعجم[٤] - أو مضمومًا، كـ(عُثمان)، كما مثَّل به الناظم، [وتمثيله في مكسور الفاء بـ(كِرمان) - مع تضلعه في اللغة - يرد قوله: (الكَرمان) أنها بفتح الكاف.

تنبيهٌ

سبق أن شرط منع (فَعْلان) أن يكون مؤنثه (فَعْلى)، كـ(سكران)، لا (فعلانة)، وحملوا عليه من الأعلام (فَعْلان)؛ لأنهم لم يقولوا: (مروانة)، و(عثمانة)، ولو كانت النون أصلية في (فَعْلان) انصرف، كـ(سمَّان)، و(لبَّان)، و(تبَّان) من السمن، واللبن، والتبن، وكذا (حسَّان) إن جعلته من الحُسن، فإن جعلته من الحَسن منعته من الصرف، والله أعلم][٥].

---

(١) أي: سواء كانت الفاء مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة.

(٢) فالمعتد به هو زيادة الألف والنون والعلمية.

(٣) **وضابطه**: أن يكون قبلها ثلاثة أحرف فصاعدًا.

(٤) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (في العجم).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة.

فَهَـــذِهِ إِنْ عُرِّفَـــتْ لَا تَنْصَـــرِفْ وَمَـا أَتَـى مُنَكَّـرًا مِنْهَـا صُـرِفْ[1]

أي: فهذه الأنواع المذكورة - وهي ستة أيضًا: ما اجتمع فيه مع العلمية التأنيث بلا ألف، ووزن الفعل، والعدل، والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون - لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة كما مثلنا به.

تنبيهٌ

الحاصل: أن الممنوع من الصرف ما فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، فالعلة التي تقوم مقام علتين: ما فيه ألف التأنيث مقصورة كانت، كـ(سكرى)، أو ممدودة، كـ(حسناء)، والجمع الذي على وزن (مَفَاعِل)، كـ(مساجد)، أو(مفاعِيْل)، كـ(دنانير)، فما فيه ألف التأنيث نوعان، والجمع نوع ثالث، وكلها من القسم الأول الذي لا ينصرف معرفًا ومنكرًا.

وبقي منه ثلاثة أنواع: وزن (أفعل) في الصفات، وعلته وزن الفعل مع الوصف، ووزن (فعلان) الذي مؤنثه (فَعلى)، وعلته زيادة الألف والنون مع الوصف، ووزن (مثنى)، و(ثلاث)، وعلته العدل مع الوصف، فصار مدار هذه

---

(١) كقولك: (رُبَّ إبراهيمٍ وأحمدٍ وفاطمةٍ لقيتُهم)، وهكذا، فقس في العلل اللفظية الستة المتقدمة، خلافًا لما كان فيه ألف التأنيث، أو كان جمعًا.

الأنواع الثلاثة على الوصفية إذا قارنتها علة أخرى، **وأما القسم الثانِي**: فمداره - أيضًا - على العلمية إذا قارنتها علة أخرى كما ذكرناه.

فصار مدار منع الصرف في غير ألفَي التأنيث والجمع على علتين، وهما: الوصف، والعلمية إذا اقترن بهما علة أخرى، **فالعلمية**: تقارنها ست علل، **والوصف**: تقارنه ثلاث علل من الست التي تقارن العلمية كما ذكرته، فليحفظ ذلك؛ فإن هذا الباب يعسر ضبطه على المبتدئ، وقد قربته غاية الجهد.

بَابُ مَا يَدْخُلُ عَلَى مَا لا يَنْصَرِفُ

وَإِنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلَامُ ... فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامُ

وَهَكَذَا تُصْرَفُ فِي الْإِضَافَهْ ... نَحْوُ: (سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ)

أي: وإذا دخلت (أل) على جميع أنواع ما لا ينصرف وجب صرفها، وكذا تصرف إذا أضيفت؛ لما سبق أن الاسم إنما يمنع الصرف إذا أشبه الفعل، ومعلوم أن (أل) والإضافة من خواص الأسماء، فإذا دخلت إحداهما على ما لا ينصرف زال عنه شبهُ الفعل، مثال (أل) قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[1] [البقرة: ١٨٧]، ومثال الإضافة: (سخا - أي: أجاد - بأطيب

(١) **الإعراب: وأنتم**: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **عاكفون**: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، **في المساجِد**: جار و مجرور متعلقان بـ(عاكفون).

الضيافة)، وقوله تعالى: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[(١)] [التين: ٤].

فائدة

الضمير في (عراها) عائد على قوله في أول الباب: (وفي الأسماء ما لا ينصرف) - كما قدرته - لا على قوله قريبًا: (فهذه إن عرفت).

ويقال: (سخى يسخو)، كـ(دعا يدعو)، ويقال: (سَخى يسخى)، كـ(رَضَى يرضى)، و(عراه يعروه)، أي: عرض له، و(اعتراه): اعترضه.

وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ ... إِلَّا بِقَاعٌ[(٢)] جِئْنَ فِي السَّمَاعِ

نَحْوُ[(٣)]: (حُنَيْنٍ) و(مِنًى) و(بَدْرِ) ... وَ(وَاسِطٍ)، وَ(دَابِقٍ)، وَ(حِجْرِ)

أي: سبق أن العلمية إذا اقترنت بالتأنيث منع الاسم بهما عن الصرف، فأسماء البلدان والبقاع ممنوعة الصرف لذلك، كـ(مكة)، و(دمشق)، و(عدن)، ويجوز الوجهان في نحو: (مصْر)؛ لسكون ثانيه، ويصرف نحو: (المدينة)، و(صنعاء اليمن)، و(أبين عدن)؛ لدخول (أل) والإضافة عليها.

---

(١) **الإعراب:** في: حرف جر، **أحسنِ**: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال، **تقويم**: مضاف إليه.

(٢) كذا في (أ) بالرفع، وفي (ب) بالنصب، وفي المخطوطة: (سِوَى نَوَاحٍ).

(٣) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (مثل).

وما جاء - حينئذ - مصروفًا من غير اقتران (أل) ولا إضافة، كالمواضع التي ذكرها الناظم في النظم فتحفظ ولا يقاس عليها، فـ(**حُنين**): اسم واد بين مكة والطائف وراء عرفات، بينه وبين مكة سبعة عشر ميلًا، وهو مصروف كما نطق به القرآن في قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، و(**منى**): معروف، وهو من مشاعر الحج من الحرم الشريف، وأجاز الأكثرون فيه الصرف وعدمه، ومنهم من منع صرفه، و(**بدر**): موضع الغزوة العظمى لرسول الله ﷺ، وهو ماء معروف وقرية عامرة بين مكة والمدينة على نحو أربع مراحل من المدينة، وهو مصروف كما نطق به القرآن الكريم: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[(١)] [آل عمران: ١٢٣]، ولأنه أيضًا ثلاثيٌّ ساكن الوسط وغلب عليه التذكير، ومثله: (**حِجر**)، وهو اسم مواضع متعددة، وأشهرها (حجرُ اليمامة): اسم بلد على مرحلتين من الطائف إلى جهة اليمن، وعلى أربع مراحل من مكة المشرفة، وسميت اليمامة باسم جارية مشهورة زرقاء، كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام، و(**واسط**): مدينة مشهورة بناها الحجاج بن يوسف[(٢)] وسطًا بين البصرة وبغداد، وهو

---

(١) **الإعراب: ولقد**: **الواو**: استئنافية، **واللام**: واقعة في جواب القسم، **وقد**: حرف تحقيق، **نصركم**: فعل ماض ومفعوله، **اللهُ**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع، **ببدرٍ**: جار ومجرور متعلقان بـ(نصر).

(٢) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد، (٤٠- ٩٥هـ) (٦٦٠- ٧١٤م)، أحد ولاة بني أمية، سفَّاك خطيب، وُلدَ ونشأ في الطائف بالحجاز. "الأعلام" (٢/ ١٧٥).

مصروف، و(دابق) - بفتح الياء الموحدة وكسرها -: اسم بلد من أعمال (حلب)، وأصله اسم نهر، وهو مصروف، ويجوز فيه [وفي][1] (واسط) أيضًا منع الصرف.

وَجَـائِزٌ فِـي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ أَنْ يَصْـرِفَ الشَّـاعِرُ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ

أي: أن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن يصرف ما لا ينصرف، وشواهد ذلك كثيرة، كقوله:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَـلْ تَـرَى مِـنْ ظَعَـائِنٍ تَحَمَّلْـنَ بِالْعَلْيَـاءِ مِـنْ فَـوْقِ جُـرْثُمِ

فنون (ظعائن) وكسره، وهو جمع خماسي بعد ثانيه ألف.

فَائِدَةٌ

أصل (الصلف): الميل عن الاعتدال، مأخوذ من (صليف العنق)، وهو جانبه، فسمي المائل عن الاستقامة (صلفًا)، وسمي الناظم الشعر صلفًا؛ لأن الوزن والقافية قد لا تتأتى إلا بصرف ما لا ينصرف، الذي هو خروج عن القاعدة، ويجوز أن يُقرأ: (صنعة) بنون بعد الصاد المفتوحة وعين مهملة، وبياء وغين معجمة.

وقوله: (جائز): خبر مقدم، و(أن يصرف): في تأويل المبتدأ.

---

(١) سقط من (ب).

تنبيهٌ

يُردُّ على إطلاقه ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فليس للشاعر تنويه لإقامه الوزن؛ إذ يلتزم من تنويه حذف ألفه المغنية عن التنوين في إقامة الوزن.

تنبيهٌ آخر

يجوز - أيضا - صرف ما لا ينصرف في الاختيار؛ لأجل التناسب، كقراءة من قرأ: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَلَا﴾(١) [الانسان: ٤]، و﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾(٢).

---

(١) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر بن عاصم وهشام عن ابن عامر: ﴿سَلَاسِلاً﴾ بالتنوين، ووقف قنبل عن ابن كثير وحمزة بغير ألف، والباقون وقفوا بالألف، ووجه من قرأ بالتنوين في ﴿سلاسلا﴾ مع كون صيغة منتهى الجموع فيه: أنه قصد بذلك التناسب؛ لأن ما قبله - وهو ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ - وما بعده - وهو ﴿وَأَغْلَلَا وَسَعِيرًا﴾ - منون، أو على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف، كما حكاه الكسائي من الكوفيين عن بعض العرب. "فتح القدير" (٥/ ٤٢٤)، و[المساري: صـ(٢٥٥)].

الإعراب: سَلاسِلا: مفعول به لـ(أعتدنا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **وأغلالا**: **الواو**: عاطفة، **أغلالًا**: معطوف على (سلاسلا) المنصوب منصوب مثله.

(٢) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر: ﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾ بالتنوين فيهما مع الوصل، وبالوقف عليهما بالألف، وقد تقدم وجه هذه القراءة في تفسير (سلاسلا). [المرجع السابق]. **وإعرابها: قواريرًا**: خبر (كان) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، **قواريرًا**: بدل من الأولى منصوب مثله.

بَابُ الْعَدِدِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدْ فَانْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
فَأَثْبِتِ الْهَاءَ مَعَ[1] الْمُذَكَّرِ وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهِرِ
تَقُولُ: (لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ) وَ(ازْمُمْ لَهُ تِسْعًا مِنَ النُّوقِ وَقُدْ[2])

أي: إذا نطقت بالأعداد - وسماها (عقودًا)؛ لأنهم يعقدون عليها الأصابع - فانظر إلى نوع المعدود، فإن كان واحدُهُ مذكرًا أثبتَّ معه الهاء، وإن كان مؤنثًا حذفتها منه، كما مثَّل به الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[3] [الحاقة: ٧]، وقد خالفوا في ذلك القاعدة؛ لأن القاعدة في ذلك أن التاء للمؤنث.

وما ذكره خاص بلفظ (ثلاثة)، و(عشرة) وما بينهما؛ لأنك إذا قلت: (جاءني رجل ورجلان)، أو (امرأة وامرأتان) فقد أفدت المخاطَب قدر المعدود ونوعه، بخلاف قولك: (ثلاثة)، أو (ثلاث)؛ فإنه لا يفيد إلا قدر المعدود دون نوعِهِ،

---

(١) كذا في المخطوطة و(أ)، وفي (ب): (من المذكر).

(٢) (قُد): فعل أمر من (قاد يقود قودًا).

(٣) **الإعراب: سَخَّرَها**: فعل ماض ومفعوله، والفاعل مستتر تقديره: هو، **عليهم**: جار ومجرور متعلقان بـ(سَخَّرَ)، **سبعَ**: ظرف زمان منصوب، وهو مضاف، **ليالٍ**: مضاف إليه، والجملة صفة ثالثة لـ(ريح)، **وثمانيةَ أيامٍ**: معطوف على (سبع ليال)، **حُسُومًا**: صفة لـ(سبعَ ليالٍ).

حتى تقول: (ثلاثة رجال)، أو (ثلاث نسوة) فتميزه، ويجب أن يكون تمييز هذه المرتبة جمعًا، ثم يجوز حينئذ جره إما بإضافة، كـ(خمسة أثواب)، أو بـ(من)، كـ(تسع من النوق)، وإلى ذلك أشار بالمثالين.

تنبيهٌ

لعله وصف المؤنث بـ(المشتهر)؛ لاشتهاره في هذا الباب بإعطائه رتبة المذكر؛ إذ القاعدة تجريد المذكر عن هاء التأنيث.

وقوله: (**جُدُد**): يجوز رفعه وجره، وكذا نظائره.

ولا يجوز إضافة العدد إلى الصفة، فتقول: (عندي ثلاثة جُدُدٍ) بالجر، بل تقول: (عندي ثلاثةٌ جُدُدٌ) بالرفع لا غير، وأما العطف: فإذا قلت: (عندي سبعةُ رجال ونسوة)، فإن جررت (النسوة) كان مجموع الرجال والنسوة سبعة، وإن رفعت كانت النسوة مسكوتًا عن عددهن.

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا ... وَهْوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لَا يُعْرَبَا
فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ... بِآخِرِ الثَّانِي وَلَا تَكْتَرِثِ
مِثَالُهُ: (عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَهْ ... جُمَانَةً مَنْظُومَةً وَدُرَّهْ)
وَعَكْسُهَا يُعْمَلُ فِي التَّذْكِيرِ ... بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا تَأْخِيرِ

أي: وإذا ذكرت العدد المركب من الآحاد السابقة مع العشرة - وهو الذي استحق أن يبنى آخره على الفتح، كما سيأتي في قوله: (وقد بنوا ما ركبوا من

العدد ...إلخ) - بقيت الآحاد على حكمها السابق من إثبات الهاء [مع][(١)] المذكر، وحذفها مع المؤنث، وأما الجزء الثاني - وهو (العشرة) - فتلحق بها الهاء مع المؤنث جريًا على القاعدة؛ فتقول: (عندي ثلاثَ عشرة امرأة)، (وثلاثةَ عشرَ رجلًا).

فَائِدَةٌ

(**لا تكترث**): أي: لا تبال، **فالاكتراث**: المبالاة. و(**الجُمانة**) -بضم الميم-: واحدة (الجُمان)، وهو حَبٌّ يصاغ من الفضة الخالصة على شبه اللؤلؤ.

تَنْبِيهٌ

أطلق الناظم في العدد المركب أنه لا يعرب ويُردُّ عليه الجزء الأول من (اثنا عشر)؛ فإنه يعرب إعراب المثنى، كـ(جاءني اثنا عشرَ رجلًا)[(٢)] بالألف في الرفع، و(رأيت اثني عشر)[(٣)]، و(مررت باثني عشر) بالياء في النصب والجر،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) **الإعراب: جاءني**: فعل ماض، **والنون**: للوقاية، **والياء**: مفعول به، **اثنا**: فاعل مرفوع، **عشرَ**: عدد قائم مقام النون، أو جزء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، **رجلًا**: تمييز منصوب.

(٣) **الإعراب: رأيت**: فعل ماض، **والتاء**: فاعله، **اثني**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، **عشرَ**: عدد قائم مقام النون، أو جزء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ومثله: (اثْنَتا عشرة امرأة)، وإن شئت: (ثِنْتا عشرة) بكسر الثَّاء، وإنما أعربوه؛ لقوة شبهه بالمضاف مع نون التثنية المحذوفة للإضافة، وأما (ثمانيَ عشرةَ امرأة) فتفتح فيه الياء مطلقًا كالمركب، بخلاف (ثمانيْ نِسوة)؛ فإنه بسكون الياء في الرفع والجر، وبفتحها في النصب كالمنقوص.

تنبيهٌ آخر

إذا قلت: (هذه ثلاثةَ عشر زيدٍ) جررت (زيد) بالإضافة، وإنما الممتنع جر التمييز بها، وإذا وصفت تمييزه قلت: (خمسة عشر رجلًا ظُرُفًا)، أو (ظريفًا) بالجمع والإفراد.

تنبيهٌ آخر

العدد على أربع مراتب: آحاد، وأعشار، ومئات، وألوف، هذا إذا كان بسيطًا، ولم يذكر الناظم منها إلا مرتبة الآحاد، ينص على مخالفتها القاعدة في إلحاق تاء التأنيث، فإن كان من مرتبتين فأكثر عطفت بعض المراتب على بعض، كقولك: (ألفٌ ومائةٌ وخمسةٌ وعشرون)، إلا في الآحاد مع العشرة، فعلى ما سبق من التركيب، ولم يذكر الناظم سواها، ينص - أيضًا - على مخالفتها القاعدة في أن ذكر الشيء مع الشيء يكون بالعطف، لا بالتركيب[1].

---

(١) **خلاصة القول في (العدد)**: أن ألفاظه على ثلاثة أقسام بالنظر إلى التذكير والتأنيث:

=

وَقَـدْ تَنَـاهَى الْقَـوْلُ فِـي الْأَسْـمَاءِ عَلَـى اخْتِصَـارٍ وَعَلَـى اسْـتِيفَاءِ

أي: وقد تناهى قولنا في إعراب الأسماء بذكر النكرة والمعرفة، ثم بذكر مجروراتها بحرف وإضافة، ومرفوعاتِها، وهي سبعة: المبتدأ، وخبره، والفاعل، ونائبه، واسم كان، وخبر (إنَّ)، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، ومنصوباتِها، وهي أربعة عشر: المفعول به، والمصدر، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والظرف، والمستثنى، واسم (لا) التي لنفي الجنس، والمتعجب منه، واسم إن، وخبر (كان)، والمنادى المضاف، والنكرة المبهمة، والمُغرى به مع، ذكر ما يتصل بذلك من التوابع، وما لا ينصرف، والنسب، والعدد، مختصرًا مستوفى.

الأول: ما يجري على القياس، فيذَّكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، وهو (الواحد، والاثنان)، وكل ما كان على صيغة (فاعل)، سواء رُكِّب أو لم يركَّب، والمركب مع العشرة أو غيرها، بشرط الإتيان بـ(أحد، أو إحدى)، و(حادي، أو حادية). **الثاني**: ما يجري على عكس القياس، أي: يكون العدد عكس المعدود، فيؤنث مع المذكر، ويُذكر مع المؤنث، وهي (الثلاثة، والتسعة)، وما بينهما، سواء أفردت أو ركبت مع (العشرة) إلى (التاسع والتسعين). **الثالث**: ما له حالتان، وهو (العشرة)، إن ركبت جرت على القياس، وإن أفردت جرت على خلافه.

* *فائدة*: إذا كان المعدود مذكرًا فتح شين (العشرة)، وإذا كان مؤنثًا ففيها ثلاث لغات: (الفتح، والكسر، والسكون)، وهو الأفصح من أخويه، ويبنى على فتح الجزأين، ما عدا (اثنا عشر)، فإنه يعرب إعراب المثنى.

بَابُ نَوَاصِبِ المُضَارِعِ وَجَوَازِمِهِ

وَحَــقَّ أَنْ نَشْــرَحَ شَــرْحًا يُفْهِــمُ مَـا يَـنْـصِـبُ الْفِعْـلَ وَمَـا قَـدْ يَجْـزِمُ

أي: وإذ قد انتهى الكلام في الأسماء (حقَّ) - بفتح الحاء، أي: وجب - علينا أن نذكر إعراب الفعل المضارع؛ لما سبق أنه (ليس من الأفعال يعرب سواه)، وأن أنواع الإعراب أربعة، يدخله منها الرفع، والنصب، والجزم، دون الجر، **فأما رفعه**: فليس له عوامل لفظية، بل هو مرفوع ما لم يدخله ناصب أو جازم، **وأما نصبه**: **فأشار إلى عوامله بقوله:**

بَـابُ نَوَاصِبِ الْفِعْـلِ

فَيَنْصِبُ[١] الْفِعْلَ السَّلِيمَ (أَنْ، وَلَـنْ وَكَـيْ، وَكَـيْلَا، ثُـمَّ حَتَّـى، وَإِذَنْ)[٢]

أي: و(**تنصب الفعل السليم**): أي: الصحيح، واحترز به عن المعتل بالألف، نحو: (يخشى)، كما سيذكره بقوله: (وإن تكن خاتمة الفعل ألف ...الخ)، [ومراده: أن الفتحة لا تظهر فيه، وإلا فهو منصوب تقديرًا، فقوله: (**السليم**): حشوًا. **وأما النصب**:][٣] فتنصبه (**أن**) المفتوحة الخفيفة، وهي: أمٌّ

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (أ): (فتنصب)، وفي (ب): (وتنصب).

(٢) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ):

..... و(كَـيْ) وَإِنْ شِـئْتَ (لِكَـيْلَا) وَ(إِذَنْ)

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة.

الباب، وتسمى: (المصدرية)؛ لأنها يصح أن تقدَّر هي والفعل المنصوب بها بمصدر، نحو: (أريد أن أعطيك)، أي: إعطاءك، و(خفت من أن تهجرني)، أي: من هجرك، و(لن)، وهي حرف ينفي المضارع ويخلصه للاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ﴾[(١)] [البقرة:٦١]، و(كي)، وهي - غالبًا - حرف تعليل بمعنى (لام) العلة، نحو: (جئت كي تكرمَني)، أي: لتكرمني، في الإثبات، و(كيلا تهجرني) في النفي، وقد يجمع بينها[(٢)] وبين اللام تأكيدًا، نحو: (لكي تكرمَني)[(٣)]، و(لكيلا تهجرني)[(٤)].

---

(١) **الإعراب: لن**: حرف نصب ونفي واستقبال، **نصبِرَ**: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره نحن، **على طعام**: جار ومجرور متعلقان بـ(نصبر).

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (بينهما).

(٣) **الإعراب: لكي**: **اللام**: حرف تعليل، **وكي**: حرف نصب ومصدر، **تكرمَني**: فعل مضارع منصوب بـ(كي)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **والنون**: للوقاية، **والياء**: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤوَّل من (كي) وما دخلت عليه في محل جر بلام الجر.

(٤) **الإعراب: لكي**: **اللام**: حرف جر وتعليل، **وكي**: حرف نصب ومصدر، **ولا**: زائدة نافية لا عمل لها، **تهجرني**: فعل مضارع منصوب بـ(كي)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **والنون**: للوقاية، **والياء**: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤوَّل من (كي) وما دخلت عليه في محل جر بلام الجر.

وقد تتصل بها (ما)، فلا تكفها عن العمل، نحو: (لكيما تكرمَني)[(١)]، و(لكيما تهجرني)، وهو مراد الناظم بقوله في بعض النسخ: (وكي وإن شئت لكيما وإذن)، وعلى هذه النسخة فيوجد في بعض النسخ - أيضًا - متأخرًا قوله: (وتنصب الفعل بـ(أو)، و(حتى))...البيت، والتحقيق أن الناصب (أن) مقدرة بعدها؛ لظهورها في **قول الشاعر**:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَك كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

و(**حتى**)، وهي لانتهاء الغاية، بمعنى (إلى أنْ)، فالناصب إنما هو (أن) المقدرة بعدها، و(حتى) هي الجارة السابقة، نحو: ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾[(٢)]، وقد تكون للتعليل كاللام، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ ﴾ [المنافقون: ٧]، ولا تنصب إلا المستقبل في المعنى دون الحال، فتقول: (لأسيرنَّ حتى أدخلَ البلد) بالنصب، و(سرت حتى أدخلها)[(٣)] بالرفع، إذا قلت ذلك حال الدخول.

---

(١) **الإعراب: لكيما**: **اللام**: حرف جر وتعليل، **وكي**: حرف نصب ومصدر، **وما**: زائدة، **تكرمَني**: سبق إعرابها قريبًا.

(٢) **الإعراب: حَتَّى**: حرف غاية وجر، **تَفيء**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (حتى)، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **إلى أمر**: جار ومجرور متعلقان بـ(تفيء)، **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر بـ(حتى).

(٣) **الإعراب: سرت**: فعل وفاعل، **حتى**: حرف استئناف، **أدخلها**: فعل مضارع مرفوع، **ها**: مفعول به، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

و(**إذن**)، وهي حرف جواب، كما دل على ذلك كلام الناظم في الأمثلة الآتية، فإذا قال لك قائل: (إني سآتيك)، قلت له: (إذن أكرمَك)[(١)] بالنصب.

تنبيهٌ

أطلق الناظم النصب بـ(أنْ) و(إذن)، ولهما شروط:

أما (أن)[(٢)]: فشرط النصب بها أن لا يتقدمها فعل من أفعال الشك واليقين السابقة، كما مثَّلنا به، فلو سبقت بفعل اليقين وجب رفع الفعل بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[(٣)] [المزمل: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[(٤)][طه:٨٩]، وإن سبقت بفعل الشك جاز في الفعل الذي بعدها الرفع

---

(١) **الإعراب: إذن**: حرف جواب وجزاء ونصب، **أكرمَك**: فعل مضارع منصوب بـ(إذن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و**الكاف**: مفعول به.

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (أما شرط (أن)).

(٣) **الإعراب: علم**: فعل ماض، وفاعله مستتر تقديره: هو، **أنْ**: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، **سيكون**: **السين**: للاستقبال، **يكون**: فعل مضارع ناقص مرفوع.

(٤) **الإعراب: أفلا**: **الهمزة**: للاستفهام، و**الفاء**: عاطفة، و**لا**: نافية، **ألا**: (**أن**) **المدغمة**: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و**لا**: نافية، **يرجعُ**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، **إليهم**: جار ومجرور متعلقان بـ(يرجع)، **قولًا**: مفعول به منصوب، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر نصب محلًّا على المفعولية لـ(يرون)، وجملة (يرجع) خبر (أن) المخففة.

والنصب، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[١] [المائدة: ٧١]، والنصب أرجح، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١-٢]، وإذا ارتفع الفعل بعدها فهي المخففة من الثقيلة، واسمها مضمر، والتقدير: (أفلا يرون أنه)، و(حسبوا أنه).

وأما (إذن): فشرط النصب بها أن تكون مصدَّرة، وأن يتصل بها الفعل كما مثَّلنا به في الجواب، فلو قلت: (إني إذن أكرمُك) رفعت الفعل، وكذا لو قلت: (إذن أنا أكرمُكَ)[٢].

وَ(اللَّامُ) حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ وَهْيَ إِذَا فَكَّرْتَ[٣] لَامُ الْجَرِّ

أي: وتنصبه - أيضًا - (اللام) المكسورة، وهي نوعان: (لام كي)، كـ(جئت لأكرمك)، و(لام الجحود)، وهي الواقعة بعد (كان) المنفية، نحو قوله تعالى:

---

(١) **الإعراب: وحسبوا: الواو**: عاطفة، **حسب**: فعل ماض، **والواو**: فاعله، **ألَّا**: **أن**: حرف نصب ومصدر واستقبال، **ولا**: زائدة ونافية، **تكون**: فعل مضارع تام منصوب بـ(أن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **فتنة**: فاعل مرفوع، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر سدَّ مسدَّ مفعولي (حسب) التي بمعنى: (ظنوا).

(٢) **الإعراب: إذن**: حرف جواب وجزاء ونصب، ولا يعمل؛ لوجود فصل، **أنا**: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **أكرمُك**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **والكاف**: مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (كمثل ما تكسر).

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾(١) [الأنفال: ٣٣]، فالناصب في الحقيقة (أن) المقدرة بعدها، واللام داخلة على المصدر المؤول بـ(أن) والفعل، فهي لام الجر السابقة، والتقدير: (جئت لإكرامك)، كما سبق في (حتى)، ويجوز إظهار (أن) بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾(٢) [الزمر: ١٢]، ويجب في نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد:٢٩]، ولا يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٣).

---

(١) **الإعراب: الواو**: استئنافية، **ما**: نافية، **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، **اللهُ**: لفظ الجلالة اسم (كان) مرفوع، **ليُعَذِّبهم**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوبًا بعد (لام الجحود)، **وهم**: مفعوله، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة وما دخلت عليه في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (كان)، **وأنت**: **الواو**: حالية، **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **فيهم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل نصب حال.

(٢) **الإعراب: وأمرت**: **الواو**: حرف عطف، **أمرت**: فعل ماض مغير الصيغة، ونائب فاعل، **لِأنْ**: **اللام**: حرف تعليل وجر، **وأن**: حرف نصب ومصدر واستقبال، **أكونَ**: فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن)، واسمه مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر باللام.

(٣) **الإعراب: لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يكن**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم)، **الله**: لفظ الجلالة اسم (يكون)، **ليغفر**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد لام الجحود، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة بعد لام الجحود وما دخلت عليه في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بخبر (يكن) المحذوف، **لهم**: جار ومجرور متعلقان بـ(يغفر).

وَ(الْفَاءُ)[١] إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ وَالْأَمْـرِ وَالْعَـرْضِ مَعًـا وَالنَّفْـيِ
وَفِي جَوَابِ (لَيْتَ لِي)، وَ(هَلْ فَتَى) وَ(أَيْـنَ مَغْـزَاكَ)، وَ(أَنَّـى)، وَ(مَتَـى)

أي: وتنصبه (الفاء) الآتية في جواب النهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾[٢] [طه: ٨١]، والأمر، نحو: (زُرني فأكرمَك)، والعرض، نحو: (ألا تستغفرون الله فيغفرَ لكم)، والنفي، نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]، والتمني، نحو: ﴿يَـٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، والاستفهام، بشيء من أدواته، كـ(هل، وأين، وأنى، ومتى)، نحو: (هل فتى فأقصدَه؟)، و(أين زيد فأرفدَه؟)، و(متى تسير فأصحَبَك؟)، و(من هذا فأعرِفَه؟)، و(ما هذا فأشتريَه؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

و(**المغدى**) - بغين معجمة -: موضع الغدو، وهو السير أول النهار.

---

(١) الأصل فيها أنها عاطفة، وينصب بعدها بشروط، منها: أن تكون جملة إنشائية، وتُسمى (جملة طلبية)، أو جملة خبرية منفية.

(٢) **الإعراب: ولا**: **الواو**: عاطفة، **لا**: ناهية، **تَطْغَوا**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون، و**واو الجماعة**: فاعله، **فيه**: جار ومجرور متعلقان بـ(تطغوا)، **فيَحِلَّ**: **الفاء**: سببية، **يحل**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية.

تنبيهٌ

التحقيق أن الناصب للفعل (أنْ) مقدرة بعد الفاء، وشرط النصب أن يقصد بالفاء السببية، فإن قصد الاستئناف ارتفع الفعل خبر مبتدأٍ محذوف، نحو: (زرنا فنكرمُك)[(١)]، أي: فنحن نكرمك.

تنبيهٌ

لم يتعرض الناظم لحكم (فاء الجواب) هذه إذا حذفت من الفعل، وحكمه: الجزم؛ لأنه - حينئذ - يكون جوابًا لشرط مقدر، نحو: (زرني أكرمْك)، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾[(٢)] [إبراهيم: ٤٤]، وقس على ذلك جوابَ (العرض)، و(التمني)، و(الاستفهام)، إلا

---

(١) **الإعراب: زرْنا**: فعل أمر، و**نا**: مفعول به، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، **فنكرمُك**: **الفاء**: استئنافية، و**نكرم**: فعل مضارع مرفوع، و**الكاف**: مفعول به.

(٢) **الإعراب: ربَّنا**: منادى مضاف بأداة نداء محذوفة منصوب، وهو مضاف، و**نا**: مضاف إليه، **أخِّرْنا**: فعل أمر ومفعوله، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **إلى أجَلٍ**: جار ومجرور متعلقان بـ(أخِّرنا)، **قريبٍ**: صفة لـ(أجل) مجرور مثله، **نُجِبْ**: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الطلب، وفاعله مستتر تقديره: نحن، **دعوتك**: مفعول به، وهو مضاف، و**الكاف**: مضاف إليه، **ونتبع**: معطوف على (نجب) مجزوم مثله، وفاعله مستتر تقديره: نحن، وحرِّك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، **الرسل**: مفعول به منصوب.

النفي، فجوابه مرفوع، نحو: (ما جاء زيد أكرمُه).

فشرط الجزم بعد النهي أن يصح المعنى إذا قدرت (إنْ) الشرطية قبل (لا) الناهية، فتقول: (لا تشرك بالله تدخلِ الجنة)[(١)] بالجزم، بخلاف (لا تشركْ بالله تدخلُ النار)[(٢)]، فإنه بالرفع.

وَ(الْوَاوُ)[(٣)]إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْعِ فِـي طَلَـبِ الْمَـأْمُورِ أَوْ فِـي الْمَنْـعِ

أي: وتنصب (الواو) إذا جاءت بمعنى (مَعَ) في جواب الأمر، أو المنع، وهو النهي والنفي، نحو: (زرني وأكرمك)، وقول الشاعر:

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ .....

ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقوله تعالى: .....

---

(١) **الإعراب: لا**: ناهية، **تشرك**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون، **بالله**: جار ومجرور متعلقان بـ(تشرك)، **تدخلِ**: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الطلب، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **الجنة**: مفعول به منصوب، وقيل: منصوب بنزع الخافض.

(٢) **الإعراب: لا**: ناهية، **تشرك**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه السكون، **بالله**: جار ومجرور متعلقان بـ(تشرك)، **تدخلُ**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **النار**: مفعول به منصوب، وقيل: منصوب بنزع الخافض، وجملة (تدخل النار) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٣) شروط (الواو) نفس شروط (الفاء) في النصب.

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾(١) [آل عمران: ١٤٢].

تنبيهٌ

لا معنى لاقتصاره على الأمر والنهي؛ فإن (واو الجمع) كـ(فاء السببية) في انتصاب الفعل بعدها بعدما سبق أيضًا من العرض، والتمني، و[النفي](٢)، والاستفهام، ويؤخذ(٣) ذلك من الأمثلة السابقة إذا قصد بها اجتماع الأمرين، فإن قصد الاستئناف ارتفع الفعل، والنصب أيضًا إنما هو بـ(أنْ) المقدرة بعدها، وقد قرئ: ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾(٤) [الأنعام: ٢٧] بالرفع والنصب.

---

(١) **الإعراب: ولمَّا**: **الواو**: حالية، **لما**: حرف نفي وجزم وقلب، **يعلم**: فعل مضارع مجزوم بـ(لما)، **اللهُ**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع، **الَّذِينَ**: اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، **جاهدوا**: فعل ماض وفاعله، **منكم**: جار ومجرور متعلقان بـ(جاهدوا)، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **ويعلم**: **الواو**: للمعية والعطف، **يعلم**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية، وفاعله مستتر تقديره: هو، **الصابرين**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر مؤول من الفعل السابق، والتقدير: (ولما يعلم الله المجاهدين والصابرين).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (ويوجد).

(٤) **الإعراب: يا ليتنا**: **الياء**: للنداء، والمنادى محذوف، أو للتنبيه، **وليت**: حرف تمنٍّ، **ونا**: اسمها، **نُرَدُّ**: فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره: نحن، والجملة في =

وَتَنْصِبُ الْفِعْلَ بِـ(أَوْ) وَ(حَتَّى) وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتْبًا شَتَّى

أي: وتنصب الفعل بـ(أو) إذا كانت بمعنى (إلى أن)، أو (إلَّا أن)، والناصب في الحقيقة (أن) المصدرية المقدرة، نحو: (لأنتظرنه أو يجيءَ)، أي: إلى أن يجيء، ونحو: (لأقتلن الكافر أو يسلمَ)(١)، أي: إلا أن يسلم، **قال الشاعر**:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

وقال امرؤ القيس:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وقد سبق ذكر (حتى) على النسخة السابقة. ثم أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنه قد اختصر النواصب في هذه الأبيات تقريبًا للطالب، مع أنها كانت متفرقة في (كتب شتى)، أي: متفرقة، فجزاه الله خيرًا؛ لأنه أول من نظم في هذا الفن فيما علمت؛ لأن وفاته كانت على رأس الخمسمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وابن معطي على رأس الستمائة.

محل رفع خبر ليت، **ولا نكذبَ**: **الواو**: واو المعية، **لا**: نافية، **نكذب**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية، وفاعله مستتر تقديره: نحن.

(١) **الإعراب: لأقتلن**: **اللام**: واقعة في جواب قسم محذوف، **وأقتل**: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله مستتر تقديره: أنا، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب، **الكافرَ**: مفعول به منصوب، **أو**: عاطفة بمعنى (إلا)، **يسلمَ**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (أو)، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو.

تنبيهٌ

[قد][(١)] سبق أن (حتى)، و(كي)، و(لام كي)، و(الفاء) في الجواب، و(الواو) بمعنى الجمع، و(أو) بمعنى (إلى أن)، أو (إلا أن) ليست هي الناصبة، وإنما الناصب (أن) المقدرة بعدها، فتحصل - حينئذ - أن نواصب الفعل أربعة فقط: (لن)، و(إذن)، و(كي)، و(أن) ظاهرة ومقدرة، فليُعلم ذلك.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلة النواصب السابقة مجموعة؛ ليزيد في البيان والإيضاح، كما هي طريقته رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فقال:

تَقُولُ: (أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا) وَ(لَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا)
وَ(جِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي الْكَرَامَهْ) وَ(سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَهْ)
وَ(اقْتَبِسِ الْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا) وَ(عَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا)
وَ(لَا تُمَارِ جَاهِلًا فَتَتْعَبَا) وَ(مَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَبَا)
وَ(هَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ) وَ(لَيْتَ لِي كَنْزَ الْغِنَى فَأَرْفِدَهْ)
وَ(زُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ الْقِرَى) وَ(لَا تُحَاضِرْ وَتُسِيءَ الْمَحْضَرَا)
وَمَنْ يَقُلْ: (إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكْ) فَقُلْ لَهُ أنت: (إِذَنْ[(٢)] أَحْتَرِمَكْ)

---

(١) زيادة من المخطوطة، وليست في (ب).

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (فقل له: إني إذن)، وسيذكر الشارح أنه غلط، أو سبق قلم.

وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرْضِ: (يَا هَذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلَا)
فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ مَثَّلْتُهَا فَاحْذُ عَلَى تِمْثَالِي

أي: صورتها فقس على تصويري، وجملتها أربعة عشر مثالًا: ستة للنصب بـ(أنْ)، و(لنْ)، و(كي)، ومثلها (كيما)، و(حتى)، و(لام كي)، و(إذن)، وستة للنصب بعد (فاء السببية)، وواحد لـ(واو المعية)، وواحد لـ(أو)، وذلك ظاهر.

ولا يخفى أن قوله: (أن تذهبا) مثال للنصب بـ(أن) بعد غير فعل الشك واليقين؛ لأن (أبغي) بمعنى (أطلب)، ويجوز أن يقرأ بنون الجمع، وتاء الخطاب.

وقوله: (**ولن أزال**): مثال للنصب بـ(لن)، و(**أو تركب**): مثال للنصب بـ(أو) التي بمعنى (إلى أن)، أو (إلا أن)، و(**كي تولِّيني**): مثال للنصب بـ(كي) المجردة عن (ما) الزائدة، فالياء التي قبل نون الوقاية مفتوحة؛ لظهور النصب في المعتل بالياء، وياء النفس ساكنة، و(**حتى أدخل**): مثال للنصب بـ(حتى)، فقوله: (**سرت**): بمعنى (أنا سائر)، وقد يؤخذ من تمثيله لها بعد (كي) صحة النسخة الأولى، أي قوله: (وكي، وكيلا، ثم حتى، وإذن)، و(**لكيما تكرم**): مثال للنصب بـ(كي) مع اقترانها باللام قبلها وبـ(ما) الزائدة بعدها، و(**لتسلم**): مثال للنصب بـ(لام كي). وقوله: (**فتعتب**) - من (التعب) - مثال للنصب بالفاء في جواب النهي، وقوله: (**فتعتب**): مثال له بالفاء في جواب النفي - وهو من (العتب) -

بضم تاء المضارع مبنيًّا[(١)] لما لم يسم فاعله، يقال: (عتَبه يعتِبُهُ) إذا لامه على قبيح، [أي][(٢)]: وما عليك لوم الجاهل فتلام على فعله.

وقوله: (**فاقصِده**): مثال للنصب بالفاء في جواب الاستفهام، وهو بكسر الصاد، وقوله: (**فأَرفِده**): مثال له بالفاء في جواب التمني، وهو بفتح همزة المتكلم، وكسر الفاء، يقال: (رفده يرفده) - كـ(ضربه يضربه) - إذا أعطاه.

وقوله: (**فتلتذ**): مثال للنصب بالفاء في جواب الأمر، و(**الأصناف**): جمع (صنف) بكسر الصاد المهملة وبالنون، و(**القِرى**) - بكسر القاف -: الضيافة.

وقوله: (**وتسيء المحضرا**): مثال للنصب بالواو التي بمعنى (مع) بعد النهي، أي: لا تجمع بين المحاضرة - أي: المجالسة - وسوء الأدب مع الجلساء، بل أحسن المحاضرة، أو اترك المحاضرة رأسًا، ويوجد في بعض النسخ: (فتسيء المحضرا) بالفاء، وهو غلط، أو سبق قلم؛ لأن مثال النصب بالفاء بعد النهي قد سبق قريبًا، فيتكرر المثال، وتبقى (واو) الجمع بلا مثال، والشيخ رحمه الله لم يترك شيئًا من النواصب السابقة عن التمثيل، مع ضعف المعنى أيضًا؛ فإنه يقتضي أن محاضرة المخاطب سيئة مطلقًا، فيصير مجاهرة

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (بضم التاء المضارعة، مبنيٌّ لما ...).

(٢) سقطت من (ب).

بالسوء، لا إرشادًا إلى حسن الخلق[١].

وقوله: (**فقل له أنت: إذن أحترمك**): مثال للنصب بـ(إذن) جوابًا، مع اجتماع شروطها، ويوجد في بعض النسخ: (فقل له: إني إذن أحترمك)، وهو أيضًا غلط، أو سبق قلم؛ لما ذكرناه أن من شرط النصب بها تصديرها، واتفق الجمهور على أن **قول الشاعر**:

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ... إِنِّي إِذًا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

ضرورة، [والشاهد فيه: (إذاً)، حيث أعملها معترضة بين (إن) وخبرها، وقد خرج عن علماء حذف خبرها، أي: إني لا أقدر على ذلك][٢].

ثم أشار إلى(المعتل) بالألف الذي احترزَ عنه بـ(السليم)، فقال:

وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفْ ... فَهْيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفْ

تَقُولُ: (لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ ... حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ)

أي: وإذا كان آخر الفعل المضارع ألف، كـ(يرضى)، و(يخشى)، و(يرى) فهي على سكونها لا يظهر للنصب فيها أثر، كما مثَّل به الناظم في قوله: (لن يرضى)، و(حتى يرى).

و(**نتيجة الشيء**) ما يتولد منه.

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (خلق) بدون الألف واللام.

(٢) ساقط من المخطوطة.

تنبيهٌ

إنما اقتصر الناظم على ما آخره ألف دون ما آخره واو، كـ(غدا يغدو)، أو ياء كـ(رمى يَرمِي)؛ لأن النصب يظهر فيهما كالصحيح، كـ(جئتُ كي توليَني الكرامة)، وأما رفعهما: فبالسكون كالمنقوص، نحو: (هو يدعو ويقضي)، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخرَ فعل فجزمه بحذفه[(١)].

(١) **خلاصة هذا الباب:** أن النواصب قسمان: ١- قسم ينصب بنفسه، ٢- قسم ينصب بـ(أن) مضمرة بعده، فالأول أربعة، وهي: (أن) غير المسبوقة بعلمٍ أو ظن، و(لن)، و(كي) المصدرية المسبوقة باللام لفظًا أو تقديرًا، و(إذن) بشرط كونها في صدر الكلام، وكون الفعل بعدها مستقبلًا ومتصلًا بها، وعدم الانفصال عنها إلا بالقسم، أو بـ(لا) النافية، أو بهما معًا، وزاد بعضهم جواز الفصل عنها بالنداء، أو الظرف، أو الجار والمجرور، وهو عربي جيد، والثاني - وهو ما ينصب المضارع بإضمار (أن) بعده - قسمان: ما يضمر (أن) بعده وجوبًا، وهو خمسة: (لام الجحود)، و(حتى)، و(الواو)، و(الفاء)، و(أو)، وما يضمر (أن) بعده جوازًا، وهو واحد: (لام كي).

فَصْلٌ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ[١]

وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ[٢] مِنْهُنَّ الطَّرَفْ ... فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلَا تَخَفْ

وَهْيَ - لَقِيتَ الخَيرَ -: (تَفْعَلَانِ) ... وَ(يَفْعَلَانِ) فَاعْرِفِ الْمَبَانِي

(وَتَفْعَلُونَ) ثُمَّ (يَفْعَلُونَا) ... وَ(أَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا)

فَهَذِهِ تُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ ... فِي نَصْبِهَا؛ لِيَظْهَرَ السُّكُونُ

تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ: (لَنْ تَنْطَلِقَا) ... و(فَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا)

وَ(جَاهِدُوا يَا قَومُ حَتَّى تَغْنَمُوا) ... وَ(قَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيمَا يُسْلِمُوا)[٣]

وَ(لَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تُسْعَدِي ... يَاهِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يَشْفِي الصَّدِي)

أي: أن هذه الأمثلة الخمسة - وهي مراده بقوله: (فاعرف المباني) - تُنصَب بحذف النون كما مثل به، والمراد: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطبَيْنِ أو غائبَيْنِ، كـ(يفعلان)، و(تفعلان)، أو واو الجمع، كـ(يفعلون)، و(تفعلون)، أو ياء المخاطَبة، كـ(تفعلين).

---

(١) **الأمثلة الخمسة**: هي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

(٢) كذا في (أ) و(ب)، وفي المخطوطة: (يُحْذَفُ).

(٣) كذا في (أ) و(ب)، وفي المخطوطة تقديم وتأخير بين (حتى) و(كيما).

تنبيهٌ

لعل مراده بقوله: (**ليظهر السكون**): أي: في الألف، والواو، والياء التي تبقى بعد حذف النون على سكونها؛ لأن وصل النون بها ربما أخفى سكونها.

وقوله: (**لن تنطلقا**): بتاء الخطاب. و(**الفرقدان**): نجمان صغيران، وهما الأولان من بنات نعش الصغرى. و(**يشفي**): بفتح الياء الأولى. و(**الصدي**): الظمآن، وفي نسخ: (يُروي) بضم الياء.

وسيأتي أن جزمها كنصبها بحذف النون.

تنبيهٌ

ألف التثنية، وواو الجمع، وياء المخاطبة التي قبل النون في هذه الأمثلة الخمسة ضمائر رفع؛ لأنها فاعل، والنون تفتح بعد الواو والياء، وتكسر بعد الألف تشبيهًا بنون التثنية والجمع في الأسماء، والله أعلم.

بَـابُ جَـوَازِمِ الْفِعْـلِ

وَيُجْـزَمُ الْفِعْـلُ بِـ(لَـمْ) فِـي النَّفْـيِ ... وَ(اللَّامِ) فِي الْأَمْرِ، وَ(لَا) فِي النَّهْيِ

وَمِـنْ حُـرُوفِ الْجَـزْمِ أَيْضًـا (لَمَّـا) ... وَمَـنْ يَـزِدْ فِيـهِ يَقُـلْ (أَلَـمَّـا)

تَقُولُ: (لَمْ أَسْمَعْ[1] كَلَامَ مَنْ عَذَلْ) ... وَ(لَا تُخَاصِـمْ مَـنْ إِذَا قَـالَ فَعَـلْ)

وَ(خالِـدٌ لَمَّـا يَـرِدْ مَـعْ مَـنْ وَرَدْ) ... وَ(مَـنْ يَـوَدَّ فَلْيُوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدْ)

أي: ويُجزم الفعل المضارع بهذه الأحرف الأربعة، فأما (لمْ)، و(لَمَّا): فهما لنفي المضارع وقلب معناه ماضيًا، نحو: (لم أسمع)، و(خالد لمَّا يرد)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[2] [الإخلاص: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ﴾ [التوبة: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[ص:٨] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[3][الحجرات: ١٤].

والفرق بين (لمْ)، و(لمَّا): أن المنفي بـ(لمَّا) يُتوقع ثبوته، فإذا قيل: (هل ورد زيد)، قلت: (لما يرد)، أي: ما ورد بعد، وأنا متوقع وروده، وقد تزاد

---

(١) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (لم تسمع).

(٢) **الإعراب: لَمْ**: حرف نفي وجزم وقلب، **يَلِدْ**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر تقديره: هو، **الواو**: حرف عطف، **لم**: حرف نفي وحزم وقلب، **يولدْ**: فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم)، والجملة معطوفة على ما قبلها.

(٣) **الإعراب: الواو**: حالية، **لمَّا**: حرف نفي وجزم وقلب، **يدخل**: فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، **الإيمانُ**: فاعل مرفوع، **في قلوبكم**: جار ومجرور متعلقان بـ(يدخل).

عليها همزة الاستفهام، كقولك: (ألمَّا يقم؟)، كما تزاد على (لم)، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[(١)] [الشرح: ١].

وأما (**لام الأمر**): فنحو: (ليقم زيد)، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[(٢)] [الطلاق: ٧]، و(من يود فليواصلْ من يود)، أي: من أحب فليواصل من يحب، بفتح الياء فيهما، و(مَنْ) الأولى شرطية، والثانية موصولة بمعنى (الذي).

وأما (**لا**) الناهية: فنحو: (لا تقم)، ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[(٣)] [لقمان: ١٣]، (لا تخاصم من إذا قال فعل)، أي: إذا قال في خصامه: (لأفعلن بك كذا) فعل ما قاله، وهم أرباب الشوكة والولاية.

---

(١) **الإعراب: ألَمْ**: **الهمزة**: حرف استفهام وتقرير، ولم حرف نفي وجزم وقلب، **نشرح**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر تقديره: نحن، **لك**: جار ومجرور متعلقان بـ(نشرح)، **صدرك**: مفعول به منصوب وهو مضاف، و**الكاف**: مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: لينفق**: **اللام**: لام الأمر، **يُنفق**: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون، **ذو**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف، و**سعة**: مضاف إليه، **مِنْ سَعته**: جار ومجرور متعلقان بـ(يُنفقْ).

(٣) **الإعراب: لا**: ناهية، **تشرك**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون، **بِاللهِ**: جار ومجرور متعلقان بـ(تشرك).

فَائِدَةٌ[١]

أصل لام الأمر أن تكون مكسورة، ويجوز تسكينها مع (الواو)، و(الفاء)، و(ثم) في العطف في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، ومنه: (فليواصل من يود)، وهي موضوعة لأمر الغائب، والمضارع معها معرب بالسكون، وسبق أن فعل الأمر الموضوع للمخاطبة مبني.

وَإِنْ تَـلَاهَـــا أَلِـــفٌ وَلَامُ ... فَلَـيْسَ غَيْـرُ الْكَسْـرِ وَالسَّـلَامُ

تَقُـولُ: (لَا تَنْتَهِـرِ الْمِسْـكِينَا) ... وَمِـثْـلُـــهُ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾

أي: وإن تلا الأفعال المجزومة (ألف) و(لام) فليس لأواخرها إلا الكسر؛ فرارًا من التقاء الساكنين، ومثَّل للمجزوم بـ(لا) الناهية بقوله: (لا تنتهر المسكين)، وللمجزوم بـ(لم) بقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾، وقد ذكرنا في فعل الأمر أن هذه القاعدة مطردة، ولا يخفى أن السكون إنما يكون في الفعل الصحيح، بخلاف نحو: (لا تعصِ الله)، ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾[٢] [البقرة: ٢٨٣]، و(لا تحس

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي(ب): (تنبيه).

(٢) **الإعراب: وليتق: الواو**: عاطفة، **واللام**: لام الأمر، **ويتق**: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، **الله**: لفظ الجلالة مفعول به منصوب، **رَبَّهُ**: بدل من (الله)، والجملة معطوفة، وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه.

الطِّلا)، و(لا تهوى المنى).

وقوله: (والسلام): كمل به القافية، وهو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: والسلام عليكم.

وَإِنْ تَــرَ الْمُعْــتَلَّ فِيهَــا رِدْفَــا ... أَوْ آخِــرَ الْفِعْــلِ فَسُــمْهُ الْحَذْفَــا

تَقُــولُ: (لَا تَــأْسَ)، وَ(لَا تُــؤْذِ)، وَ(لَا ... تَقُلْ بِـلَا عِلْـمٍ)، وَ(لَا تَحْسُ الطِّلَا)

وَ(أَنْـتَ يَـا زَيْـدُ فَـلَا تَهْـوَ الْمُنَـى)[1] ... وَ(لَا تَبِــعْ إِلَّا بِـنَقْــدٍ فِــي مِنَــى)

أي: وإن تجد حرفًا من حروف العلة (ردفًا) للفعل المجزوم، أو آخرًا له فاطلب له الحذف، والمراد بـ(الردف): ما كان قبل الآخر، مأخوذ من: (ردف الراكب)، وإنما قال: (ردفًا)؛ ليدل على الوسط؛ لأن الردف: الذي يكون قبل الآخر. و(سُمه): [بضم السين][2]، من (السَّوم)[3]، وهو الطلب.

فقوله: (لا تأس)، و(لا تؤذ)، و(لا تحس الطِّلا) - بمهملتين -: مثال لما حرف العلة آخره، و(الطِّلا) - بكسر الطاء -: خمر مطبوخة، و(حسوها): شربها جرعًا، وكذا (لا تهو المنى) آخره ألف، و(المنى) - بضم الميم -: الأماني الكاذبة، واحدها: (أمنية).

---

(١) كذا في المخطوطة و(ب)، وفي (أ): (فَلَا تَزْدَدْ عَنَا).

(٢) سقط من (ب).

(٣) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (السَّموم).

وقوله: (لا تقل)، و(لا تبع): مثال لما قبل آخره حرف علة، أصلها: لا (تقولْ)، وَ(لا تبيعْ)، ومثلهما: (لا تخف)، أصله: لا تخاف، وقد سبق نظير ذلك كله في فعل الأمر في: (اسعَ)، و(اعدُ)، و(ارمِ)، و(خفِ العقاب)، و(أجدِ الجواب)؛ لأن الأمر مقتضب من المضارع، أي: مأخوذ منه، وقد سبق حذف ما قبل الآخر بسكون الآخر.

فَصْلٌ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ

وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي، وَقُلْ لِي: حَسْبِي

أي: والجزم في الأمثلة الخمسة السابقة في قوله: (وخمسة) - فاللام المذكور فيها للعهد الذهني، وهي: (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين) - مثل النصب، أي: بحذف النون منها، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[(١)] [البقرة: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا ﴾[(٢)] [النساء: ١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يُغْنِيَا ﴾ [التحريم: ١٠]، ﴿ فَإِن

---

(١) **الإعراب: فإن**: **الفاء**: استئنافية، **وإن**: شرطية تجزم فعلين، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **تفعلوا**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون، **والواو**: فاعله، **ولن**: **الواو**: اعتراضية، **لن**: حرف نصب ونفي واستقبال، **تفعلوا**: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه حذف النون، **والواو**: فاعله.

(٢) **الإعراب: وإن**: **الواو**: عاطفة، **إن**: شرطية تجزم فعلين، **يتفرقا**: فعل مضارع مجزوم بـ(إن)، الشرطية، وعلامة جزمه حذف النون، **والألف**: فاعله.

لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ ﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيۖ ﴾[1] [القصص: ٧].

و(**إيجاز الكلام**): تقليل لفظه مع تكثير معناه، و(**حسبي**): أي: كافي، وهو خبر مبتدأٍ محذوف، أو عكسه.

بَابُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ[2]

هَـذَا وَ(إِنْ) فِـي الشَّـرْطِ وَالْجَـزَاءِ ... تَجْـزِمُ فِعْلَـيْنِ بِـلَا امْتِـرَاءِ

وَأُخْتُهَـا (أَيٌّ)، وَ(مَـنْ)، وَ(مَهْمَـا) ... وَ(حَيْثُمَا) - أَيْضًا - وَ(مَا)، وَ(إِذْمَا)

وَ(أَيْـنَ) مِـنْهُـنَّ، وَ(أَنَّـى)، وَ(مَتَـى) ... فَاحْفَـظْ جَمِيـعَ الْأَدَوَاتِ يَـا فَتَـى

وَزَادَ قَـوْمٌ (مَـا) وَقَـالُوا: (إِمَّـا) ... وَ(أَيْنَمَـا) كَمَـا تَلَـوْا ﴿ أَيَّامَا ﴾

---

(١) **الإعراب: لا**: ناهية، **تخافي**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه حذف النون و**الياء**: فاعله، **ولا تحزني**: **الواو**: عاطفة، **ولا**: ناهية، و**تحزني**: مثل (تخافي)، والجملة معطوفة.

(٢) **الجزم لغةً**: القطع، **واصطلاحًا**: هو تغير مخصوص علامته السكون أو ما ناب عنه، وتنقسم الجوازم إلى قسمين: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، فالأول سبعة، والثاني أحد عشر، وأوصلها بعضهم إلى أربعة عشرة أداة، فزادوا (إذا)، و(كيفما)، و(لو)، وهي عبارة عن كَلِمٍ وضع لتعليق جملة بجملة، وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل فعل الشرط وجب اقترانه بـ(الفاء)، أو بـ(إذا) الفجائية، نحو: ﴿ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ [آلعمران:٣١]، ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦].

تَقُولُ: (إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا) وَ(أَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلَاقِ سَعْدَا)
وَ(مَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ) بِاتِّفَاقِ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي
فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ اللَّآلِي
وَقِسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ فَاحْفَظْ - وُقِيتَ الشَّرَّ - مَا أَمْلَيْتُ

أي: أن الجوازم نوعان: نوع يجزم فعلًا واحدًا، وهو الأربعة الأحرف السابقة، وإليه الإشارة بقوله: (هذا)، أي: هذا المذكور نوع من الجوازم، ونوع يجزم فعلين، وهو أدوات الشرط والجزاء العشرة المذكورة، **فالأولى**: (**إن**) الشرطية المكسورة المخففة، وهي أمُّ الباب، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[1] [البقرة: ٢٨٤]، ومثَّل لها بقوله: (إن تخرج تصادف رشدا). وأشار بقوله: (في الشرط والجزاء) إلى أنها تأتي لغيره وهي المخففة من الثقيلة، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾،

---

(١) **الإعراب: وإن**: **الواو**: استئنافية، **وإن**: شرطية تجزم فعلين، **تبدوا**: فعل مضارع مجزوم بـ(إن)، وعلامة جزمه حذف النون وهو فعل الشرط، **والواو**: فاعله، **مَا**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، **في أنفسكم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول، **أو تخفوه**: حرف عطف، وفعل مضارع معطوف على (تبدوا) مجزوم مثله، **والواو**: فاعله، **والهاء**: مفعول به، **يحاسبكم**: فعل مضارع مجزوم بـ(إن)، وعلامة جزمه حذف النون وهو جواب الشرط وجزاؤه، **وكم**: مفعول به، **بِهِ**: جار ومجرور متعلقان بـ(يحاسبكم)، **الله**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع.

والنافية، نحو: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[(١)] [سبأ: ٤٣]، والزائدة، نحو: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٦]. **والثانية**: (**أيٌّ**) المشددة، نحو: (أيٌّ يكرمني أكرمْه)، و(أيًّا تصحبْ أصحبْ)[(٢)]. **والثالثة**: (**مَن**)، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[(٣)] [النساء:١٢٣]، ومثَّل لها بقوله: (ومن يزر أزره). **والرابعة**: (**مهما**)، وهي بمعنى (ما)، نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾[(٤)][الأعراف:١٣٢]. **والخامسة**: (**حيثُ**)،

---

(١) **الإعراب: إن**: نافية، **هذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **إلَّا**: حرف حصر، **سحر**: خبر للمبتدأِ مرفوع، **مبين**: صفة لـ(سحر) المرفوع مرفوع مثله.

(٢) **الإعراب: أيًّا**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مفعول به مقدم لـ(تصحب) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والتنوين عوض عن مضاف إليه، **تصحبْ**: فعل مضارع مجزوم بـ(أيًّا)، وعلامة جزمه السكون وهو فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **أصحبْ**: فعل مضارع مجزوم بـ(أيًّا)، وعلامة جزمه السكون، وهو جواب الشرط وجزاؤه.

(٣) **الإعراب: مَن**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **يعملْ**: فعل مضارع مجزوم بـ(مَن)، وعلامة جزمه السكون وهو فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: هو، **سوءا**: مفعول به منصوب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأِ، **يُجزَ**: فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(مَن)، وعلامة جزمه حذف حرف علة، وهو جواب الشرط وجزاؤه، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هو، **به**: جار ومجرور متعلقان بـ(يجز).

(٤) **الإعراب: مهما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **تأتِنا**: فعل مضارع مجزوم بـ(مهما)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو فعل الشرط، وفاعله =

نحو: (حيثما تكنْ يأتِك رزقُك)[١]، ومنه **قول الشاعر**:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

أي: فيما بقي منها.

والسادسة: (**ما**)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[٢] [البقرة: ١٩٧].

والسابعة: (**إذما**)، نحو: (إذما تزرني أكرمْك)[٣]، ومنه **قول الشاعر**:

مستتر تقديره: هو، **نا**: مفعوله، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، **بِهِ**: جار ومجرور متعلقان بـ(تأتنا)، وجوابه: ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(١) **الإعراب: حيثما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، **تكن**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(حيثما)، وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، واسمه مستتر تقديره: أنت، **يأتك**: فعل مضارع مجزوم بـ(حيثما)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو جواب الشرط وجزاؤه، **رزقُك**: فاعل، **والكاف**: مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: وما**: **الواو**: استئنافية، **ما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، **تفعلوا**: فعل مضارع مجزوم بـ(ما)، وعلامة جزمه حذف النون، وهو فعل الشرط، **والواو**: فاعله، **مِنْ خيرٍ**: جار ومجرور متعلقان بـ(تفعلوا)، **يَعلمْه**: فعل مضارع مجزوم بـ(ما)، وهو جواب الشرط وجزاؤه، **والهاء**: مفعول به مقدم، **الله**: فاعل مرفوع.

(٣) **الإعراب: إذما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، **تزرْني**: فعل مضارع مجزوم بـ(إذما)، وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **والنون**: للوقاية، **والياء**: مفعول به، **أكرمْك**: فعل مضارع مجزوم بـ(إذما)، وعلامة جزمه السكون وهو جواب الشرط وجزاؤه، **والكاف**: مفعول به.

فَإِنَّكَ[١] إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرُ بِهِ تلْقَ[٢] مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

والثامنة: (**أين**)، نحو: (أينَ تَذهبْ أَذهبْ معك)[٣]. **والتاسعة**: (أَنَّى)، نحو: (أَنَّى تَقمْ أَقمْ معك)[٤]. **والعاشرة**: (**متى**)، نحو: (متى تَزُرْني أُكرِمْك)[٥].

---

(١) كذا في المخطوطة و(ب)، والمشهور: (وَإِنَّكَ)، وهذا مما تناقله النحاة، وقلد فيه بعضهم بعضًا، والله المستعان.

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (تُلْفِ) بالفاء، وهو المشهور.

(٣) **الإعراب: أين**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(تذهب)، **تذهب**: فعل مضارع مجزوم بـ(أين)، وعلامة جزمه السكون ،وهو فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **أذهب**: فعل مضارع مجزوم بـ(أين)، وعلامة جزمه السكون، وهو جواب الشرط وجزاؤه، **معك**: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية متعلق بـ(أذهب)، وهو مضاف، و**الكاف**: مضاف إليه.

(٤) **الإعراب: أَنَّى**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(تقم)، **تقم**: فعل مضارع مجزوم بـ(أَنَّى)، وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **أقم**: فعل مضارع مجزوم بـ(أَنَّى)، وعلامة جزمه السكون، وهو جواب الشرط وجزاؤه، وفاعله مستتر تقديره: أنا، **معك**: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية متعلق بـ(أقم)، و**الكاف**: مضاف إليه.

(٥) **الإعراب: متى**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(تزرني)، **تزرني**: فعل مضارع مجزوم بـ(متى)، وهو فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: أنت، و**النون**: للوقاية، و**الياء**: مفعول به، **أُكرِمْك**: فعل مضارع مجزوم بـ(متى)، وهو جواب الشرط وجزاؤه، وفاعله مستتر تقديره: أنا، و**الكاف**: مفعول به.

وقد مثَّل الناظم لـ(إنْ)، و(أينما)، و(من)، وقال: (اصنع في البواقي هكذا)؛ ليتمرن الطالب على استخراج التمثيل، وذكر أنه يجوز أن تزاد (ما) على أدوات الشرط، نحو: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾[(١)] [يونس: ٤٦]، أصله: (وإن ما)، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾[(٢)] [النساء: ٧٨]، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[(٣)] [الإسراء: ١١٠].

تنبيهٌ

عبارته توهم أنه يجوز أن يزاد (ما) على الأدوات كلها، وليس كذلك، بل فيه تفصيل: فأربعة يمنع زيادة (ما) عليها، وأربعة يجوز، واثنان يجب؛ فإنها لا تزاد على (مَنْ)، و(ما)، و(مهما)، و(أنَّى)، والجواز أيضًا إنما هو في (إنْ)، و(أي)، و(أين)، و(متى)، وأما (حيثما)، و(إذما)، فزيادة (ما) عليهما شرط؛

---

(١) **الإعراب: وإمَّا**: **الواو**: استئنافية، **إما**: مؤلفة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة، **نرينَّك**: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وهو في محل جزم فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: نحن، **والكاف**: مفعول به، وجوابه: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾.

(٢) **الإعراب: أين**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(تكونوا)، **ما**: صلة وتوكيد، **تكونوا**: فعل مضارع مجزوم بـ(أين)، وعلامة جزمه حذف النون، وهو فعل الشرط، **والواو**: فاعله، وجوابه: ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

(٣) **الإعراب: أيًّا**: اسم شرط جازم يجزم فعلين مفعول به مقدم، **ما**: صلة وتوكيد، **تَدعوا**: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: أنتم، وجواب الشرط قوله تعالى بعد ذلك في الآية: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

لعملهما الجزم، كما أوردهما الناظم.

تنبيهٌ آخر

اعلم أن (إنْ) الشرطية حرف باتفاق، وكذا (إذما) عند سيبويه، وابن مالك وأتباعه، بعد أن سُكِّنت (إذْ) الدالة على الظرفية لمَّا تركبت مع (ما)، وسائر الأدوات أسماء ضُمنت معنى الشرط، مع دلالةِ (متى)، و(أنَّى)، و(أين)، و(حيثما) على الظرفية، وتمحُّضِ (أيٌّ)، و(من)، و(مهما) للاسمية، وكلها إنما تجزم الفعلين المضارعين؛ لأنه الذي يظهر فيه الجزم، بشرط أن لا يبنى، نحو: (النوقُ يسرحن)، فقوله: (**وأختها...إلخ**) محمول على اشتراكهما في العمل دون الحرفية.

ويلزم من الأخوة في الشرط والجزاء الإشارة إلى أنها قد تأتي لغيره، كما تكون (ما)، و(من)، و(أيٌّ) موصولة، واستفهامية، و(أين)، و(أيٌّ)، و(متى) استفهامية، فلو كانا ماضيين أو أحدهما بقي على حاله، وكان مجزوم المحل، نحو قوله تعالى﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾[(١)] [الإسراء: ٨].

---

(١) **الإعراب: وإن: الواو**: عاطفة، **إن**: حرف شرط يجزم فعلين، **عدتم**: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، و**تُم**: فاعله، **عدنا**: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط وجزاؤه، و**نا**: فاعله.

وقد يكون الجزاء جملة اسمية، نحو: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾(١) [الطلاق: ٣].

وقوله: (**وهكذا**): **الهاء**: للتنبيه، و**كذا**: جار ومجرور في محل نصب على المصدرية، أي: وتصنع صنعًا مثل هذا الصنع، و(**جلوتها**): أي: أوضحتها، وشبهها بـ(اللآلي المنظومة)، وأمر الطالب بحفظ إملائه والقياس على (ما ألغاه)، أي: قياس ما أهْمل ذكره على ما ذكره.

بَابُ المَبْنِيَّاتِ(٢)

ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمْ ... مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسِمْ

فَسَكِّنُوا (مَنْ) إِذْ بَنَوْهَا وَ(أَجَلْ) ... وَ(مُذْ، وَلَكِنْ، وَنَعَمْ، وَكَمْ، وَهَلْ)

وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ (مِنْ قَبْلُ) وَ(مِنْ ... بَعْدُ) وَ(أَمَّا بَعْدُ) فَافْقَهْ وَاسْتَبِنْ

---

(١) **الإعراب**: من: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يتوكَّلْ: فعل مضارع مجزوم بـ(مَن)، وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، وفاعله مستتر تقديره: هو، على الله: جار ومجرور متعلقان بـ(يتوكل)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأِ، فهو: الفاء: رابطة، هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، حسبه: خبر المبتدأِ، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

(٢) **المبني**: هو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، كـ(المضمرات) متصلها ومنفصلها، و(أسماء الشرط)، و(أسماء الاستفهام)، و(أسماء الإشارة)، و(أسماء الأفعال)، و(أسماء الموصولات)، وغير ذلك.

وَ(حَيْثُ) ثُمَّ (مُنْذُ) ثُمَّ (نَحْنُ) وَ(قَطُّ) فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
وَالْفَتْحُ فِي (أَيْنَ) وَ(أَيَّانَ) وَفِي (كَيْفَ) وَ(شَتَّانَ) وَ(رُبَّ) فَاعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدْ بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدْ
وَ(أَمْسِ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ صُغِّرَ كَانَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطِنْ
وَ(جَيْرِ) - أَيْ: حَقًّا - وَ(هَؤُلَاءِ) كَ(أَمْسِ) فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ
وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ: (نَزَالِ) مِثْلَ مَا قَالُوا: (حَذَامِ) و(قَطَامِ) فِي الدُّمَى
وقد بُنِي يفعلْنَ في الأفعالِ فما لهُ مُغَيِّرٌ بحالِ
تَقُولُ مِنْهُ: (النُّوقُ يَسْرَحْنَ) وَ(لَمْ يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلَّحَاقِ بِالنِّعَمْ)
فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا بُنِي جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرَهْ

أي: اعلمنَّ - بنون التوكيد الثقيلة - أن الكلم - الذي هو (اسم)، و(فعل)، و(حرف) كما سبق - بعضه معرب، وهو الاسم الظاهر، والفعل المضارع، وقد انتهى الكلام على أحكامهما، بل هما موضوع علم العربية، وبعضه مبني على وضع رسمته العرب لا يتغير آخره باختلاف العوامل.

والأصل في كل مبني من (حرف)، أو (فعل)، أو (اسم) أن يبنى على السكون، كما أن أصل الإعراب أن يكون بالحركة، لكن قد جاء المبني بالحركة أيضًا إما بضم، أو فتح، أو كسر، فصار المبنيُّ أربعة أقسام:

القسم الأول: الساكن، وقد ذكر الناظم منه سبع كلمات: اسمين، وخمسة أحرف، **فالاسمان**: (مَنْ)، و(كم)، **فأما (مَنْ)**: فتكون اسمًا موصولًا بمعنى (الذي)، نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[(١)] [الرعد:١٥]، واسمَ استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم﴾[(٢)] [يونس: ٣١]، واسم شرط وجزاء كما سبق، **وأما (كم)**: فقد سبق أنها تأتي خبرية فتجر، واستفهامية فتنصب.

والحروف الخمسة: (أجل)، و(نعم) وهما حرفا جواب، و(هل)، و(لكن) الخفيفة، وقد سبقا في (حروف العطف)، و(مذ)، وقد سبق في (حروف الجر) بما فيه.

القسم الثاني: المضموم، وقد ذكر منه ست كلمات، منها: حرفًا، وهو (منذ)، وقد سبق في (حروف الجر) بما فيه، وخمسة أسماء، وهي: (قبلُ)، و(بعدُ)، و(قطُّ)، و(حيثُ)، و(نحن)، **فأما (قبل)، و(بعد)**: فقد سبق في

---

(١) **الإعراب: ولله**: **الواو**: استئنافية، ولفظ الجلالة مجرور بلام الجر متعلقان بـ(يسجد)، و**يسجد**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، **من**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، **في السماوات**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة، **والأرض**: **الواو**: عاطفة، **الأرض**: معطوف على (السماوات) مجرور مثله.

(٢) **الإعراب: قل**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **من**: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **يرزقكم**: فعل مضارع، ومفعوله، وفاعله مستتر تقديره: هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة: **من يرزقكم**: في محل نصب مقول القول.

(الظروف) أنهما ظرفان، وفي (الإضافة) أنهما ملازمان للإضافة، وذلك مقيد بما إذا ذكر المضاف إليه بعدهما، كقولك: (جئت قبل العصر)، و(بعد الظهر)، قال تعالى: ﴿مِّن صَلَوٰةِ قَبْلِ ٱلْفَجْرِ﴾[(١)]، و﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ [النور: ٥٨]، فإن قُطعا عن الإضافة - أي: لم يذكر المضاف إليه بعدهما - ثبتا على الضم، سواء كان قبلهما حرف جر أم لا، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[(٢)] [الروم: ٤]، وقال تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾ [التين: ٧].

ومعنى: (**فافقه**): أي: افهم[(٣)]، و(**استبن**): أي: اطلب بيانه ممن يعلمه.

وأما (قطُّ) المشددة المضمومة: فهي ظرف لما مضى من الزمان، تقول: (ما رأيته قطُّ)، أي: في جميع الزمان الماضي، وضدها (أبدًا) بالنسبة إلى المستقبل، **وأما (حيث)**: فهي ظرف مكان، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ

---

(١) **الإعراب: مِن قبلِ**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأٍ محذوف تقديره: هي من قبل، و(قبل) مضاف، و**صلاة**: مضاف إليه، وهو مضاف، **الفجر**: مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: لله**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، **الأمر**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **من**: حرف جر، **قبل**: ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بـ(من)، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال، **ومن بعد**: معطوف على ما قبله.

(٣) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (افهمه) بزيادة الهاء.

ٱلنَّاسُ ﴾[١]، **وأما (نحنُ)**: فهو ضمير رفع منفصل للمتكلم المشارك، أو المعظم نفسه.

ومعنى: (**عداك اللحن**): أي: جاوزك.

القسم الثالث: المبني على الفتح، وقد ذكر منه سبع كلمات: حرفًا واحدًا وهو (رُبَّ)، وقد سبق في (حروف الجر)، وستة أسماء، وهي: (أين)، و(أيَّان)، و(كيف)، و(شتَّان)، والجزآن من العدد المركب، **فأما (أين)**: فتكون اسم استفهام عن المكان، كـ(أين زيد؟)[٢]، واسم شرط وجزاء كما سبق، **وأما (أيَّان)**: فتأتي أيضًا استفهامًا، لكن عن الزمان، نحو: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[٣] [النمل: ٦٥]، أي: متى، واسم شرط وجزاء، إلا أن الناظم لم يذكرها هناك، نحو: (أيَّان

---

(١) **الإعراب: ثُم**: حرف عطف، **أفيضوا**: فعل أمر مبني على حذف النون، **والواو**: فاعله، **من**: حرف جر، **حيث**: ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بـ(مِن)، والجار والمجرور متعلقان بـ(أَفِيضُوا)، **أفاض**: فعل ماض مبني على الفتح، **النَّاس**: فاعل مرفوع، وجملة (أفاض النَّاس): في محل جر مضاف إليه.

(٢) **الإعراب: أينَ**: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر مقدم، **زيدٌ**: مبتدأ مؤخر مرفوع.

(٣) **الإعراب: أيَّانَ**: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(يبعثون)، **يُبعثون**: فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، **والواو**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل.

تأتِني آتك)[١]، **وأما (كيف)**: فهو اسم استفهام عن حال الشيء، وقد أشار إلى ذلك الناظم في قوله: (وقدم الأخبار إذ تستفهم...) إلى آخره، **وأما (شتَّان)**: فهو اسم فعل ماض بمعنى[٢]: (افترقا)، **قال الشاعر**:

لَشَتَّانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدى يَزِيدَ سُلَيمٍ وَالْأَغَرَّ بْنُ حَاتِمِ

وأما العدد المركب: فقد سبق أنه الذي استوجب أن لا يعرب، كـ(ثلاثة عشر)، و(تسعة عشر)، وما بينهما، وكذلك (ثلاث عشرة) للمؤنث، وكذا ما جاء منهما على وزن الفاعل، كـ(الثالث عشر)، و(التاسع عشر)، والكل مبني على الفتح.

القسم الرابع: المبني على الكسر، وقد ذكر منه ست كلمات: حرفًا واحدًا منها، وهو (جَيْر) بفتح الجيم، وجعله الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بمعنى (حقًّا)، والمشهور أنه حرف جواب بمعنى(نعَم)، وخمسة أسماء، وهي: (أمسِ)، و(هؤلاء)،

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (أيان تأتِ آتيك).

الإعراب: أيَّان: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(تأت)، **تأتِني**: فعل مضارع مجزوم بـ(أيان)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو فعل الشرط، **والنون**: للوقاية، **والياء**: مفعول به، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **آتك**: فعل مضارع مجزوم بـ(أيان)، وعلامة جزمه حذف حرف علة، وهو جواب الشرط وجزاؤه، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، **والكاف**: مفعول به.

(٢) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (يعني).

و(نزال)، و(حَذام) بفتح الحاء وذال معجمة، و(قطام) بقاف وطاء مهملة، **فأما (أمس)**: فهو مبني على الكسر إذا قصد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، فإن قصدت به الزمان الماضي مطلقًا أعربته، وكذا إذا صغرته كما ذكره الناظم، أو وصفته، أو عرفته بـ(أل)، ومن العرب من بناه في الحالة الأولى على الفتح، ومنهم من أعربه فيها إعراب ما لا ينصرف، **وأما (هؤلاء)**: فهو اسم إشارة يشار به إلى الجمع مطلقًا، أي: مذكرًا، أو مؤنثًا، كـ(هؤلاء الرجال)، و(هؤلاء النساء)، وأصله: (أولاءِ)، والهاء: حرف تنبيه زائدة، كما زيدت في (ذا)، فقيل: (هذا)، **وأما (نزالِ)**: فهو اسم فعل أمر، بمعنى (انزل)، وخصه بالحرب؛ لكثرة قولهم عند طلب المبارزة: (نزالِ) بمعنى (انزل)، وكذا ما جاء من الأمر على (فعال)، كـ(حذار)، و(تراك)، فهو اسمُ فعل أمر مبني على الكسر، **وأما (حذام)، و(قطام)**: فهما اسمان علمان لامرأتين، وكذا كل ما جاء من أسماء الأعلام للنساء، وهو المراد بقوله في (الدُّمى) - بضم الدال المهملة - جمع (دمية)، وهو اسم كل صورة حسنة، فهو مبني على الكسر، ومنه **قول الشاعر**:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

ومن العرب من يعرب (حذامِ) ونظائره إعراب ما لا ينصرف.

فهذا ما ذكره الناظم من مبنيات الأسماء والحروف، وأما الأفعال فقد سبق أن الماضي حكمه فتح الأخير منه، وأن الأمر مبني على السكون، وليس في

الأفعال فعل يعرب سوى المضارع، وذكر هنا أنه يُبنى إذا اتصلت به نون الإناث على السكون، فلا يتغير بعامل رفع، نحو: (النوق يسرحْنَ)[(١)]، ولا عامل جزم نحو: لم (يسرحْنَ)، كما مثَّل بهما الناظم، ولا عامل نصب، كما اقتضاه عموم قوله: (فما له مغير بحال)، نحو: (لن يسرحْنَ).

﴿ تنبيهٌ آخِرٌ ﴾

اقتصاره على بناء المضارع في هذه الحالة يقتضي أنه معرب مع نون التوكيد، وهو مذهب جماعة، لكن الجمهور على أنه مبني مع المباشِرة له، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾[(٢)] [الهمزة: ٤]، دون المفصولة، نحو: ﴿ثُمَّ لَتُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَئِذٍ﴾[(٣)] [التكاثر: ٨]، وأشار بقوله: (فهذه أمثلة مما بني) إلى أنه لم يستوف كل

---

(١) **الإعراب: النوقُ**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، **يسرحْنَ**: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، **والنون**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الإعراب: كَلَّا**: حرف ردع وزجر، **لينبذن**: **اللام**: واقعة في جواب قسم محذوف، **ينبذن**: فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هو، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

(٣) **الإعراب: ثمَّ**: حرف عطف، **لتسئلن**: **اللام**: واقعة في جواب قسم محذوف، و**تسئلن**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة، **والواو**: المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعله، **والنون**:

=

المبنيات، وإنما ذكر هذه؛ لكونها جائلة - بالجيم - بين الناس، أي: دائرة على ألسنتهم.

وقوله: (**وكل مبني يكون آخره على سواء**): أي: لا يتغير لدخول العوامل كما مثَّلنا به في (مِن قبلُ)، و(من بعدُ)، و﴿مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، و(إذا قالت حذامِ)، و(النوق يسرحْنَ)، و(لم يسرحْنَ)، و(لن يسرحْنَ)؛ لأن البناء في اللغة: وضع شيء على شيء يراد به سكون، أو حركة لا تتغير باختلاف العوامل، كما أن الإعراب تغيُّر أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

﴿ تَنْبِيهٌ آخِرٌ ﴾

الحروف كلها مستحقة للبناء، والأصل في الأفعال البناء، وفي الأسماء الإعراب، فلا يعرب من الأفعال إلا المضارع؛ لشبهه بالاسم، ولا يبنى من الأسماء إلا ما أشبه الحرف إما في وضعه، كالضمائر الموضوعة على حرف، أو حرفين في نحو: (جئتنا)، وحُمل عليها ما تضمن معناها، كـ(نحن)، و(إياي)، وإما في معناه، كأسماء الاستفهام، والشروط المتضمنة معنى همزة الاستفهام،

نون التوكيد الثقيلة، والجملة معطوفة على ما قبلها، **يومَئِذٍ**: يوم: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(تسألنَّ)، إذٍ: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل جر بالإضافة، والتنوين والظرف عوض عن الجملة المحذوفة، والتقدير: (يوم إذ زرتم المقابر).

و(إنْ) الشرطية.

الْخَاتِمَةُ

وَقَــدْ تَقَضَّــتْ مُلْحَــةُ الْإِعْــرَابِ مُـودَعَـــــةً بَـدَائِـــــعَ الْآدَابِ

(**تقضت**): أي: انقضت شيئًا فشيئًا، و(**الملحة**): الواحدة من (الملح) بضم الميم: ما يستملح من الكلام المشار إليه بقوله في " المقامات ":

[وَلَوْلَا الطِّمَاحُ إِلَى شُرْبِ رَاحْ[(١)] لَمَـا كَـانَ بَـاحَ فَمِـي بِالْمُـلَح

و(**البديع**): الشيء الغريب الذي لم يسبق إلى مثله، ولقد صدق رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فإنها مع سهولة ألفاظها مشحونة من العلم والآداب، **أما العلم**: فقد اشتملت على مهمات علمَي النحو والتصريف، **وأما الأدب**: فما تضمنته أمثلتها من الحكم الجامعة، والأحكام النافعة، التي من وفقه الله تعالى لأمثلتها وفهم معانيها واستعمالها بلغ الرتبة العليا، وحاز شرف الدنيا الآخرة، كقوله: (احذر

---

(١) زيادة في (ب).

الإعراب: أيَّان: اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(تأت)، **تأتِني**: فعل مضارع مجزوم بـ(أيان)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو فعل الشرط، **والنون**: للوقاية، **والياء**: مفعول به، وفاعله مستتر تقديره: أنت، **آتك**: فعل مضارع مجزوم بـ(أيان)، وعلامة جزمه حذف حرف علة، وهو جواب الشرط وجزاؤه، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، **والكاف**: مفعول به.

صفقة المغبون)، و(لا تبع إلا بنقد في منى)، و(اسع إلى الخيرات)، و(ما الفخر إلا الكرم)، و(الله الله عباد الله)، و(يا نهما دع الشره)، و(خلِّ المزح والمجونا)، و(كل لهو دنيوي موبق)، و(اعطف على سائلك الضعيف)، و(ثب)، و(اسم إلى للمعالي).

وَ(جَاهِدُوا يَا قَوْمُ كَيْمَا تَغْنَمُوا) وَ(قَاتِلُوا الْكُفَّارَ حتَّى يُسْلِمُوا)

و(لا تنتهر المسكين)، و(لا تمار جاهلًا فتتعب)، و(لا تأس)، أي: لا تحزن على ما فات، و(لا تؤذ خلق الله)، و(لا تقل بلا علم)، و(لا تحسُ الطلا)، أي: لا تشرب الخمر، و(لا تهو المُنى)، أي: لا تحبَّ الأماني الكاذبة، ففي الحديث: «**الْكَيِّسُ: مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْأَحْمَقُ: مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ الْأَمَانِي**»[1] ... إلى غير ذلك مما يستوجب أن نفرد لها شرحًا، ولو لم يكن فيها إلا قوله:

وَ(اقْتَبِسِ الْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا) وَ(عَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا)

لكفاها فخرًا على نظائرها؛ إذ ليس بعد فضيلة العلم والعمل به ومخالفة الهوى فضيلة ولا رتبة أشرف من حيازة رتبة العلم والعمل الجليلة.

---

(١) حديث ضعيف في " ضعيف سنن الترمذي "، برقم: (٤٣٦)، وفي " السلسلة الضعيفة "، برقم: (٥٣١٩) عن شداد بن أوس رضي الله عنه بلفظ: «**الْكَيِّسُ: مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ: مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ**».

فنسأل الله التوفيق لما يحبه ويرضاه من العلم والعمل بمنِّه وكرمه.

فَانْظُــرْ إِلَيْهَــا نَظَــرَ الْمُسْتَحْسِــنِ وَحْسِّــنِ الظَّــنَّ بِهَــا وَأَحْسِــنِ

أي: فانظر إليها نظر المستحسن لها؛ لتُقبل على حفظها نفسُك، فإن من أساء ظنه بشيء ولو بنبي لم ينتفع به، وحسن ظنك بها في أن تبلغ بها ما تؤمله من العلم، وأحسن إلى ناظمها بالدعاء، كما أحسن إليك بها، ولقد نصح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ لأنها مشهورة البركة، قلَّ أن يبتدئ بها طالب إلا وينجح ويفلح؛ لأن ناظمها تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي صاحب "التنبيه"، و"المهذب"، وكان مجاب الدعوة كشيخه، وقد اشتملت هذه المنظومة منه على دعوات كثيرة لطالبها، كقوله: (اسمع هديت الرشد)، و(لقيت الرشد)، و(قس على قولي تكن علامة)، و(احذر هديت أن تزيغ عنها)، و(احفظها عداك اللحن)، و(احفظ وقيت السهو)، و(إن تخرج تصادف رشدًا)، و(أينما تذهب تلاقي سعدًا)، مع قوله متضرعًا: (ربِّ استجب دعائي)، فالرجاء في كرم الله أنه قد استجاب دعاءه وبلغه من النفع ما أمله ورجاه.

وَإِنْ تَجِــدْ عَيْبًــا فَسُــدَّ الْخَلَــلَا فَجَــلَّ مَــنْ لَا عَيْــبَ فِيــهِ وَعَــلَا

ولمَّا حث الطالب على التزامها؛ لما أودعها من العلم والأدب، التمس منه إذا وجد فيها عيبًا أن يسد خلله، وأصل (الخلل): الفُرج التي تكون بين ألواح الباب، وذلك ليكون ممن ستر عورة أخيه، ولا يكون ممن ﴿يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ

ٱلْفَحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾؛ فإن الإنسان محل الخطأ والنسيان، ولا يسلم من الخطأ إلا كلام الله تعالى ورسولِه المؤيد بالعصمة ﷺ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، ولحسن موقع هذا البيت في القلوب والأسماع اشتهر في الآفاق، وداع حتى صار يتمثَّل به الخاص والعام، ويستشهد به في كل حال ومقام، **ثم ختمها بما بدأها به، فقال:**

وَالْحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَوْلَى ... فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمدِ الصَّمَدِ ... عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِي مُحَمَّدِ

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ ... الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ

أي: فالحمد لله على ما أولى، أي: ملك، ووهب من النعم التي من أجلها نعمة الإسلام، ثم نعمة العلم، ولهذا أثنى على النعم بقوله: (فنعم ما أولى) شكرًا لها؛ لأن من استحقر بالنعمة فقد كفرها، وأثنى على المنعم بقوله: (ونعم المولى)؛ لأن الثناء شكر، والشكر يوجب المزيد، و(**المولى**) - هنا -: المالك، ثم عقب الحمد بالصلاة على من أوصل الله تعالى إلينا هذه النعم كلها على يديه، وهو النبي الهاشمي المنسوب إلى جد أبيه (هاشم) المسمى محمدًا ﷺ؛ لكثرة خصاله المحمودة، وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا في الله حق جهاده، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه، ومهدوا قواعد هذا الدين، ونقلوا ما سمعوه إلى من بعدَهم، فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء، ووصفهم بـ(الأطهار) جمع

(طاهر)، وأما (الآل) فلمنطوق قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وأما الأصحاب فلمفهوم قوله تعالى في اليهود: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وفي المشركين: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

و(**الدجى**): جمع (دُجْيةٍ)، وهي ظلمة الليل.

فَائِدَةٌ[1]

يكره إفراد الصلاة على النبي ﷺ عن السلام، وعكسه، فينبغي الجمع بينهما؛ للتأكيد في قوله تعالى: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، لكن ليس المراد بالجمع بينهما أن يكونا مقرونين، بل لا يخلو الكلام والمجلس عنهما معًا، كما في التشهد، ومعلوم أن هذه المنظومة كلام واحد، بل يقال إنه نظمها في مجلس واحد، واشتهر أنها بنت ليلة، وحينئذ فالشيخ قد جمع بينهما بحسب ما وافاه النظم، فقال في أولها: (وبعده فأفضل السلام)، وفي آخرها: (ثم الصلاة بعد حمد الصمد)، ووصفه ﷺ في أولها بأنه سيد الأنام، وصرح باسمه العلم في

(١) كذا في المخطوطة، وفي (ب): (تنبيه).

آخرها، فانتظم بهذه المنظومة عقد جواهرها، وجمعت بين طرفي الكمال بأولها وآخرها، ومع ذلك فلو قال: (ثم الصلاة والسلام الأبدي) لكان أحسن[١].

(١) **خَاتِمَةٌ:** تم الانتهاء من تحقيق وتعليق هذا الكتاب في السابع عشر من ربيع الأول، لعام (١٤٤٤) من الهجرة النبوية، الموافق: (١٣/ ١٠/ ٢٠٢٢) من السنة الميلادية، في دار الحديث السلفية بالحامي حرسها الله، فالله نسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لنا يوم المعاد؛ إنه جواد كريم وبالإجابة جدير، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله ربِّ العالمين.

الفِهرِس

صورة من الصفحة الأولى والأخيرة من مخطوطة الشيخ علي بن عبد الرحمن السقاف سنة (١١٠٩هـ) ٥
مقدمة التحقيق ٦
ثَانِيًا: التَّعْرِيفُ بِالشَّارِحِ جَمَال الدِّينِ بَحْرَق: ١٠
حَيَاتِهِ وَآثَارِهِ ١٠
بَابُ حَدِّ الْكَلامِ ١٥
بَابُ الْحَرْفِ ٢١
بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ ٢٣
بَابُ التَّعْرِيفِ ٢٧
بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ ٢٩
بَابُ فِعْلِ الأَمْرِ ٣٣
بَابُ الْفِعْلِ المُضَارِعِ ٣٩
بَابُ الإِعْرَابِ ٤٥
بَابُ تَنْوِينِ الاسْمِ الْفَرِيدِ المُنْصَرِفِ ٤٨
بَابُ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ ٥٠
بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ٥٣
بَابُ الاسْمِ المَنْقُوصِ ٥٣
بَابُ الاسْمِ المَقْصُورِ ٥٨

بَابُ التَّثْنِيَةِ ٦٠
بَابُ الْجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ ٦٢
بَابُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ ٦٦
بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ٧١
بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ ٧٣
بَابُ المُبْتَدَأِ وَالْخَبرِ ٨٨
بَابُ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ المَفْعُولِ بِضَمِيرٍ ٩٧
بَابُ الْفَاعِلِ ٩٩
بَابُ مَنْ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ١٠٦
بَابُ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ ١١٧
بَابُ المَصْدَرِ ١١٩
بَابُ المَفْعُولِ لَهُ ١٢٥
بَابَ المَفْعُولِ مَعَهُ ١٢٨
بَابُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ١٢٩
بَابُ التَّمْيِيزِ ١٣٥
بَابُ الظُّرُوفِ ١٤٤
بَابُ الاسْتِثْنَاءِ ١٤٩
بَابُ (لا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ١٥٩
بَابُ التَّعَجُّبِ ١٦٣
بَابُ الإِغْرَاءِ ١٦٥

بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا ١٦٩
بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا ١٧٧
بَابُ (مَا) النَّافِيَةِ الْحِجَازِيَّةِ ١٨٤
بَابُ التَّرْخِيمِ ١٩٤
بَابُ التَّصْغِيرِ ١٩٨
بَابُ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ٢٠٧
بَابُ النَّسَبِ ٢١٢
بَابُ التَّوَابِعِ ٢١٨
بَابُ الْعَطْفِ ٢٢٣
بَابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ ٢٢٤
بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ ٢٢٩
بَابُ مَا يَدْخُلُ عَلَى مَا لا يَنْصَرِفُ ٢٤٣
بَابُ الْعَدَدِ ٢٤٨
بَابُ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ وَجَوَازِمِهِ ٢٥٣
بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ ٢٥٣
فَصْلٌ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ ٢٧٥
بَابُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ٢٧٦
بَابُ الْمَبْنِيَّاتِ ٢٨٣